الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

عنوان المذكرة

السياق بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية

–دراسة مقارنة–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة:

– بلمحنوف سهيلة

إشراف الأستاذ:

د/ عيسى لحيلح

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ فيصل الأحمر	جامعة جيجل	رئيسا
د/ عيسى لحيلح	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د/ أحمد برماد	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019 م

1442/1411هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعرفــان

قال صل الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" .

قال الشاعر:

الشـــكر أفضـــل مـــا حاولـــت ملتمســـا

بـــــه الزيـــــادة عنـــــد الله و النـــــاس

اعتبارا لكل هذا، فإننا نرفع آيات الشكر و العرفان إلى كل من أعانني على إتمام هذا البحث و إخراجه الإخراج الأخير، وأخص بالذكر منهم:

- عائلتي التي كان لها بالغ الأثر في مساندتي...
- إلى والدتي التي لم تبخل عليَّ يوما بالدعاء...
- إلى والدي أطال الله في عمره...
- إلى أستاذي الدكتور "عيسى لحيلح" الذي لم يبخل عليَّ بنصائحه و توجيهاته القيمة...

شكرا لكم على تشجيعكم، و تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير...

سهيلـة

مقدمـــة

تعدّ البلاغة من علوم اللغة التي نالت رواجًا في أوساط الباحثين والدارسين، فقد كانت دعامة أساسية للدرس العربي القديم مثّلت عالما للاتصال، نظرا لارتباطها باستعمالات اللغة وما ينتج عنها من أساليب تخرج إلى أغراض تفهم من المقام، ومما زاد في قيمتها هو ارتباطها بمقصديّة الدّفاع عن النّص القرآني و الانتصار له.

فـفكرة السياق (المقام) كانت محورًا من المحاور التّي اهتمّ بها الدّرس البلاغي العربي، وهي الأساس الذّي ينبني عليه الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى، أي الوجه الذّي تمثل فيه العلاقات و الأحداث و الظّروف الاجتماعية السائدة ساعة أداء المقام، ومنه جاءت العبارة الشهيرة المتداولة " **لكلّ مقام مقال**".

و يعدّ السيّاق من أهم المباحث التي اهتم بها البلاغيون القدامى و اللّسانيون التداوليون المحدثون؛ فهو من ثمرات اللّسانيات، لأنّ الهدف المرجو من علوم اللغة جميعًا كان من لأجل الوصول إلى المعنى و تحقيق الغايات، والسياق كان المُعين على إظهار دلالات الألفاظ.

و تماشيا مع تلك الدّراسات السابقة، وهذه الدراسات المتجدّدة التي انبثقت بهذا الميدان وقع خيارنا على موضوع: " **السياق بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية الحديثة**"، وذلك راجع إلى ميول ذاتي في اختيار هذا العنوان، بالإضافة أنّها جاءت مكملة للدراسات و المباحث التي تناولت هذا الجانب من الموضوع.

و نظرا للاهتمام الذّي قدّمه اللّغويون القدامى و المحدثون لفكرة السياق(المقام) لما له من أهمية في المباحث الدّلالية والذي تندرج في شتى العلوم اللغوية، كان من هذا المنطلق أن نضع إشكالية تدور حول:

- كيف تجلى الدرس السّياقي عند البلاغيين القدامى و اللسانيين التداوليين المحدثين؟

- ماذا أضاف اللسانيون التداوليون إلى السياق؟

- فيما تمثلت أوجه التشابه و الاختلاف للسياق بين البلاغيين العرب و اللسانيين التداوليين؟

وللإجابة على هذه التساؤلات جعلنا بحثنا في فصلين مع مقدمة و خاتمة، بحيث جعلنا الفصل الأول، فصلا مفهوميا وسمناه بـ: ضبط المفاهيم و المصطلحات، قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السياق (لغة و اصطلاحا)، أنواعه، عناصره.

المبحث الثاني: البلاغة العربية، تعريفها(لغة و اصطلاحا)، نشأتها ، علومها.

المبحث الثالث: اللسانيات التداولية، تعريفها(لغة و اصطلاحا)، نشأتها.

أمّا الفصل الثاني فجاء تحت عنوان: السياق في أعمال البلاغيين العرب و اللسانيين التداوليين.

و ينقسم بدوره إلى مبحثين:

المبحث الأول: السياق عند البلاغيين العرب (الجاحظ، الجرجاني، السكاكي).

المبحث الثاني: السياق عند اللسانيين التداوليين (لودفيغ فيتغنشتاين، جون أوستين، جون سورل).

لنختم بحثنا بخاتمة تضمّنت مجمل النتائج المتوصل إليها.

وقد رأينا أنّ المنهج الوصفي المقارن، هو الأليق و الأنسب لروح هذه الدراسة وموضوعها، من خلال الوقوف على وصف المباحث التي تناولت فكرة السياق، وبيان أوجه هذا الاتفاق والاختلاف بين البلاغيين والتداوليين في معالجة هذه الفكرة.

و قد عمدنا في هذا البحث إلى التمثيل بالقرآن الكريم من جهة، و المعتمد من كلام العرب شعره ونثره من جهة أخرى، و تنفيذا لخطة البحث وقضاياها اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع، كان أهمها:

1- دلائل الإعجاز، لـ "عبد القاهر الجرجاني"، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.

2- مفتاح العلوم، لـ "السكّاكي"، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.

3- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، "محمود أحمد نحلة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2014م.

4- التداولية أصولها واتجاهاتها، لـ"جواد ختام، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2016م.

و من الطبيعي جدا أن تواجهنا بعض الصعوبات من النوع الذي يعترض سبيل الباحثين العلميين، و كان منها: أنّ الموضوع يتصف بالشمولية، لأنّه يشمل على مقارنة بين دراسة قديمة وحديثة، وهذا سبب لنا تشتتا في التمكن من الإحاطة بالموضوع.

و مهما يكن من صعوبات، فإنّها كانت محفّزة و دافعة إلى المزيد من التحدّي والاقتحام، وخوض غمار التجربة التي كانت ممتعة بحق.

و نخلص في النهاية إلى أن نقدم خالص الشكر والامتنان لكل من أعاننا على إتمام هذا البحث وإخراجه على الصّورة التي صار عليها، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف: "الدكتور/ "عيسى لحيلح" الذي كان لنا سندا وعونا طوال البحث، كما لا يفوتنا أن نشكر كلا من : الأستاذ " محمد بولحية" و الأستاذ "عبد الوهاب حنك" على مساعدتهما لي.

هذا، ولا نملك في الأخير إلّا أن نرفع أكفّ الضّراعة و الدعاء سائلين الله أن يوفقنا نحن ومن يمشي على سبيله في سبيله.

اللّهم اجعلنا ذاكرين لك ومذكورين عندك ومذكورين بك، وصل اللّهم وسلّم على سيدنا محمد وعلى آل محمد، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الفصل الأول:

ضبط المفاهيم والمصطلحات

المبحث الأول: السياق (تعريفه، أنواعه، عناصره)

1– السياق:

أ– لغة:

لقد تعدّدت دلالات مادة (س و ق) في مختلف المعاجم العربية نذكر منها ما جاء في معجم مقاييس اللغة "لابن فارس"(ت 395هـ)، حين ذهب «إلى أنّ (السين والواو، والقاف) أصلٌ واحدٌ، وهو حَدْوُ الشيء.

يُقال سَاقَهُ يَسُوقُهُ سَوْقًا والسِّيقَةُ: ما استيقَ من الدَّواب، لما يُساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والجمع سُوق، إنّما سميّت بذلك لأنّ الماشي يَنْسَاقُ عليها، ويُقال امرأة سوْقاء ورجلٌ أسْوَق، إذا كان عظيم السّاق»[1].

المعنى اللغوي للسيّاق عند " ابن فارس" يُراد به تتابع الكلام على نسق واحد، وإلحاق شيء بشيء آخر، أو إتصاله به أو اقتفاء أثره.

وقال "الزمخشري"(ت467) في أساس البلاغة:

« ساق النَّعَم فانْسَاقَتْ، وقَدِمَ عليك بنو فلان فَأَقَدْتَهُمْ خيلًا وأسَقْتَهُمْ إبِلًا.

ومن المجاز: ساق الله إليه خيرا، وساق إليها المَهْرُ، وساقت الرِّيْحُ السّحاب، وأردت هذه الدار بثمن فساقها الله إليك بلا ثمن.

[1] بن فارس (أحمد) ، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1، 1979م، م3، مادة (س و ق).

وتسَاوَقَتِ الإبِلُ تَتَابَعَتِ وهو يَسُوق الحديث أحسنَ سياقٍ وإليك يُسَاقُ الحديث وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجِئْتُكَ بالحديثِ على سُوقهِ أيْ على سَرْدِه»[1].

قال تعالى: ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾. **[سورة** ق الآية21] أي، قال سائق يسوقها إلى الله، وشاهد يشهد عليها بما عملتْ.

كما ورد في لسان العرب "لابن منظور" (ت 711هـ) في مادة "سوق" «السّوق: مَعْرُوفٌ سَاقَ الإِبِلُ وغيرها يَسُوقُهَا سَوْقًا وسياقًا، وهو سائِقٌ وسوَّاقٌ (شدّد للمبالغة)، وقد انْسَاقَتْ وتَسَاوَقَتْ الإبلُ تَسَاوُقًا إذا تَتَابَعَتْ، وكذلك تَقَاودَتْ فهي مُتَقَاوِدَةٌ ومتَسَاوِقَةٌ، ما تَساوَقَ أي ما تَتَابَعَ، والمُسَاوقَةُ المتَابَعَةُ، كَأَنّ بَعْضَها يَسُوقُ بعضًا، سَاقَ فُلان من امرأَتِه، أيْ أعْطَاهَا مَهْرَهَا، رأيت فلان يسُوقُ سَوْوقًا أي ينزعُ نزعًا عند الموت»[2].

ونفهم من كلام "ابن منظور" أنّ السياق يأتي بمعنى "قاد وحاد، دفع وتتابع" والمعنى مأخود من دلالة الحدث وهو التتابع، وهو المعنى الحسّي الأصلي للكلمة، ثم انتقل عن طريق المجاز للدلالة على المسوق وهو المهر والإبل، والدلالة على نزع الروح لحدوث ذلك حال الموت.

من هذا نصل إلى أنّ أصل السياق "السّوق"، وهو كما قال "ابن فارس" حَدْوُ الشيء والظاهر أنّها أطلقت في البداية على سوق الأشياء كالإبل وغيرها، أي، أنّ كلمة السيّاق قد تطور مدلولها من الدلالة على مجرد فعل "السوق" إلى الدلالة على كيفية هذا السوق وظروفه، وهو المعنى الذي تدل عليه كلمة السياق، وهذا المعنى

---

[1] الزمخشري (جار الله محمود بن عمر)، أساس البلاغة، تح: مزيد نعيم، وشوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1419هـ، 1998م، مادة (س و ق).

[2] ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي المصري)، لسان العرب، ج5، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1426م، 2005م، مادة (س و ق).

مأخوذ من دلالة الحدث، وهو التتابع والانقياد والاتصال، واستعمالات العرب لهذه المادة ومشتقاتها يدور حول ذلك.

إنّما مقصد "الزمخشري" من الأصل اللغوي لكلمة السياق أنّه، يحدد جذرها ومادتها وهي "ساق"، ساق المعنى للقارئ بمعنى أنّه قدّم المعنى المراد المطابق للحال، وساق الواردة في "ساق النَّعَم"، بمعنى حثّ على السير فانقادت وأسقتهم ابِلًا يعني قدمت لهم الإبل.

أمّا المعنى في المجاز، بمعنى الهدية والهبة والعطية، أمّا ساقت الريح السحاب أي حركته وأرسلته، وحل ذلك كناية عن دلالة السياق وأصله في اللغة.

فالزمخشري انتبه إلى دلالة أخرى للفظ السياق أوردها في الاستعمال المجازي للفظ حيث ربط بين لفظ السياق والحديث (الاستعمال).

ب- اصطلاحا:

ينحدر لفظ "**context**" الذي يترجم عادة إلى اللغة العربية بـ " **السياق**" من السابقة اللاتينية "**con**" بمعنى "مع" + "**text**" اللاتينية أيضا، والتي تعني في الأصل "**النسيج**"، استعمل المصطلح أولا ليعني الكلمات المصاحبة للمقطوعات الموسيقية، ثم استعمل بعد ذلك في معنى"**النص**"، وأضاف اللغويون إلى هذا المصطلح اللاحقة "**Ualismuss**" التي تقابل في العربية الياء المشددة، ومن ثم يصبح معنى المصطلح **contextualismuss** "**السياقية**"، والمراد بها " **نظرية السياق**"، ثم أصبح للمصطلح بعد التركيب المعاني الآتية :

1- ما يحيط بالوحدة اللغوية المستعملة في النّص.

2- قيود التوارد(المعجمي) التي تراعى عند الاستعمال أكثر من وحدة لغوية مثال ذلك: (استعمال كلمة الأشهب مع الخيل، والأملح مع الغنم...).

3- نص لغوي يتّسم بسعة نسبية و يؤدي معنى متكاملا سواء أكان ذلك النّص مكتوبا أم متكلما به.

4- الأحوال والمواقف الخارجيّة ذات العلاقة بالكلام.[1]

من خلال هذا التعريف يتبيّن لنا، أنّ لفظ "السياق" يراد به: "ما يحيط بالوحدة اللغوية المستعملة في النص وتفهم من خلاله، كما يعني قيود التوارد المعجمي، وأيضا النص اللغوي الذي يؤدي معنا متكاملًا(سواء أكان مكتوبا، أم متكلما به) ، فالسياق يساعد في كشف معنى الكلمة نتيجة الوضع المتفق عليه بين المتكلم والسامع، « يدلّ السياق أيضا على تتباع الكلام وأسلوبه الذي يجري عليه" أطلق عليه ابن خلدون(808هـ) الأداء والأسلوب»[2].

تعددت المناهج اللغوية الغربية المختلفة لدراسة المعنى، كالنظريّة الإشاريّة التي قامت على يد كل من "**أوجدن**" و"**ريتشاردز**" اللذين ظهرت أفكارهما في كتابهما **the Meaning of Meaning** و النظرية التصورية أو العقلية للفيلسوف "**جون لوك**" والنظريّة السلوكية التي يعدّ " **بلومفيلد**" المسؤول عن تقديمها إلى علم اللغة و الذي يحد "**سياق الحال**" بظواهر يمكن تقريرها في إطار الأحداث العملية، فالسياق عنده مادي، ولهذا يتجاهل حقائق لها شأن بالكلام[3] . و لكن على الرّغم من ذلك، لم تستطع هذه المناهج – التي ظهرت قبل "**فيرث**"- أن تقدم لنا فكرة " **السياق**" بالمفهوم الذي تحدد على يديه و أصبح نظرية دلالية متكاملة الجوانب، إذ

---

[1] عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث- دراسة تحليلية للوظائف الصوتية و البنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، جامعة الأزهر، د ط، د س، ص ص45-46.

[2] عبد القادر سلامي، سياق الحال وبعض شواهده من القرآن و السنّة والسّيرة والمعجم، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تلمسان- الجزائر، 2011/5م، (ع ص133)، ص130.

[3] ينظر، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د س، ص ص310-311.

أخذ اللغويون الاجتماعيون على علم اللغة الحديث إغفاله للسياق الذي تستعمل فيه اللغة، و يتطلعون من وراء ذلك إلى منهج في درس اللغة يستشرفها من خلال بُعد أوسع، ويحاول أن يبين كيف تتفاعل اللغة مع محيطها، كما لم تسلم نظرية "النحو التحويلي التوليدي- التي ظهرت في النصف الثاني في القرن الحالي على يد رائدها الأول" **نعوم تشومسكي**" من الانتقاد لأنّها لم تحفل في بدايتها الأولى وأصولها بالسياق.[1]

وينقسم السياق عند علماء اللغة الغربيين وعلى رأسهم "**فيرث**"إلى: "**السياق اللغوي**" و"**السياق الموقفي**"، وقد أضاف إليهما أحد أتباعه وهو "جون ليونز" السياق الثقافي.

أمّا عناصر "سياق الحال"، فقد رأى "فيرث" أنّها جزء من أدوات علم اللغة، ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر التالية:

1- الملامح الوثيقة بالمشتركين، كالأشخاص، والخصائص الذاتية للحدث الكلامي أو غير الكلامي لهؤلاء المشتركين.

2- الأشياء ذات الصلة بالموضوع والتي تفيد في فهمه.

3- تأثيرات الحدث الكلامي.[2]

عرفت مدرسة لندن بما يسمى "**المنهج السياقي**" أو"**المنهج العملي**"، ومعنى الكلمة (**السياق**) عند أصحاب هذه النظريّة "هو استعمالها في اللغة" أو " الطريقة التي تستعمل بها"، أو "الدور الذي تؤديه"، ولهذا يصرّح "**فيرث**" بأنّ المعنى لا ينكشف إلّا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة،

---

[1] ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة لسان العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط5 ،1998م، ص ص54-67.

[2] محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، كلية المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، الموقع الالكتروني، www.hamassa.com، تاريخ الدخول:2020/07/21.

فدراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها، حتى ما كان منها غير لغوي، ومعنى الكلمة- على هذا- يتعدل تبعا لتوزعها اللغوي أو لتعدد السياقات التي تقع فيها»[1].

و بذلك فالمنهج السياقي حسب "**فيرث**"، لا يخرج في تحليله عن دائرة اللغة، ويعالج الكلمات باعتبارها (أفعالا وأحداثا وعادات) تقبل الموضوعية و الملاحظة في حياة الفرد أو الجماعة.

وقد ذكّر" **فيرث**" تأثر في نظرته السياقية بالأنثربولوجي الهولندي"**برونسلاو مالينوفسكي**"، الذي يرى أنّ اللغة كما يمارسها المتكلمون في أي جماعة من الجماعات إنّما هي فرع من السلوك، إنّها تؤدي وظائف كثيرة غير التّوصيل، وقد استعمل "**مالينوفسكي**" ذلك المصطلح **context of situation سياق الحال** (**الماجريات**)، فكلمة (**context**) السياق كانت متداولة بين اللغويين من قبله ولا تزال متداولة بينهم، و لكن "**مالينوفسكي**" أضفى على الاصطلاح "**سياق الحال**" معنى خاصا ثم تطوّر هذا المصطلح تطورا آخر باستعمال الأستاذ "**فيرث**" له في دراسته اللغوية، و"**سياق الحال**" عنده نوع من التجريد من البيئة، أو الوسط الذي يقع فيه الكلام، إذ يشمل أنواع من النشاط اللغوي (كلاما و كتابة).[2]

ولم تكن الأنثربولوجيا وحدها التي أيدت الاتجاه السياقي، فقد جاء التأييد كذلك من جانب الفلسفة، يقول "برتراند راسل": « الكلمة تحمل معنى غامضا لدرجة ما، ولكن المعنى يُكتشف فقط عن طريق ملاحظة استعماله، الاستعمال يأتي أولا، وحينئذ يتقطر المعنى نفسه».[3]

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص68.

[2] ينظر، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص310.

[3] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ص71-72.

كما أنّ من اللغويين من اعتبر المنهج السياقي خطوة تمهيدية للمنهج التحليلي، ومن هؤلاء "**Ullmann**" الذي صرّح بأنّ « المعجمي أولا أن يلاحظ كل كلمة في سياقها(كما ترد في الحديث أو النّص المكتوب) بمعنى أننا يجب أن ندرسها في واقع عملي(أي في الكلام)، ثم نستخلص من هذه الأحداث الواقعية العامل المشترك العام، و نسجله على أنّه المعنى (أو المعاني) للكلمة».[1] إذن فالمنهج السياقي حسب ألمان: سهل الانقياد والملاحظة، و التحليل الموضوعي، وهو الذي يحدد المعنى المراد للكلمة أي معناها الأساسي.

ولا مناص من التأكيد على أنّ سياق الحال: «هو مجموعة الظروف التي تحيط بالكلام، وجميع القرائن الحالية التي تصبغ الخطاب ودلالته بصبغة خاصة، وهو ما أسماه بعض المحدثين بـ"السياق الاجتماعي" أو ما يعرف في علم الدلالة اليوم باسم "سياق الموقف"؛ وهما ما سمّاه قدماء العرب من البلاغيين بـ "المقام"».[2]

و في سياق آخر:« هو العالم الخارج عن اللغة بما له من صلة بالحدث اللغوي أو النص، ويتمثل في الظروف الاجتماعية و النفسية والثقافية للمتكلم والمشتركين في العالم».[3]

وإذا كانت نظرية السياق قد نشأت في الغرب حديثا وتطورت في ظل الدراسات اللغوية الحديثة، فإنّ علماء العربية سبقوا ذلك بمئات السنين في بيان أهمية السياق بعناصره المقالية والحالية، من بينهم: البلاغيون إذ أدركوا أهمية السياق في اشتراطهم "**مطابقة الكلام لمقتضى الحال**"، اشتهرت مقولاتهم أنّ: "**لكل مقام مقال**"و "**لكل كلمة مع صاحبتها مقام**" والتي تعبر عن ذلك، إذ لا يقتصر المعنى على السياق اللغوي (المقال)، بل يتجاوزه إلى سياق الحال(المقام)، وهذا المبدأ البلاغي تضمنته صحيفة "بشر بن المعتمر"(210هـ) الذي نُقِل عنه

---

[1] المرجع نفسه، ص72.

[2] عبد القادر سلامي، سياق الحال وبعض شواهده من القرآن و السنّة والسّيرة والمعجم، ص130.

[3] حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1995م، ص 161.

قوله: « والمعنى ليس يشرفُ بأن يكونَ من معاني الخاصّة، وكذلك ليس يتّضع بأن يكونَ من معاني العامّة، وإنّما مدارُ الشّرَف على الصواب و إحرازِ المنفعة، مع موافَقَة الحال، وما يجب لكلّ مَقامٍ من المقال».[1]

رغم أن البلاغيين لم يجعلوا الشرف حليف معاني الخاصة، إلا أن تقسيمهم قائم على الطبقية بين الخاصة و العامة، لأنّ لكل طبقة منهم معانيها وألفاظها الخاصة.

وفي هذا يقول "تمام حسان": «ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة " المقام" متقدمين ألف سنة تقريبًا على زمانهم، لأنّ الاعتراف بفكرتي "المقام" و" المقال" باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يُعْتَبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة»[2] وقد اهتم البلاغيون بملمح السياق و عدّوه أصلا لما يمكن أن توصله الرسالة اللغوية، وتنوعت تعليقاتهم حول السياق في إطار بحوثهم المختلفة للنص القرآني.

ويرى "ردة الله بن ردّة بن ضيف الطّلحي" أنّ البلاغيين اهتموا بالسياق بنوعيه، إلا أنّ سياق الموقف لم يكن الاهتمام به متجهًا نحو الإفادة منه في الكشف عن المعنى بالقدر الذي تبرز أهميته في مطابقة الكلام له وفق خصوصية ما ترد فيه، ولعل ما يفسر عدم وجود دراسات تنظيرية مستقلة عندهم – على الرغم من بيانهم أهمية السياق المقالي والحالي، وإدراكهم لأبعاده- هو أنّ وضع نظرية متكاملة لم يكن هدفهم، و إنّما تأتي دراساتهم نتيجة الحاجة إلى فهم مدلولات النصوص ومقاصدها.[3]

---

[1] الجاحظ (عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م، ج1، ص136.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ط4، 1994م، ص337.

[3] ينظر، أسامة عبد العزيز، السياق في الدراسات البلاغية والأصولية- دراسة تحليلية في ضوء نظرية السياق- قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، تاريخ الدخول، 14 /2020/02، 13:30/ ص18.

2- أنواع السياق:

2-1-السياق اللغوي:" linguistique contexte" (الإطار الداخلي للغة):

«ويقصد به النص الذي تذكر فيه الكلمة، وما يشتمل عليه من عناصر لغوية مختلفة تفيد الكشف عن المعنى الوظيفي لهذه الكلمة، أي يشمل النّظم اللّفظي للكلمة وموقعها من ذلك النّظم، أي أنّ السيّاق اللغوي يعني بالإطار الداخلي للغة (بنية النص) من تسلسل للعناصر وترتيبها وتُقارن المفردات وتتالى الوحدات، وكل ما يساعد من قرينة على كشف المعنى».[1]

فالسياق اللغوي معناه السيّاق الذي يهتم بدراسة مستويات الكلام اللغوية الصوتية و الصرفية و النحوية والدلالية، ويشرح مفردات الكلام ومدلولاتها إذ ترتبط أجزاء الجملة بعضها ببعض، وتدلّ على العلاقات اللغوية بينها.

« فتغير دلالة الكلمة تبعا لتغيير يمس التركيب اللغوي، كـ"التقديم والتأخير" في عناصر الجملة، فقولنا: "زيد أتمّ قراءة الكتاب"، تختلف دلالتها اللغوية عن جملة " قراءة الكتاب أتمّها زيد"».[2]

والمناط بتوضيح ذلك هو السياق اللغوي ويشمل:

أ- السياق الصوتي:

وهو الذي يدرس الصوت في سياقه، فالصوت في سياقه يختلف عن الصوت المجرد من حيث كمية الجهد اللازمة لإنتاجه، فهدف السياق اللغوي من السياق الصوتي هو الوصول إلى المعنى الحاصل من

---

[1] عواطف كنوش المصطفى، الدلالة السياقيّة عند اللغويين، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ط1، 2007م، ص53.

[2] منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2001 م، ص90.

الصوت في السياق المنطوق أو المكتوب، فتغير "فونيم النون في "نال" إلى فونيم الميم في "مال" أدى إلى تغير الصوت، فالفونيم **Phonème** وسيلة لتصنيف الأصوات في مستواها السّياقي و أي تغيير يطرأ على هاته الفونيمات يؤدّي إلى حدوث تغير معجمي لمعنى الكلمة خارج السياق، أمّا داخل السياق فتغير أصوات الحروف يتبعه تغير وظيفي ودلالي في الجملة.[1]

يتبين لنا من خلال السياق الصوتي أنّه ليس للصوت معنى دلالي في نفسه؛ إذ ما معنى صوت النّون، ما لم يكن هذا الصوت في كلمة والكلمة داخل منطوق أو وحدة دلالية تامة، ومنه فإنّ وظيفة الصوت لا تنعزل عن السياق، باعتباره المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية الدلالية للكلمات، فبفضل الصوت يتمّ توزيع الكلمات في سياقها المناسب؛ إنّ توزيع "قال" مثلا في السياق غير توزيع "كال" وهكذا.

ب– السياق الصرفي:

وهو السياق الذي يهتم بدراسة المفردات، لا بوصفها صيغا وألفاظًا فقط، فالسياق الصرفي لا يدرس الصيغ والعلامات منفردة بل لاحقة في الكلمات من خلال سياق معيّن يؤدّي دلالة معينة، كالمورفيمات الّتي تمارس وظيفتها داخل النّص.[2]

إذن، فموضوع دراسة السياق الصرفي لا تتم إلا من خلال تركيب معين تنتج عنه دلالة صرفية معينة.

ج–السياق النحوي:

يمكننا تعريف السياق النحوي بأنّه: « شبكة من العلاقات القواعديّة تحكم بناء الوحدات اللغوية داخل النّص، وفيها تقوم كل علاقة بمهمة وظيفيّة تساعد على بيان الدلالة من خلال القرائن النحويّة، مثل

[1] عواطف كنوش المصطفى، الدلالة السياقية عند اللغويين، ص54.

[2] المرجع نفسه، ص58.

(الإعراب)، وهو قرينة سياقية، تتعاون جاهدة مع غيرها في رسم شبكة البيانات الدلاليّة، وقد عدّه النّحاة القدامى أصلًا وأساسًا لبيان الدلالة، وأنّه كل النّحو، والقرينة السياقيّة الكبرى».[1]

ودراسة السياق النحوي تقوم على أسس هي:

- «دراسة القواعد المنظمة لترتيب الكلمات في الجملة من حيث التقديم والتأخير والزيادة والحذف.
- دراسة ما يسمى بالتّوافق والمخالفة بين الكلمات في الجملة، كدراسة العلاقة بين المبتدأ والخبر، وبين الصفة والموصوف...
- دراسة ما يسمى بالظواهر الإعرابيّة من حيث الإعراب والبناء».[2]

د- **السياق المعجمي:**

«هو صنف آخر من أصناف السياق اللغوي ونعني به تلك العلاقات البنيوية الأفقية التي تقوم في العبارة بين المفردات بوصف هذه الأخيرة وحدات معجمية دلالية، لا بوصفها وحدات نحوية أو أقسامًا كلامية عامة، فالجملة قد تكون صحيحة من حيث انسجامها مع قواعد التركيب النحوي ولكنّها في الوقت نفسه شاذة من الناحية الدلالية وهذا ما يوضحه الفرق بين الجملتين: أ- "أسعف الطبيب الحجر"- ب "لم عاد بكاء يسعف" فابن اللغة يستطيع أنْ يميّز الفرق بين الجملتين بالرّغم من أنّ كلتيهما تتسم بالشذوذ والغرابة».[3]

فالجملة الأولى: جملة نحوية صحيحة، والثانية شاذة نحويًا ودلاليا، فهذا السياق المعجمي يبحث في التركيب أكثر من بحثه في معنى المفردة داخل السياق، ونحن لا نرى أنّ الجملة السليمة من حيث التركيب النحوي

---

[1] عبد النعيم خليل، نظريّة السياق بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،ط1، 2007م،ص67.

[2] المرجع نفسه، ص69.

[3] عواطف كنوش المصطفى، الدلالة السياقية عند اللغويين، ص68.

شاذة دلاليا، فالسلامة يجب أنْ تكون في التركيب النحوي والدلالي عندئذٍ تستحق أن نسّميها جملة أو تركيبًا منسجمًا.[1]

إذن، السياق الدلالي للجملة أو التركيب يدرس الجانب الوظيفي لمفردات الجملة+ الجانب الدلالي لكل المفردات الداخلة في التركيب.

هـ- السياق الأسلوبي:

وهو نوع آخر من السياق اللغوي " السياق التعبيري": «ويبرز هذا النوع من السياق في النصوص الأدبية شعرية ونثرية أكثر من اللغة العادية لأنّ اللغة العادية تلقائيّة لا تصدر عن وعي ولا اختيار، وهي تشكل معظم النشاط اللغوي الإنساني، ويهتم هذا النّوع من السياق بدراسة الكوامن التعبيرية ويسير على نمط اللغة الخلاّقة التي أكّدها "تشو مسكي».[2]

وعليه، فما الأسلوب سوى ما نضفي على أفكارنا من حركات تسجّل من خلالها عبقريّة المتكلم أو الكاتب، ومنه فالسياق الأسلوبي لا يتحدّد بالمعنى وحده، فلا بد من تحديد الأسلوب لأيّ نص مشروط بسياقه؛ لانّ السّياق يدرس كيف يقال ما في اللغة.

2-2- السياق غير اللغوي:

هذا النوع من السياق يمثل العالم الخارجي عن اللغة بما له من صلة بالبحث اللغوي أو النّص، ويسمّيه بعض الباحثين (السياق فوق اللغوي)، وبما أنّ الكلمة يتعدّد معناها تبعا لتعدّد السياقات الخارجية، اقترح بعض اللغويين أنواعًا للسياق غير اللغوي.

---

[1] عواطف كنوش المصطفى، الدلالة السياقية عند اللغويين، ن ص.

[2] المرجع نفسه، ص69.

فالدكتور الشّهري أورد أربع تقسيمات تداوليّة وهي:[1]

•**السياق الوجودي:** وفيه تكتسب التّتابعات اللغوية أو السيميائية معانيها من علاقاتها بمراجعها، يتضمّن هذا السياق المرجعي بطبعه، (عالم الأشياء، حالاتها، الأحداث) والتي ترجع إليها التعبيرات اللغوية.

•**السياق المقامي:**هو سياق يوفّر جزئيا بعض العوامل أو المحدّدات التي تسهم في تحديد معاني التعبيرات اللغوية والمقامات بوصفها سياق.

• **السياق النفسي:** وهو سياق يعتبر الخطاب فعلا لغويًا يتمّ فيه دمج الحالات الذهنيّة والنّفسية في نظريّة تداوليّة اللغة، لتصبح مقاصد ورغبات مسؤولة عن برنامج الفعل و التّفاعل.

•**سياق الفعل:** وهو سياق يعتبر الأفعال اللغويّة أفعالا إراديّة يقصد المرسل انجازها، ويريد أن يدرك المرسل إليه هذا القصد، وهذا ما نجده عند " جون أستين" الذي يرى أنّ التسلسلات اللغوية تعبّر عن أفعال، فلم يعد هناك جمل وصفيّة بحتة ذات معنى ثابت، دون أن تكون منطوقات أدائيّة؛ إذ تبيّن في مراحل متأخّرة من نظريّة جون أوستين، أنّ كل الجمل تُقال، ليكون لها قوّة تسمى القوّة لانجازيّة.[2]

و إجمالا، فهذه الأنواع من السياقات متداخلة ومترابطة، فلا يستغني أيّ منها عن الأنواع الأخرى، وهذا يصبح المنهج التّداولي كافيًا، لأنّه يشير إلى وجهات نظر معينة وتوجّه معروف نحو اللغة والعلامات الأخرى.

لقد نصّ البلاغيون العرب على وجوب ربط الكلام بسياقه الخارجي وقالوا في ذلك "لكل مقام مقال" وأخذ العرب به منذ زمن قديم وإن كان البلاغيون أكثر احتفاء به، من خلال دراساتهم إذ ربطوا السياق بالصياغة وأصبح مقياس الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبته لما يليق به من "مقتضى الحال"، وصاحب هذا

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2004م، ص 42.

[2] المرجع نفسه، ص44.

الرأي السكاكي يجمل لنا السياق بشقيه (اللغوي وغير اللغوي)، فالأوّل (السياق اللغوي) عبّر عنه بأنّه المستوى الذي ترد فيه الصياغة بحسب مقتضيات الإيصال. أمّا الثاني(السياق غير اللغوي) فهو الذي عبّر عنه بالوظيفة البيانيّة.

أمّا الدكتور أحمد مختار عمر، فأورد التقاسيم التالية وهي:

•**السياق العاطفي**: هو سياق يحدد درجة القوة والضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيدًا أو مبالغة أو اعتدالا، فكلمة "**love**" الإنجليزية غير كلمة"**like**"رغم اشتراكهما في أصل المعنى، وهو الحب، وكلمة "يكره" العربية غير كلمة " ببغض" رغم اشتراكهما في أصل المعنى كذلك.[1]

•**سياق الموقف أو المقام**: يعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة،مثل استعمال كلمة" يرحم"في مقام تشميت العاطس:" يرحمك الله" (البدء بالفعل)، وفي مقام الترحم بعد الموت: "الله يرحمه" (البدء بالاسم). فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا، والثانية طلب الرحمة في الآخرة. وقد دل على هذا سياق الموقف إلى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم والتأخير.[2]

•**السياق الثقافي**: فيقتضي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة. فكلمة "**rich**" تعتبر في بريطانيا علامة على الطبقة الاجتماعية العليا بالنسبة لكلمة **wealthy** وكلمة "عقيلته" تعد في العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية المتميزة بالنسبة لكلمة " زوجته".[3]

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1427هـ، 2006م، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

[3] المرجع نفسه، ن ص.

3- عناصر السياق:

يقتضي السياق مجموعة من العناصر نقدمها فيما يلي:

- العنصر الذاتي: يعبر عن معتقدات المتكلم فكل متكلم له معتقدات و مقاصد، فهو حين يتكلم يقصد شيئا، و كذلك اهتمامات المتكلم؛ فقد تكون له أهداف ينبغي أن تدخل هذه الأهداف أيضا في تحديد الظاهرة اللغوية، ثم ينبغي أيضا أن نراعي في هذا العنصر رغبات المتكلم. إذن هناك الاهتمامات و الرغبات و المقاصد والمعتقدات، كلّها تدخل كعنصر ذاتي لتحديد السياق.

- **العنصر الموضوعي:** هو الوقائع الخارجية التي تم فيها القول؛ يعني الظروف الزمانية والمكانية، و هذه العوامل أيضا تدخل في تحديد السياق[1].

- **العنصر الذواتي:** يعني ما بين ذوات المتخاطبين و يقصد به المعرفة المشتركة بين المتخاطبين(...) فهذه المعرفة المشتركة هي معرفة معقدة التركيب[2].

كما نُلْفي تحديدا آخر لعناصر السياق من خلال ما أورده " **دومينيك مانغونو**" يقول: «في الواقع، تتوقف العوامل المعتمدة في السياق على الإشكالية المطروحة، ومع ذلك، توجد نواة من المقومات مجمع عليها، المشاركون في الخطاب، الإطار الزمكاني، الغاية، إنّ المشاركين و الإطار و الغاية تتمفصل بشكل مستقر عبر مؤسسات لغوية محددة بوصفها عقودا للكلام أو أنواع خطاب».[3]

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

[3] دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص28.

وقد تناول "دومينيك مانغونو" هذه العناصر بشيء من التفسير والتوضيح، إذ يقول: « ففيما يتعلق بالمشاركين، هناك تمييز بين الأفراد الذين يمكن وصفهم اجتماعيا وبيولوجيا بمعزل عن الخطاب، و الأدوار التي يؤدوها في الخطاب، كتاب، باعة، تلميذ...، بالنسبة للإطار الزمكاني، هناك تمييز بين الإطار التجريبي العملي و الإطار المؤسساتي المرتبط بنوع الخطاب، و أشار إلى الاختلال الناجم عن تداخلهما، فالمرأب (الإطار العملي/التجريبي) قد يكون المكان الذي يؤدى فيه الطقس الديني، أو تقام فيه المحاكمة،و كذلك الحال بالنسبة للإطار الزمكاني، الذي يفترضه الخطاب، يمكن لخطاب أن يلقى موضوعيا في 12 سبتمبر1921م مثلا، ولكنه يمكن أن يتجلى في شكل تكريم »[1].

ومجمل ما يمكن قوله: إنّ الغاية التي ينشدها المشاركون في الخطاب تتوقف بطبيعة الحال على نوع الخطاب كـ "شراء سلعة ، الدعوة إلى اعتناق دين ما"(...)وغيرها، وكثيرا ما يحصل مسخ الغاية الرسمية من الخطاب، فمثلا "يمكن للزبون أن يغازل البائعة"، فيحصل خلط و انزلاق الغاية من الخطاب،فالسياق إذن ليس جهاز يمكن للملاحظ الخارجي الإحاطة به، بل يجب النظر إليه عبر التصوّرات التي يتصوّرها المشاركون، ولكي يسلكوا السلوك المناسب يجب عليهم، استكشاف نوع الخطاب الذي ينخرطون به.[2]

يذهب "براون ويول"(1983م)، كإطار عام، إلى أنّ محلل الخطاب ينبغي أن يأخد بعين الاعتبار السياق الذي يظهر فيه الخطاب (و السياق لديهما يتشكل من المتكلم/ الكاتب، والمستمع/ القارئ، و الزمان والمكان)، لأنّه يؤدّي دورًا فعالًا في تأويل الخطاب، بل كثيرا ما يؤدي ظهور قول واحد في سياقين مختلفين إلى تأويلين مختلفين.[3]

---

[1] دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص29.

[3] محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م، ص52.

وفي هذا الصدد يرى "هايمس"(1964م) أنّ للسياق دوراً مزدوجًا إذ « يحصر مجال التأويلات الممكنة، ويدعم التأويل المقصود، و في رأيه أن خصائص السياق قابلة للتصنيف إلى ما يلي:

- **المرسل**: وهو المتكلم أو الكاتب الذي ينتج القول.
- **المتلقي**: وهو المستمع أو القارئ الذي يتلقى القول.
- **الحضور**: وهم مستمعون آخرون حاضرون، يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي.
- **الموضوع** : وهو مدار الحدث الكلامي.
- **المقام**: وهو زمان ومكان الحدث التواصلي، وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات و الإيماءات وتعبيرات الوجه.
- **القناة**: كيف تم التواصل بين المشاركين في الحدث الكلامي: كلام، كتابة، إشارة...
- **النظام**: اللغة أو اللهجة أو الأسلوب اللغوي المستعمل.
- **شكل الرسالة**: ما هو الشكل المقصود: دردشة، جدال، عِظة، خرافة، رسالة غرامية.
- **المفتاح**: و يتضمن التقويم: هل كانت الرسالة موعظة حسنة، شرحا مثيرا للعواطف...
- **الغرض**: أي أنّ ما يقصده المشاركون ينبغي أن يكون نتيجة للحدث التواصلي.[1]

عموما هذه هي العناصر السياقية التي صنفها " هايمس" والمتمثلة في :المشاركون، والمتكلم و المخاطب، القناة والمقام، جنس الرسالة، و الحدث، و المقصد، والسنن.

[1] محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 53.

يذهب "**محمد خطابي**" إلى أنّه ليس من الضروري الاحتفاظ بكل هذه العناصر، ومن ثم حسب "براون و يول"- يمكن الاكتفاء بما يلي: « المتكلم، والمخاطب، والرسالة، والزمان، والمكان، ونوع الرسالة، فكلما توفر المتلقي على معلومات عن هذه المكونات تكون أمامه حظوظ قوية لفهم الرسالة وتأويلها، أي وضعها في سياق معين من أجل أن يكون لها معنى(...)، فمن الضروري أن نعرف (على الأقل) من هو المتكلم ومن هو المستمع، وزمان ومكان إنتاج الخطاب ».[1] هذا هو المبدأ العام الذي يحدد أهمية ودور السياق في فهم و تأويل خطاب معيّن.

بالإضافة إلى تصنيف "هايمس" هناك محاولة أخرى قام بها "لفيس"، «ولكن غرضه من تحديد خصائص السياق يختلف عن غرض "هايمس"، وهو معرفة صدق أو كذب جملة ما، فالغرض إذن منطقي. أمّا الخصائص في نظره فهي :

- **العالم الممكن**: بمعنى أخذ الوقائع التي قد تكون، أو يمكن أن تكون، أو هي مفترضة بعين الاعتبار.
- **الزمن**: اعتبار الجمل المزمَّنة و ظروف الزمان مثل: اليوم، الأسبوع المقبل.
- **المكان**: اعتبار جمل مثل (إنّه هنا).
- **المتكلم**: اعتبار الجمل التي تتضمن إحالة إلى ضمير المتكلم (أنا، نحن).
- **الحضور**: اعتبار الجمل التي تتضمن ضمائر المخاطب، (أنت، أنتم)
- **الشيء المشار إليه**: اعتبار الجمل التي تتضمن أسماء الإشارة (هذا، هؤلاء).
- **الخطاب السابق**: اعتبار الجمل التي تتضمن عناصر مثل: (هذا الأخير، المشار إليه سابقا...).

[1] محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص297.

- **التخصيص**: سلسلة أشياء لا متناهية (مجموعات أشياء، متتاليات أشياء...)»[1].

من السهل ملاحظة أنّ هذه الخصائص متقاربة إن لم نقل متماثلة بحيث أن ما أسماه "هايمس" "مقاما" فصله "ليفيس" إلى "زمان و مكان" وما أسماه هايمس "موضوعا" قسمه "ليفيس" إلى "شيء مشار إليه" و "خطاب سابق".

المبحث الثاني: البلاغة العربية

لقد تعدّدت آراء النقاد، وتنوعت تعريفات البلاغيين لمصطلح البلاغة ودلالته ومعناه، فكل واحدٍ يعرّفه من موقعه وانطلاقًا من منهج دراسته وتقديرًا لأهدافه.

ولذا يحسن بنا قبل أنْ نعرّف البلاغة اصطلاحا أنْ نعرفها لغة، لأنّ ذلك مما يساعد على تحديد المعنى وحصره في إطاره الموضوعي والمعرفي.

1- تعريفها:

أ- لغة:

« الباء واللام والغين: أصلٌ واحد، وهو الوصول إلى الشيء، تقول: بلغتُ المكان، إذا وصلتُ إليه، وقد تسمى المشارفة بلوغًا بحق المقاربة »[2].

كلمة "بلغ" هنا: تعني وصل أو قارب على الوصول.

---

[1] محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ص 53-54.

[2] بن فارس (أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ- 1979م، م1، مادة (بلغ).

كما ورد في لسان العرب **لابن منظور (ت 711)**: في مادة "بلغ" « بلغ الشيء يبلغُ بلوغًا. وصل وانتهى، وأبلغهُ هو إبلاغًا وبلّغهُ تبليغًا، تَبَلّغَ بالشيء، وَصَلَ إِلَى مُرَادِهِ وبَلَغَ فُلان ومَبْلَغَتَهُ »[1].

هذا، يعني أنّ مادة "بلغَ" تعني وصول الشيء إلى غايته ونهايته.

وفي سياق آخر:« بلغَ الرّجُل بلاغةً إذا كان يبلغُ بعبارتهِ كنه مراده، مع إيجاز بلا إخلال أو إطالة بلا إملال، وحينئذٍ فهي في اللغة تنبّئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا، وهي الوصول بالعبارة إلى المراد من غير إخلال ولا إطالة مملة »[2].

وهذا يعني أنّ البلاغة تعني بلوغ نهاية الشيء وأقصاه، فبلغت المكان وصلت إليه، والبلاغة في الكلام بلوغ المتكلم الغاية التي يروم إليها من الكلام.

ورد في معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط أنّ البلاغة: اسم مشتق من فعل (بلغ): بمعنى إدراك الغاية أو الوصول إلى النهاية، والبليغ من له بلاغة.

فالبلاغة مأخوذة من قولهم:

« (بلغ) الشّجر- بُلُوغًا- وبَلاغًا: حانَ إِدْرَاكُ ثَمْرِهِ، والأمرُ وصلَ إِلَى غَايَتِهِ، والشيء بَلُوغًا: وصل إليه، ويقال: بَلُغَ الكلامُ »[3].

فالبلاغة تدل في اللغة على إيصال معنى المخاطب كاملا إلى المتلقي سواء أكان سامعًا أم قارئًا.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، مر: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، م5، 1426هـ، 2005م، مادة (بلغ).

[2] الدسوقي، محمد بن عرفه، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ص142.

[3] معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 1426هـ، 2005م، مادة (بلغ).

والبلاغة من صفة الكلام لا المتكلم، وحقيقة الأمر أنّ كلامه بليغ فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه.

إذن؛ فالدلالة العامة لها هي: بلوغ الحد، والوصول إلى الهدف، فهي تبحث في كيفية استخدام اللغة بطريقة سليمة تضمن وصول مقاصد المتكلم ومراده إلى مخاطبه والتأثير فيه مع مراعاة حاله أثناء الكلام لضمان وصول ونجاح العملية الخطابية في نهاية الأمر. ومن هذا المعنى أخد معنى البلاغة في الاصطلاح كما سيأتي.

ب- اصطلاحا:

تعددت تعريفات البلاغيين في النظرية البلاغية العربية تبعًا لاختلاف الزوايا التي نظر إليها كل بلاغي، وفيما يلي نقدّم بعض تعاريفهم، لنرى نقاط اتفاقهم- وهي كثيرة، ونقاط اختلافهم وهي قليلة.

فقد عرّفها "**أبو هلال العسكري**"(ت 395هـ) بقوله:

« البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكّنهُ في نفسهِ كتمكّنهِ في نفسكَ، مع صورةٍ مقبولةٍ ومعرضٍ حسنٍ »[1].

ما ورد عند "**أبي هلال العسكري**" لا يختلف عن الدلالات العامة التي يحيل إليها المعنى اللغوي، إذ تتحدد في البلوغ والوصول والانتهاء إلى نفوس المتخاطبين.

فهذا التعريف هو لبّ البلاغة ولبّ البيان، فقد اشترط "**أبي هلال العسكري**"،إلى جانب إيصال المعنى والتأثير في نفس القارئ أو السامع "حسن المعرض" و "قُبول الصُّورة" وهما شرطان للتفريق بين المعنى البليغ والمعنى غير البليغ، فالأول يسمّى بليغًا إذا أفهم المتكلّم حاجته بلفظ حسنٍ، وعبارة واضحة ومقبولة، والثاني إفهام الحاجة

[1] أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تح: علي محمد البجاوي، محمد الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة المصرية، بيروت، 1986م، د ط، ص6.

دون ذلك. ويبين هذا المفهوم ويقول:« لأنّ الكلام إذا كانت عباراته رثّة ومعرضه خلقًا لم يسمّ بليغًا، وإنْ كان مفهوم المعنى، مكشوف المغزى »[1].

ومنه، فالبلاغة عند "**أبي هلال العسكري**" تتجه إلى المعنى، ومن ثم يكون هدفها هو الإفهام، أيْ أنّها متوجهة إلى المتلقي والمبدع معًا.

إلّا أنّ إفهام المعنى ليس كافيا في الحكم على الكلام بالبلاغة أو الجمال، « لأنّ العامي و اللّحان قد يبلغان الإفهام، ونقل ما يريدان إلى السامع، كما يستطيعه الأخرس والطفل والتمتام بالعبارة القاصرة، أو الإشارة الدالة. فالبلاغة إذن؛ جمال في المعاني وجمال أيضا في العبارة ومعرفة لعناصر الجمال في الركنين، وإحصاء مظاهرها التي تصل بها الفنون إلى غايتها »[2].

وعليه؛ فالبلاغة توصل المعنى على أفضل ما يكون من المُلقي إلى السامع، مصحوبًا بجمال المعنى واللفظ، مع مراعاة المقام والبيئة التي قيل فيها، وكذا مراعاة المخاطب وفقا ما يريد المتكلم، وبعبارة أجمل إيقاع اللفظ على المعنى.

بينما نجد "**الخطيب القزويني**" (ت 739هـ) يميّز بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم، فيعرّف بلاغة الكلام بكونها: « مطابقة الكلام لمقتضى حال من يُخَاطَبُ به مع فصاحة مُفرداته وجُمله »[3].

إذ، على البليغ أنْ يكون فصيح المفردات والجمل، مراعيًا بذلك طبيعة من يسوق كلامه إليه وكذا الظروف المحيطة به مع تهيئة الجو النّفسي الملائم لذلك.

---

[1] موسى بن محمد (بن موسى بن يوسف)، التحفة القُلَيْبِيّة في حل الحموليّة في غريب القرآن الكريم، تح: كامل محمد عُوَيْضة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، ص14.

[2] بدوى طبانة، قدامة بن جعفر والنقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، (مزيدة ومنقحة)، 1389هـ، 1969م، ص22.

[3] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د س، ص11.

« فالقزويني يركز هنا على جانب السياق، وما يتلاءم معه من ألفاظ مناسبة، تقتضي وصول الرسالة تامة من جانب الفصاحة، ولعّل السياق الذي يذهب إليه هو سياق الموقف وهو استخدام خاص لدلالة السياق عند البلاغيين حين التمييز بين سياق النص وسياق الموقف (المقام)، أو كما يسمّيه البلاغيين مقتضى الحال »[1].

إذن، فمقتضى الحال هو لبّ البلاغة وجوهرها، إنّه وضع الكلمة المناسبة في المكان المناسب، ومخاطبة الناس على قدر عقولهم و فهومهم.

أمّا بلاغة المتكلم فهي "ملكة" « **أي** صفة ثابتة مستقرة في ذات المتكلم، يستطيع بها تأليف كلام بليغ أساسه إفهام المخاطب »[2] نلاحظ في هذا التعريف التركيز على مفهوم "الملكة" أو "الكفاية" التي تعدّ شرطا في فهم المقاصد أي، أنّ كل كلام بليغٌ كلام فصيحٌ وكل متكلمٍ بليغٍ يحسن أن يكون متكلمًا فصيحًا.

« و قد يكون الكلام فصيحًا ولا يكون بليغًا، لأنّ الفصاحة أعمّ، والبلاغة أخصّ دائما، فكل بليغ فصيحٌ، كلامًا أو متكلمًا وليس كل فصيحٍ بليغا إذن، فمدار بلاغة المتكلم قائمة على حسن التأليف وسلامة الأداء وإدراك المقاصد، ومطابقة مقاله للمقام ».[3]

المتكلم في إنشائه للمعنى يعتد بشكل المعاني ونوع المُخاطب وحال الخِطاب، ويسمّى بالمقام وهو الأمر الحامل للمتكلم على أنْ يورد عبارته على صورة مخصوصة دون أخرى.

الملاحظ ممّا سبق أنّه هناك من نظر للبلاغة من زاوية المعاني ومطابقتها للحال فعرّفها بأنّها: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" « ويحتج هؤلاء لهذا التعريف بأنّ المناسبة بين المعنيين ظاهرة؛ لأنّ الكلام إذا طابق مقتضى

---

[1] ينظر، أسامة عبد العزيز جاب الله، السياق في الدراسات البلاغية والأصولية، ص3.

[2] عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها، وفنونها، دار القلم، الدار الشامية، بيروت، ج1، 1416،1م ،1996م ، ص131.

[3] المرجع نفسه، ن. ص.

الحال وصل للمطلوب عند البلغاء ».[1]

وهذا التعريف للبلاغة سيتكرر في العصر الحديث ولاسيما عند أولئك الذين وقفوا بالبلاغة وقفة لا تجاوز النظرة التقليدية « فالبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة عباراته »[2] وليس شرط الفصاحة بأمر هنا ولا بالشيء الجديد أيضا، فهو مأخوذ من القدماء الذين أدركوا تلك الإشارات والإيحاءات التي يلتمسها السامع في كلام المتخاطبين بحسب مقتضى الحال، يقول "**ابن خلدون**" (. ت 808هـ): « ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة عليه أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه؛ لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه»[3] فابن خلدون في هذا المقطع يبين أنّ فهم المعاني يحصل من ثلاث جهات، جهة دلالة اللفظ مفردا على المعنى، جهة الجمل أو العبارة التي تتشكل بتجاور المفردات عن طريق الإسناد و إبانة الإعراب للتمييز بين الفاعلين والمفعولين، وكذا جهة سياق الحال الذي تتّضح باستحضاره المعاني الخفيّة التي وردت في كلامه.

وهذا قيل في كلام البشر من ذوي النباهة والبلاغة فكيف بالكلام المعجز الذي شغلت تراكيبه وعباراته أذهان البلغاء؛ « لذلك خلُص علماء الإعجاز إلى أنّ من أسرار الكتاب العزيز هو اختيار اللفظ المناسب للمعنى المراد مع مراعاة السياق ».[4]

فالكلام البليغ هو الكلام الذي يبلغ المعاني التي في بال المتكلم إلى ذهن السامع، أي إنّ الكلام البليغ يكون على قدر الحاجة، وأقدار السامعين.

---

[1] ينظر، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، ص142.

[2] سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1971م، د ط، ص153.

[3] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، م1، ط4، ص550.

[4] ينظر، محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م، ص54.

وقد أشار إلى ذلك بلاغي قديم مثل "**الجاحظ**"(ت 255ت)، الذي يقول: « وإنّما الألفاظ على أقدار المعاني، فَكثِيرُهَا لكثِيرِهَا، وقليلُها لقليلِها، وشريفُها لشريفِها، و سخيفُها لسخيفِها، والمعاني المفردة البائنة بصورها وجهاتها، تحتاج من الألفاظ إلى أقلّ مما تحتاج إليه المعاني المشتركة، والجهات الملتبسة»[1].

ومن هذا المنطلق سنمثل لهذا المعنى بآيتين من القرآن الكريم، قال تعالى في محكم تنزيله ﴿ **وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ**﴾ [آل عمران: من الآية 167].

وقال: ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [الفتح، من الآية 11].

بدايةً إنّ الأفواه أعمُّ من الألسن، فالألسن جزء من الأفواه، والعرب تقول: « تكلم بملء فيه حين يريدون المبالغة، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ [يس: من الآية 65] والمراد المبالغة في منعهم من الكلام؛ فإذا ختم على الأفواه امتنعت الألسن عن النطق وكان أحكم في المنع »[2].

« و الحقّ أنّ أحوال المخاطبين في الآيتين تختلف، فالآية الأولى نزلت في الذين تخلفوا عن غزوة أحد من الأعراب».[3]

---

[1] الجاحظ، (عمرو بن بحر)، الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، 1996م، ج6، ص8.

[2] أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، (أبو جعفر)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظِ من أيّ التنزيل، وضع حواشيه، عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، م1، ص94.

[3] ينظر، شمس الدين القرطبي(أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن أبي بكر بن الفرج الأنصاري الخزرجي)، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ- 1964م، ص267.

ومقام هذه الآية جاء ليدل على أنّ النّفاق تمكّن من قلوب هؤلاء المنافقين واستحوذ عليها، قال تعالى: ﴿ **وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ** ﴾ كما أنهم ﴿ **لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ** ﴾، فضلا عن كتمانهم إيّاه: ﴿ **وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ** ﴾ ، فتناسب ذلك مع قوله تعالى: ﴿ **يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم** ﴾ [آل عمران: من الآية 167]، لأنّ كلمة أفواه أعم وأشمل وأوسع من الألسن، وفيها من المبالغة ما ليس في نظيرتها.

أمّا في سورة الفتح « فالمخاطبون فئة من المسلمين تخلفوا عن عمرة الحديبية، ولم يتمكن النّفاق منهم، وإنّما أخل بهم قرب عهدهم بالكفر فتخلفوا، واعتلُّوا بالشغل بأموالهم وأهاليهم، وإنّما خلفهم الخذلان وضعف العقيدة والخوف من مقاتلة قريش إنْ صدوهم »[1].

فضلا عن أنّ هؤلاء طلبوا الاستغفار من الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأظهروا اعتذارهم،على عكس الأولين الذين رضوا بحالهم من غير ندم، « لذا فنفاق هؤلاء ليس نفاق أولئك، ولذا يخبر الله تعالى عنهم بهذه الطريقة: ﴿ **سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾ **[الفتح: من الآية 11]**، فضلا عن كونهم لم ينعتوا بالمنافقين كما كان حال أولئك، فناسب ذلك ذكر الألسن دون الأفواه »[2].

---

[1] الشيرازي البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد عبد اللّه بن عمر بن محمد)، تح: محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418م، ص128/ وينظر، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه، يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط 1، 1419 هـ ، 1998م، م3، ص 336.

[2] ينظر، مراد عبد حسن أحمد، دلالة المقام في المتشابه اللفظي من القرآن الكريم، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2019م، (ع.ص282)، ص 129.

ومن تلك المطابقة ما ورد من قوله تعالى: ﴿ **إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا** ﴾ [التوبة: من الآية 40]، وقوله ﴿ **أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا** ﴾ [الكهف: من الآية 9]ن فذكر الحق سبحانه وتعالى لفظة (الغار)؛ لأنّ أهل مكة- والله أعلم- كانوا يعرفون هذه اللفظة ويستخدمونها، في حين أنه آثر لفظة (الكهف)؛ لأنّ أهل الأردن يطلقون عليه تسمية الكهف، فمن هنا طابق الكلام مقتضى الحال الذي يلازمه، ولا شك أنّ مراعاة المستمعين وأقدارهم في الفهم جزء من الحال.

يظهر لنا من خلال ما قدمناه أنّ من أهمّ اهتمامات البلاغة الإيصال والإبلاغ إذ؛ تتناول كثيرا من شروط هذا الإبلاغ وظروف أدائه، من أحوال مختلفة للمتكلمين إلى كلّ ما يرتبط بالمعنى، فلها بهذا المفهوم الوجيز مجالات مشتركة مع ما تتناوله اللسانيات التداولية من درجات التفاعل بين المخَاطِب والمخَاطَب ومدى قوة التأثير الحاصلة بينهما والتي تمت بأفعال الكلام ،وكذا تحديد سمات الخطاب ألا وهو "الكلام البليغ"، « فإذا كانت التداولية هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللّغة أثناء استعمالها»[1].

فالبلاغة تنطلق من المتكلم وقصده من كلامه، مع مراعاة الشروط التي تتوفر فيه حتى يكون بليغًا، لتتجه للمتلقي أو المستمع باعتباره الطرف المقصود من الخطاب، مع مراعاة مقتضى حاله وعنايتها بالرّسالة (القناة)، وفي هذا يقول "السكاكي": « البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها »[2].

---

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع- جامعة سطيف- الجزائر، ط1، 2009م، ص154.

[2] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع)، مر: عماد بسيوني زغلول، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1426هـ، 2005م، ص15 (الهامش).

فـالملاحظ هو أنّ "السكاكي" بهذا التعريف قد أخرج مباحث علم البديع لأنّها وجوه يُؤتى بها لتزيين القول، والمحسنات اللفظيّة ليست من البلاغة، وأدخل مباحث علم المعاني وعلم البيان.

فقوله: «البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني ،قصده من ذلك أنّ المتكلم يجب أنْ يبلغ في استعماله الكلام الحدّ من توفية التراكيب حقّها فيكون فصيحًا ملتزمًا بقواعد نحوية صرفية دلالية ومعجمية »[1].

مع اختيار ألفاظ ومفردات فصيحة، كما يجب على البليغ توظيف الأدوات البلاغية (تشبيه، مجاز، كناية، استعارة) بأنواعها كي يكون خطابه بليغًا، ليس المعنى أنْ يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها، بل يوردها كما ينبغي، وعلى ما هو حقه، فحين قال "خواص التراكيب": فقد عُني بها تراكيب البلغاء أو أي تركيب يُقصد به الفنيّة والبلاغيّة، ولا شك من معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوافقة على معرفة البلاغة.

إضافة غلى ذلك تعنى البلاغة بجملة من القضايا التي تعد من صميم البحث التداولي نحو: « صحة اللغة وصوابها، ويعني ذلك سلامة الألفاظ من العيوب

- أن يكون المعنى المقصود للمتكلم مطابقا ومنسجما مع الألفاظ التي استعملها المتكلم.

- أن يكون المتكلم صادقا في نفسه.

- وكذا معرفة أقدار السامعين ومنازلهم ومراعاة ذلك أثناء التلفظ بالخطاب »[2].

إضافة إلى معرفة المقام (السياق) الذي قيل فيه الكلام.

والاهتمام بعناصر الخطاب: المتكلم وقصده، السامع وأحواله، الخطاب ونوعيته والظروف المحيطة بكل ذلك.

---

[1] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع)، ن ص.

[2] محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتحديد ،الانتشار العربي، بيروت، ط1، 2006م، ص16.

– دراسة اللغة بعدّها وسيلة للتّواصل والتّعبير عن الأغراض والمعاني، فهي ذات قيمة نفعية تعبيرية[1].

الملاحظ هنا أنّ هاته العناصر لا تخرج عن فصاحة اللفظ وموافقة المعنى، والتّأثير في النّفس، لأنّ الذي يستطيع التأثير في النفوس هو الذي يكون صادقا مع نفسه مُحْكِمًا لقوله مُتَفَنِّناً فيه.

يبدو أنّ العناصر التي ذكرت سابقا تشكل مجالا مشتركا بين كل من البلاغة والتداولية، من حيث دراستها للمعنى، إذ أنّ التّداولية تعنى بشروط لكي تكون الأقوال اللغوية ملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم.

فمن الواضح أنّهما يشتركان ويتفقان في الاعتماد على اللغة الفنيّة وذلك بعدّها أداة لممارسة الفعل على السّامع (المتلقي) في سياقات مختلفة، وحالة كل منهما النفسيّة والاجتماعيّة والأدبيّة (ظروف التواصل الزمانية والمكانية) .« مما يؤكد أنّ النّحاة والفلاسفة المسلمين والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي– وإنْ كانوا قد سمّوه بمصطلحات أخرى قبل أن يصبح صيته بصفة فلسفة وعلمًا ورؤيةً واتجاهًا غربيّا، فقد وُظّف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة.

وقد كان "القرآن الكريم" موضوع الدراسة، فتجاوزت الدراسة الوصف اللغوي للجملة المجردة إلى النص بوصفه خطابا متكاملا جمع فيه الدارسون بين قضايا المقام والمقال، وبين خصائص الجمل التصوريّة وخصائصها التداولية »[2].

وقد ذهب "جيفري ليتش" إلى التسوية بين البلاغة والتداولية واعتبر أنّ « البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع ».[3]

---

[1] مزايتي مريم، التداولية نشأة المفاهيم والتصورات، مجلة إشكالات، دورية نصف سنة محكمة تصدر عن معهد الآداب واللغات– الجزائر– العدد 8/ ديسمبر 2015م، ص280.

[2] المرجع نفسه، ص279.

[3] المرجع نفسه، ن ص.

و يقصد بذلك أنّ كلاهما يهتم بعملية الاتصال (المتلفظ والمتلقي) وكذا معرفة أقدار السامعين أثناء التلفظ بالخطاب إلى غاية وصوله وإنجازه.

فهما علمان يتفقان في: « دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلم في عملية التواصل، وعوامل المقام المؤثرة في اختيار أدوات معينة دون أخرى للتعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب على الكلم والمقاصد من الكلام ».[1]

إذ، أنّ كل فعل قولي أو إنتاج لساني يفترض فيه وجود نية للتواصل والإبلاغ، ومن هنا تتحدد أهمية القصد في عملية الإفهام والتواصل، التي لا تتحقق إلا بوقوع المخاطب على قصد المتكلم من خلال التشكيل اللغوي الذي يضم العناصر المنطوقة والقرائن التي تضم عناصر منطوقة وأخرى غير منطوقة .[2]

و يعتبر مفهوم القصد من المفاهيم التي استأثرت بالنظرية التداولية التي تسعى لاكتشاف بواعث الكلام وآلياته النفسية والجسدية، وهو ما يساعد المتلقي (المخاطَب) على فهم الرسالة، ومن ثم يُصبح القصد أو النيّة مطلبا أساسيًا وشرطًا من شروط نجاح الفعل اللغوي وتحقُّق رسالته.

2- مراحل نشأة البلاغة العربية وتطورها:

✓ البلاغة قبل الإسلام:

كانت البلاغة في بادئ الأمر موجودة في كلام العربي سليقةً، ولم يكن العربي آنذاك يهتم بمسمياتها و مصطلحاتها وتطورها وما إلى ذلك؛ بل كان ينطقها بديهيةً، مُطبّقًا اللّفظ على معناه، مراعيًا بذلك أحوال المقال وظرفه، منتقيًا المناسب من ألفاظه.

---

[1] ج، ب بروان، ج يول، تحليل الخطاب، تر، تح: محمد لطفي الزليطني، منير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1418هـ، 1997م، ص32 (الهامش).

[2] ينظر، مزايتي مريم، التداولية النشأة المفاهيم والتصورات، ص281.

ويشهد لذلك ما جاء في الروايات القديمة من التعليق على بعض الألفاظ، ونقدها نقدا بناءً، وتفضيل بعض الأبيات على بعض[1]، منها ما يروى عن "حسان بن ثابت "حيث كان النابغة" تضرب له قبّة حمراء من أدم بسوق عكاظ فتأتيه الشعراء فتعرض عليه أشعارها، فكان أوّل من أنشد الأعشى "ميمون بن قيس أبو بصير، أنشد طويلته التي أولها:

مَا بُكَاءُ الكَبِيرِ بِالإِطْلاَلِ وَ سُؤَالُ مَا ترد سؤالي.

ثم أنشده "حسان بن ثابت الأنصاري":

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

وَلَدنَا بَنِي العنقاءِ وَابنَي مُحــرِّقٍ فَأَكْرِمْ بِنَا خَالًا وَأَكْرِمْ بنَا ابْنَمَا

فقال له النابغة: "إنّك لشاعر لولا أنّك قلّلْتَ عدد جفانك وفخرت بمن ولدتَ ولم تفخر بمن ولدك " .وفي رواية أخرى، قال له: إنّك قُلتَ الجفنات فقلّلْت العدد، ولو قلت الجِفان لكان أكثر، عند ذلك أقرّ له النابغة بشاعريته، لكنّهُ نقد قوله: " يلمعنَ بالضّحى"، وقال له لو أنّك قلت: "يبرقن بالدّجى" لكان أكثر بلاغة»[2]، ونقد قوله: " يقطرن من نجدة دما "، وهذا دليل على أنّ البلاغة كانت تراعى في قصائد الشعراء آنذاك، ولا يخفى أنّ هذه الملاحظات النقدية كانت تعتمد على الذّوق فهي نقد ذاتيٌ لا يقوم على التعليل والتفصيل.

ففي هذه اللّفتة النقدية من قبل النّابغة اتجاه نحو "السياق اللغوي" الذي يعني وضع الكلمة في سياقها مع الجملة أو العبارة وأدائها للمعنى المراد، وذلك ما تناوله النابغة في نقذه لحسان فقد روى" أن طعن النابغة في بيت

[1] ينظر، ابتسام مرهون الصفّار، ناصر الحلاوي، محاضرات في تاريخ النقد عند العرب، منشورات العطّار، بغداد، ط1، 1435هـ، 2004م، ص24.

[2] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1119م، ص 11.

حسان لنا الجفنات أنّه قال "الغر" « وكان ممكنا أنْ يقول "البيض" لأنّ الغرة بياض قليل في لون آخر غيره فلو قال "البيض" لكان أكثر من الغر(...)، وعلى ذلك فهذه النظرة النقدية من النابغة قامت على ركيزتين اثنين:

1- على أساس من السياق اللغوي، وهو علاقة الكلمة بالكلمات المجاورة لها على مستوى الجملة أو العبارة أو النص.

2- على أساس من المقام أو سياق الحال، وهو أنّ الموقف موقف فخر(...)، فكان الشاعر أن يأتي بأنسب الكلمات لهذا الموقف، وهي تلك التي تفيد الكثرة لتكون أحسن تعبيراً عن الفخر فكلمة "يجرين" أكثر أداء في هذا الموقف من "يقطرن" وكلمة "البيض" أكثر أداء من كلمة "الغرّ"».[1]

وفي هذا الإطار وجدنا العرب القدماء منذ العصر الجاهلي يفضّلون شاعرا على آخر على أسس نقدية أولها النّظر إلى "السياق اللغوي"، وكانوا يؤثرون كلمة مكان كلمة تكون أبْيَن للدلالة ، وأدق في وصف المراد، كما كانوا ينظرون في أوضاع الكلمة في الجملة من حيث "التقديم والتأخير" «وتروى كتب الأدب كيف كان ينظر بعضهم في كلام بعض، وكيف كانت ملحوظاتهم مبنية على إحساس عميق بجلال الكلمة وحاجتها في الاستعمال إلى مهارة بالغة حتى تقع موقعا لا ينبو بها ولا تقلق فيه، وحتى تكون أيضا معبرة تعبيراً صادقًا يصف إحساس تلك النّفس التي جاشت بها وصاغتها، ويبلغ في هذا الوصف مبلغًا من الدقّة والصدق يجعل له قبولا وتأثيرا في كل نفس تتلقاه ».[2]

وهذا الإدراك في الحقيقة كان إدراكا فطريا، ولكنه إدراك قام على التعليل البسيط والانتقاد الأوّلي، والذي يقصد إليه النابغة هنا، أنّه عيب على حسان أن يفتخر فلا يحسن الافتخار والتأليف بين الكلمات تأليفا مناسبا؛

---

[1] عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007م، ص 190.

[2] المرجع نفسه، ص189.

إذ اختار أفعالا وأسندها إلى المسند إليه وغير هذه الأفعال المسندة أولى منها، وهذا ما يخل بالمعنى المراد، لأنّ المقام مقام افتخار واعتداد بالذات.

✓ البلاغة في عصر الإسلام:

وفي عصر الإسلام ساعد نزول القرآن على الاعتناء بالبلاغة أكثر، إذ القرآن الكريم راعى بلاغة العرب بل وأعجزهم حتى أذعنوا له واسلموا ووجدوا عنده مرادهم الأعظم، أمّا من كفر فقد شهد له بتلك البلاغة وذلك الإعجاز، وخير دليل على ذلك قول"الوليد بن المغيرة المخزومي":«فو الله للذي يقول حلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنّه يعلوا ولا يعلى عليه، وإنّه ليحطم ما تحته»[1].

و في الإسلام زاد الاعتناء بعلوم الخطابة بجميع ألوانها، وما تتضمنه من سجع وجمالية النظم و إظهار للمعاني والتراكيب بصورة جميلة تجتلب الأذهان قبل الأسماع.

والحق أنّ الملاحظات البيانية كثرت في هذا العصر، وهي كثرة عملت فيها بواعث كثيرة، فقد تحضر العرب واستقروا في المدن والأمصار، ورقيت حياتهم العقلية، وأخذوا يتجادلون في جميع شؤونهم السياسية و العقيدية، ونما العقل العربي نموًا واسعًا، فكان طبيعيا أن ينموا النظر في بلاغة الكلام وأن تكثروا الملاحظات المتصلة بحسن البيان، لا في مجال الخطابة والخطباء فحسب، بل في مجال الشعر والشعراء أيضا، بل لعل المجال الثاني كان أكثر نشاطا لتعلق الشعراء بالمديح وتنافسهم فيه وأخذت البلاغة، بعد ذلك تتفرع إلى أقسام ثلاثة هي:(المعاني، والبيان، والبديع)؛ (العلم الأول) ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يريده المتكلم لإيصاله إلى ذهن السامع، ويسمى (علم المعاني).

---

[1] جلال الدين السيوطي (عبد الرحمان بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1394هـ، 1974م، ج4، ص5.

(العلم الثاني) ما يحترز به من التعقيد المعنوي أي أنّ يكون الكلام غير واضح الدلالة على المعنى المراد، ويسمى (علم البيان).

(العلم الثالث) ما يراد به تحسين الكلام ويسمى (علم البديع)، فعلم البديع تابع لهما إذ بهما يعرف التحسين الذاتي، وبه يعرف التحسين العرضي. [1]

وظهرت فيها مصطلحات جديدة كالمحسنات اللفظية والمعنوية، والتشبيه والكناية والاستعارة والمجاز و التصريع و التوشيع والتشريع والسجع ورد العجز إلى الصدر[2]، وغير ذلك كثير، وأخذت تتفرع هذه المسميات وتنتج عنها مصطلحات جديدة، فالتشبيه له أقسامه والاستعارة لها أنواعها، والمحسنات لها خصائصها.

✓ **البلاغة عند دراسي الإعجاز:**

ألمّ العلماء المسلمون بفنون البلاغة على الرغم من اختلاف اختصاصاتهم، إذ كان القرآن الكريم الركيزة الثابتة في تكوين ثقافتهم، فلا يخلوا واحدهم من الإلمام بفن القرآن الكريم، وإنْ كان دارسا للتوحيد، أو العلوم الطبيعية أو غير هذا.

ولقد أخذ «الأسلوب القرآني البديع في التعبير والتّأتي بالمعاني قلوب سامعيه من أرباب الفصاحة وأساطينها– أوّل نزوله– وملك عليهم أسماعهم، على الرغم من أنّ ألفاظه هي عين ألفاظهم، وحروفهم من جنس حروفهم، لكنّ الذي حال بينهم وبين مبتغاه في اختيار وضع الألفاظ في مقامها الذي تقتضيه من النظم»[3].

---

[1] ينظر، الهاشمي (أحمد بن إبراهيم بن مصطفى)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط : د/ يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت ج1، د ط، د س، ص17.

[2] ينظر، أبو العباس (المعتصم ابن الرشيد العباسي)، البديع في البديع ، ج22، دار جيل،ط1، 1410هـ ،1990م، ص39.

[3] محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، ص51.

واتساقها مع المناسبة التي جاءت لتؤديها، فأعطى مقام الآيات الحيوية للألفاظ، حتى أصبحت شخوصًا تعبّر عن حياتها في بيئتها التي صدرت عنها.

ولعل أبرز روّاد هذه الفكرة هو "عبد القاهر الجرجاني"، واضع أصول البلاغة، ومن أئمة اللغة؛ النظم عنده « تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق بعضها في أثر بعض، من غير أن يكون فيما بينها تعلق »[1].

أمّا ربطنا نظرية النظم بنظرية السياق فلأنّها نشأت وترعرعت في رحاب الإعجاز القرآني؛ هي أحد وجوه الإعجاز اللغوي، ولاسيما البياني، ولها الارتباط الوثيق بموضوع بحثنا، إذْ بفهم نظرية النظم تظهر جمالية البلاغة، فضلا عن اتكاءنا على موروثنا اللغوي قبل الدرس الحديث. [2]

وفي ضوء نظرية النّظم فُهم إعجاز القرآن؛ إذ الإعجاز عند "عبد القاهر الجرجاني" ليس في الكلم المفردة، وليس في معاني هذه الكلم، و ليس في تركيب الحركات و السكنات، وليس في المقاطع و الفواصل، وليس في خفة الحروف، وليس في تلاؤم الحروف (...) وليس في الاستعارات،وليس في الوزن وسهولة اللفظ، وليس في الصرفة [3] ، بل الذي أعجز العرب أنْ يأتوا بمثله تلك المزايا التي «ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيهِ ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر، وصورة كلِّ عظة وتنبيه، وإعلام وتذكير، وترغيب وترهيب، ومع كل حجة وبرهان، وصفة وتبيان وبهرهم أنهم تأملوه سورةً سورةً، وعُشْرًا عُشْرًا، وآيةً آيةً، فلم يجدوا في الجميع كلمة يبنوا بها مكانها، ولفظة يُنكر شأنُها، أو

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني بجدة، 1992م، ص466.

[2] محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، ص39.

[3] ينظر، الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص385.

يُرى غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقًا بهر العقول وأعجز الجمهور، نظامًا والتئامًا، واتقانًا وإحكامًا»[1].

وقد يقف علماء الإعجاز على مقام المفردة بمقارنتها بأقرب لفظة لها، وإنْ لمْ تقع في القرآن الكريم تلك المفردات؛ وإنّما يستعملون هذا الأسلوب لبيان مزيّة المفردة ومناسبتها للمقام الذي وردت فيه، «فالخطّابي يقف على لفظة "أكله" من قوله تعالى: ﴿ **وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ**﴾ **[يوسف: من الآية 17]** فبيّن مناسبتها، ولِمَ لمْ تقم مكانها لفظة الافتراس، من أنّ المعروف من الذئبْ والسباع الافتراس وليس الأكل، فيقول: (فإنّ الافتراس معناه في فِعلِ السبع القتل فحسب، وأصل الفرس دَقُّ العُنُق، والقوم إنّما ادّعوا على الذئب أنّه أكله أكلا، وأتى على جميع أجزائه وأعضائه، فلم تترك مفصلًا ولا عظمًا؛ ذلك لأنّهم خافوا مطالبة أبيهم إيّاهم بأثرٍ باقٍ منه، يشهدُ بصحّة ما ذكروه »[2].

نستطيع أن نؤرخ للبلاغة العربية أيضا، من حيث بدأ الحديث عن الإعجاز القرآني ولاسيما عند "معمر بن المثنى"(ت207هـ)، أمّا ما قبل ذلك فلم يكن هناك حديث في البلاغة كفنٍ، صحيح أنّ بعض مباحث البلاغة وردت عند النحويين كسيبويه، ولكن لم يناقش ذلك نقاشًا بلاغيًا وإنّما كانت مناقشاته من زوايا نحويّة كالتقديم والتأخير والحذف وغير ذلك. غير أنّ معمر بن المثنى عرض لأساليب القرآن الكريم في التعبير، فمثلا« عندما اتّهم البعض القرآن بأنّه لا يجري على سنن العرب فنّد"أبو عبيدة "هذه الفرية وكتب كتابه "مجاز القرآن" بهدف الرد على إبراهيم بن إسماعيل الكاتب الذي سأله عن قوله تعالى: ﴿**طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ**﴾ [سورة الصافات، الآية 65]، وكان مبعث إنكار إسماعيل هذا أنّ العرب توقع الوعد والوعيد بما عرف، ورؤوس الشياطين غير معروفة فكيف يقع التشبيه بها؟ فيجيب أبو عبيدة بكلام العرب، ويمثل بهذا البيت لامرئ القيس:

---

[1] محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني،ص49.

[2] ينظر، أحمد ياسوف، جماليات المفردة القرآنية في كتب الإعجاز والتفسير، دار المكتبي- دمشق- ط1، 1415هـ- 1994م، ص284.

أَيَقْتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زرقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ [1].

وهم لمْ يروا الغول قط، ولمّا كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به، فاستحسن الفضل ذلك واستحسنه السائل وأزعم "أبو عبيدة" ذلك أنْ يضع كتابا في القرآن يمثل هذا وأشباهه « غير أنّ كلمة مجاز التي استعملها "أبو عبيدة" لم يكن يعني لها ما نعنيه اليوم بمصطلح المجاز بوصفه مقابلًا للحقيقة؛ وإنّما كان يعني بها الطرق التي سلكها القرآن في التعبير عن المعاني، فهي أعم من معناها اليوم.كما يمكن القول إنّ نشأة البلاغة بدأت أيضا بالملاحظات التي وردت عند بعض مفسري القرآن الكريم كالفراء(ت 207هـ)»[2].

لأنّ المصطلحات البلاغية لم تكن واضحة المعالم دقيقة التعريفات وإنّما كانت مجرد ملاحظات عابرة يدركها العرب بحكم ذوقهم وسليقتهم في التمييز بين الكلام البليغ وبين ما هو أقل درجة منه وبين ما عارٍ عن البلاغة.

ومن أهم الملحوظات البلاغية ما نقله "الجاحظ "(ت 255هـ)، عن "بشر بن المعتمر" فيما عرف بصحيفة بشر، إضافة إلى ذلك فإنّه قدّم بعض الملحوظات لكن ضمن عمل أوسع تناول فيه الأدب والنقد والدلالة وغيرها،« فتحدث عن الاستعارة، وكان يسمّي ذلك بديع، ثم تتابعت الجهود فكتب "ابن المعتز" (ت295) كتابه البديع ولم يكن يعني بالبديع إلّا البلاغة العربية باتساعها، فالبديع الذي يضم ألوان البلاغة المختلفة لم يفرد له كتاب قائم بذاته قبل كتاب "ابن المعتز"، وإنّما كانت أبواب البديع موزعة منثورة في كتب السابقين، مثل "ابن قتيبة" و"الجاحظ" و"المبرد" ولم يجمعها كتاب واحدٌ»[3].

---

[1] حسين عبد القادر، المختصر في تاريخ البلاغة، دار غريب، القاهرة، د ط، 2001م، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص ص19 – 20.

[3] المرجع نفسه، ص92.

ثم جاء "أبو هلال العسكري" (ت 395هـ) وضع كتابه"كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر"، واستفاد أبو هلال في موضوع البلاغة من كل من سبقه ثم جاء "ابن سنان الخفاجي" (ت 466هـ) وكتب كتابه "سر الفصاحة" وكان الغرض من هذا الكتاب كما قال: معرفة حقيقة الفصاحة والعلم بسرّها، وعِللها ويتحدث عن الفصاحة والبلاغة والفروق بينها »[1].

غير أنّ النضج الحقيقي للبلاغة العربية كان على يد "عبر القاهر الجرجاني" فقد جاء بنظرية النظم كما هو معروف، وفصّلها على نحو أكثر، وميّز بين أقسامها، غير أنّ البلاغة كانت بالنسبة للجرجاني فنا يقوم على الذّوق والتّذوق وتلمس الأثر الجيّد والتركيز على النواحي الجمالية.

في حين جنح بها "السكاكي" إلى العلم، فجعل لها معايير علمية صارمة وحدد لها أقيسة، وقد بالغ في الاهتمام بالبلاغة والتعقيد لها حتى كاد ينفي عنها فنيّتها وجمالها وفي هذا يقول الدكتور "عبد العزيز عتيق": « لم تكن محاولة الاهتداء إلى العناصر الجمالية في البيان العربي غاية في حدّ ذاتها بمقدار ما كانت وسيلة لشحذ الملكات، وتنمية الذّوق، وإرهاف الحس وتكوين البلغاء النقاد والقارئين الجيّدين »[2].

وعلى العكس من ذلك كان منهاج "السكاكي" في دراسة البلاغة، فقد أصّل مناهجه فيها على أسس منطقيّة حوّلت البلاغة منْ فنٍّ إلى علمٍ له قواعده ونظرياته التي إنْ نجحت في تكوين طبقات من البلاغيين فقد فشلت في تكوين البلغاء.

ومن هنا كانت صرامة منهاج "السكاكي" الذي يعد في تاريخ البلاغة بداية طور الجمود في دراستها، والحق أما ما فعله أمر محمود ولا ينافي التذوّق ويكفيه أنْ ضبط قوانينها وألمح إلى كثير من القضايا في الدرس البلاغي والتداولي الحديث.

---

[1] الخفاجي، (ابن سنان)، سّر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، ط1، ص234.

[2] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 2009م، ص 27.

و لعلّ في كل ما قدمناه ما يدل على أنّ الملاحظات البيانية في العصور القديمة لم تغب عن أذهان البلاغيين حين أصّلوا قواعد البلاغة، وهي بحق تُعَدُّ الأصول الأولى لقواعدهم.

أمّا في العصر العباسي، حين نشطت وكثر التأليف والرغبة في التقعيد والتنظير، فإنّنا نجد البلاغة تزدهر؛ نظرا للانفتاح الذي شهدته الأمة آنذاك، فقد اعتنى بها أصحاب هذا العصر أيّما اعتناء، وألّفوا فيها الكتب، ولعلّ أبرز هؤلاء العلماء "عبد القاهر الجرجاني" في كتابه" دلائل الإعجاز" حين تحدّث عن نظريّة النّظم، ثم أخذت الموضوعات البلاغيّة تتطور لاسيما عند "السكاكي" في كتابه "مفتاح العلوم"، وقبله ظهر فخر الدين الرازي فهو من أوائل الذين اتجهوا إلا الاختصار والتلخيص، فهو يعد مرحلة انتقالية، حيث اهتم بإدخال المنطق والفلسفة في علوم البلاغة، وقام بتلخيص كتابي "عبد القاهر الجرجاني" "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز".

وشهرة "السكاكي" تعود إلى القسم الثالث من كتابه "مفتاح العلوم" الذي جعله لعلم المعاني وعلم البيان وملحقاتها من الفصاحة والبلاغة، والمحسنات اللفظية والمعنوية، وقد نال هذا الكتاب عناية فائقة في ميدان البلاغة حيث فتن به العلماء إلى حد جعلهم ينسون أنفسهم وينكرون ملكاتهم.

«فمن الذين شرحوا "مفتاح العلوم" عدد كبير من العلماء منهم قطب الذين الشيرازي (710هـ) في كتاب سماه "مفتاح المفتاح"، والسيد "الشريف الجرجاني" (816هـ) و"ابن كمال باشا" (940هـ) ألف شرح المفتاح (...) وغيرها. وممن عَنَوا بتلخيصه "بدر الدين مالك"(668هـ) اختصره في كتاب "المصباح في المعاني والبيان والبديع"، و"جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني" (739هـ) سماه "تلخيص المفتاح"، وهذا الكتاب بدوره حظي لدى العلماء باهتمام بالغ فمنهم من شرحه ومن لخصه، ومنهم من نظمه»[1].

[1] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص354.

فكل من جاء بعد "السكاكي" سار على نهجه ونسج على منواله لأنّها لا تخرج عن كونها ترديدًا وتكرار لمادته، فهي محاولات قصد بها الإيضاح والتبسيط عن طريق الإيجاز والتلخيص.

وعلى أيّة حال هذه الكتب التي صنفها العلماء أرادوا بها خدمة البلاغة والنقد إلا أنّها عجزت عن أنْ تعلّم نقدًا أو بلاغةَ، وهي بلا شك دالة على عناية أصحابها بمسائل العلم وتوسيع القول فيه، وإنْ كانوا في الوقت نفسه عاجزين على القدرة على التجديد والابتكار.

و من هنا استوت فكرة البلاغة عندهم إذ، وجدوا حلاوتها وثمارها في الخطاب القرآني، وما يتضمنه من ظروف ومقامات وأحوال تنطبق على أقوالها.

3- العلوم المؤسسة للبلاغة العربية:

من المعروف أنّ البلاغة العربية نشأت، أّول ما نشأت محاولات متفرقة وملاحظات عابرة في كتب الأدب والتفسير وغيرهما، ومع تطور الذهنية العلمية لدى العرب في القرنين السادس والسابع الهجريين سجلت البلاغة مزيدا من العلمية والتدقيق، فانقسمت إلى ثلاثة فروع هي: علم المعاني، علم البيان، علم البديع.

و نحن هنا سنقدم تعريفا موجزا لكل فرع من هذه الفروع البلاغيّة الثلاثة:

3-1- علم المعاني:

يعرف السكاكي "علم المعاني" في كتابه " مفتاح العلوم" بأنّه:« تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[1].

هذا التعريف يتناول أمورا تخرج عن المجاز أي جريان الكلام وفق سياق الحال.

[1] السكاكي (بن أبي بكر بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ 1987م، ص 161.

ومن المعروف أن أهم مباحث هذا العلم هي أحوال ما يتعلق بالمسند والمسند إليه من "الذكر والحذف، والتعريف والتنكير، تقديم وتأخير، قصر، وكذا الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، الخبر والإنشاء"... وغيرها.

إذ، يمكن الاستفادة من هذا العلم بأمر مهم هو أنّه لا ترادف بين الجمل: بل لكل ترتيب دلالة خاصة، وفيه معنى ليس في الآخر، وإنّ أي تغيير يطرأ على التركيب بتقديم أو تأخير، أو حذف أو ذكر يؤدي إلى تغيير في معناه.

وهكذا يمثل علم المعاني عند "السكاكي"دراسة تطبيقية تتجلى في نظام الجملة وتتبع كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة عن طريق دراسة الجملة في السياقات المختلفة.

ولكن "القزويني" (ت739هـ) عرّف "علم المعاني" بقوله: « علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال»[1].

وأسقط بذلك الجانب التطبيقي الذي أكده "السكاكي"، وساد تعريف "القزويني" "لعلم المعاني" إلى يومنا هذا، وبذلك تم فصل علم النحو عن البلاغة مع العلم أنّهما متداخلان كما يرى "السكاكي وعبد القاهر الجرجاني"، باعتبار أنّهما نظامان للجملة هذا يُحقق المعنى المنطقي العقلي، وذاك يحقق المعنى الجمالي والفني. « فإذا فرغ "السكاكي" من عرض مباحث "علم المعاني" انتقل إلى مباحث "علم البيان" التي قسّمها إلى ثلاثة أصول، تطرق في الأصل الأول إلى التشبيه وطرفيه، ووجوهه وأغراضه، وفي الأصل الثاني تحدث عن المجاز، الذي حدّد أنواعه، وتعرض كذلك للاستعارة. وبخصوص الأصل الثالث، فيجده يتضمن الكناية ويحدد أنواعها كالتالي: كناية عن موصوف، كناية عن صفة، وكناية عن نسبة صفة إلى موصوف»[2].

---

[1] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د س، ص 15.

[2] ينظر، شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 301 وما بعدها.

من خلال هذا نستطيع أن نستشيط رغبة "السكاكي" في التقعيد والتنظير، والإدراك المنطقي للجملة العربية.

3-2- علم البيان:

لعلم البيان تعاريف كثيرة ومتعددة، ربّما كلها تستلهم قول "السكاكي" الذي هو:« معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد به»[1].

و بناء على ما سبق ذكره، فعلم البيان أصول وقواعد وعلم يعبر به عن المعنى الواحد بطرق متعددة وتراكيب متفاوتة، من الحقيقة والمجاز والتشبيه والكناية والاستعارة بأشكالها المختلفة من حيث وضوح الدلالة على ذلك المعنى الواحد وعدم وضح دلالتها عليه.

فالتعبير عن (جود حاتم) – مثلا- يمكن أن يكون بهذه الألفاظ: جواد، كثير الرماد، سحاب ممطر، بحر لا ينضب... و غيرها، من التراكيب المختلفة في وضوح أو خفاء دلالتها على معنى الجود ثم إن التعريف اشتمل على ذكر الدلالة العقلية للألفاظ، يعني: التضمينية والالتزامية، يجوز اختلاف مراتب الوضوح والخفاء فيهما، فاللفظ أريد به دلالته العقلية من تضمن والتزام، فإن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فكناية، ومن المجاز ما يبتنى على التشبيه، فيلزم التعرض للتشبيه قبل التعرض للمجاز والكناية. إذن، فعلم البيان يعتمد على أركان ثلاثة: التشبيه والمجاز و الكناية[2].

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 162.

[2] ينظر، سمير إبراهيم، علم المعاني ،علم البيان وعلم البديع، منتديات أنوار الإسلام في الثلاثاء نوفمبر 17،2009، 13: am10

3-3- علم البديع:

أمّا علم البديع، فإنّ السكاكي لم يعتبره علما قائما بذاته، بل اعتبره تابعا للبلاغة والبيان، ونقف في كتابه على تقسيم المحسنات البديعية إلى قسمين أساسيين هما:

المحسنات البديعية اللفظية؛ ولقد أحصى عبد العزيز عتيق عشرين محسنا بديعيا معنويا في كتاب " مفتاح العلوم" هي: المطابقة، والمقابلة، ومراعاة النظير، والمزاوجة، و المشاكلة و الإيهام، واللف والنشر، والجمع، والتفريق، والتقسيم، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، والتوجيه، والاعتراض، والالتفات، والاستتباع، وسوق المعلوم مساق غيره، وتقليل اللفظ.

أمّا المحسنات اللفظية فتمثلت في: الجناس، رد العجز على الصدر، والسجع، والقلب والاشتقاق، و الترصيع[1].

وبذلك فتلخيص السكاكي لعلمي البلاغة، المعاني والبيان وما ألحقه بهما من الفصاحة المعنوية واللفظية وما يتبعها من المحسنات البديعية، وهو تلخيص فيه كثيرا من العسر والإنماء، بسبب ما عمد إليه من وضع الحدود والأقسام المتشبعة.

ولا أريد أن أستقصي القول في هذه العلوم على وجه التفصيل وإنما الهدف من ذلك أن أستخلص تلك القضايا البلاغية التي يمكن أن نجد لها علاقة من قريب أو بعيد بالنظرية السياقية وعلى هدى من التعريفات السابقة ومدار البحث البلاغي عندهم يمكن القول أن البلاغيين قد ناقشوا في دراستهم البلاغية -باستثناء علم البديع حيث يأتي بعد فكرة المقام وضوح الدلالة-عدة قضايا تعتبر في أساسها قضايا سياقية مع اختلاف بين هؤلاء وأولئك في المنهج والتطبيق، تلك القضايا هي: «فكرة المقام من خلال عبارتهم الشهيرة "لكل مقام مقال"و

[1] ينظر، شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 313 وما بعدها.

لكل كلمة مع صاحبتها مقام"، حيث ترتبط هذه الفكرة ارتباطا جزئيا بما أسماه أصحاب النظرية السياقية بالمقام أو السياق الاجتماعي من ناحية كما ترتبط بالسياق اللغوي من ناحية ثانية، الأسلوب وأغراضه البلاغية، فكثيرا ما يخرج الأسلوب عن معناه الأصلي الذي وضع له إلى معنى آخر ليس له وإنما اقتضاه السياق»[1].

أمّا بالنسبة (لمعنى) الفصاحة فقد قسموها إلى مستويين، مستوى الإفراد ومستوى التركيب، أما المستوى الأول فهو مرتبط بالسياق الصوتي والمستوى الثاني وهو مستوى التركيب مرتبط بالسياق اللغوي حيث نظروا في اللفظ المفرد وموقعه من العبارة أو الجمل،هل اكتسب الفصاحة بهذا الموقع بين الألفاظ السابقة واللاحقة ؟ فإن كان ملائما لما قبله وما بعده من الوحدات اللغوية كان فصيحا أو بليغا، وإلا فهو غير كذلك، والسياق اللغوي عند المحدثين لا يعدو عن كونه نظم الكلمة في الجملة وموقعها من ذلك النظم، إلا أن هذا الموقع عند السياقيين أساس البحث عن جودة السبك وحسن الصياغة وهي ترتبط أيضا بالدلالة [2]. إذ البلاغية من ناحية أخرى « إيصال المعنى إلى القلب مع أحسن صورة من اللفظ»[3]. بالإضافة إلى النظرات النقدية عندهم في الشعر والشعراء حيث تقترن البلاغة كثيرا من الأحيان بالنقد الأدبي.

---

[1] عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص162.

[2] المرجع نفسه، ص163.

[3] أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين،الكتابة والشعر، تح: علي محمد البجاوي، محمد الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة المصرية، بيروت، 1986م، د ط، ص6.

المبحث الثالث: اللسانيات التداولية

إنّ تقديم تعريف شامل جامع للتداولية يُلم بجميع جوانبها، ويشملها أمر من الصعوبة وذلك لسعة مجالها في المنظومة الفكرية الحديثة.

و«لعلّ أوّل أسباب ذلك أنّ مفهومها تقاذفه مصادر معرفية عديدة هذا، إضافة إلى أنّها تتداخل مع علوم أخرى، وتتقاسم عددا من الأفكار، واللسانيين ليسوا وحدهم المعنيين بالتداولية، بل تعني الكثير من علماء الاجتماع إلى المناطقة، وتتجاوز اهتمامها بمجموع الأبحاث المتعلقة بالمعنى والتواصل، وتطغى على موضوع الخطاب لتصبح نظرية عامة للنشاط الإنساني»[1].

و منه كانت الصعوبة في وضع مصطلح شامل ودقيق للتداولية.

1- تعريفها:

أ- لغة:

يرجع مصطلح التداولية في أصله العربي إلى الجذر اللغوي (دول) وله معان مختلفة.

وقد ورد في معجم "مقاييس اللغة لابن فارس" (395هـ) على أصلين: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى آخر، والآخر يدل على ضعف واسترخاء، فقال أهل اللغة: «أنذال القوم، إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تَدَاوَلَ القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدَّوْلَة والدُّولة لغتان، ويُقال

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م، ص ص 63- 64.

بل الدُّولة في المال والدّولة في الحرب، وإنّما سميّا بذلك من قياس الباب، لأنّه أمرٌ يتداولونه، فيتحوّل من هذا إلى ذاك، ومن ذاك إلى هذا»[1].

فالملاحظ أن مجالات لفظ (دول): الاسترخاء والتناقل والانتقال والتمكين.

إذ، أنّ مجموع هذه المعاني هو التحوّل والتناقل وهذا يقتضي وجود أكثر من حال ينتقل بينها الشيء.

«و تلك حال اللغة متحوّلة من حال لدى المتكلم، لحـال أخرى لـدى السامـع، متنقلـة بيـن الناس أيْ يتداولونها بينهم ولذلك كان مصطلح (التداولية) أكثر ثبوتا- بهذه الدلالة- من المصطلحات الأخرى الذّرائعيّة والنفعيّة والسِّياقيّة»[2].

ولا تكاد المعاجم الأخرى تخرج عن هذه الدلالات فقد جاء في معجم (أساس البلاغة) "للزمخشري" (ت 538هـ):

« دول: دَالَت له الدّولة، ودالت الأيّام بكذا وأدال الله بني فلان مع عدوهم: جعل الكثرة لهم عليه (...) ، وأُدَيلَ المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأُديل المشركون على المسلمين يوم أحد (...) والله يداول بين الناس مّرة لهم ومرّة عليهم (...) وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يُداول بين قدميه، يراوح بينهما »[3].

فالملاحظ على المفهوم اللغوي للفظة (دول) أنّها لا تخرج عن التمكين من حال دون أخرى (الدَّولة)، والدُّولة ما يُنال من المال بالدّولة فيتداوله القوم بينهم ، هذا مرّة وهذا مرّة، والدَّولَة بالفتح بمعنى التداول.

---

[1] بن فارس (أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار جيل، ط2،ج2، 1991م، ص314.

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص148

[3] الزمخشري، أساس البلاغة ، تح: مزيد نعيم، شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1998، مادة (د و ل).

وعلى وفق هذا الفهم وضع الفيلسوف المغربي الدكتور "**طه عبد الرحمان**" (1970م)، مصطلح "**التداوليات**" مقابلا للمصطلح الفرنسي (**pragmatique**) وذلك بحسب قوله: «وقد وقع اختيارنا منذ(1970م)، على مصطلح "التداوليات" مقابلا للمصطلح الغربي " براغماتيقا"، لأنّه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيين "الاستعمال" و"التفاعل" معًا، ولقيَ منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم »[1]

نشير هنا إلى أنّه هناك الكثير من الترجمات العربية لهذا المصطلح "**pragmatique**" منها: التبادلية والاتصالية والنفعية و القصدية و المقامية.

«أيْ، لو علم التداوليين الغربيين بوجود هذه اللفظة في العربية لفضّلوها على لفظة (pragmatique)، لسبب وهو أنّها توفي بالمقصود من علم التداول، فلفظة التداول تفيد في العلم الحديث الممارسة المعبر عنها بـ "la praxis" وتفيد أيضا التفاعل في التخاطب، زيادة على أنّها من نفس مادة الدلالة التّي تتقاطع معها، فمجال التداوليّة مجال لا شك واسع ومتشعب،إذ يمكن القول بوجود تداوليات، تداوليّة اللسانيين، تداوليّة البلاغيين، تداوليّة المناطقة والفلاسفة »[2].

يعني أنّ التداول سوف يرتبط بالدلالة، فإذن هذا هو التبرير العلمي الأولي لمصطلح التداول، ويظهر أنّ"**طه عبد الرحمان**" اختار مصطلح التداولية لأنّه جامع لمعنيين هما: قابلية التفاعل، وقابلية الاستعمال.

والفعل (تداول) عنده في قولنا (تداول الناس كذا بينهم) يفيد معنى (تناقله الناس فيما بينهم)، وهو المعروف أيضا أنّ مفهوم (النقل) ومفهوم (الدوران) مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة. كما جعله قسيما للفعل (دار) الذي من دلالته نقل الشيء وجريانه- نحو قولنا: (دار

---

[1] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000م، ص28.

[2] إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجيّة والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث،الأردن، ط1،2006م، ص ص 262- 263.

على الألسن) جرى عليها، ليخلص إلى أنّ المعنى الذي يحمله هو التواصل، ومقتضى التداول إذن؛ أنْ يكون القول موصولا بالفعل[1].

إذن، فمجال التداول- عنده يحمل معنى التواصل بين المخاطبين والتفاعل فيما بينهم ومقتضى التداول إذ يكون موصولا بالفعل (إجرائي)، « وهاته الإحالات اللغوية للفعل "تداول" وارتباطه المباشر بالممارسة التراثية هو ما جعل الباحثين يتلقّونه بالقبول حينما وضع الباحث "طه عبد الرحمان" "التداوليات" مقابلا للمصطلح الأجنبي (**pragmatique**)، سنة 1975م»[2].

كما أنّ اللغة أداة من أقوى الأدوات التي يستخدمها المتكلم لتبليغ مقاصده إلى المخاطب وللتأثير فيه بحسب هذه المقاصد، وبقدر ما تكون الأسباب مألوفة وموصولة بزاده من الممارسة اللغوية يكون التبليغ أفيد والتأثير أشد.

تكاد هذه الإحالات اللغوية للمفاهيم التداولية في مبادئها العامة تسجيل حضورها في ثناياها، فالإحالة على أنّ في (الدّولة) تناوبا على المال ونزاعا عليه، ووقوعه في يد تارة وفي ثانية أخرى، تأسيس لوجود طرفي (المرسل والمتلقي) حتى وإن لم تكون هناك نية في تصييره أي (المال) هنا. وفي اليد الأخرى. ولكنّ مبدأ التنقّل حصل لزومًا، أي تنقّل المال من جهة إلى جهة أخرى.

إذن، «فالتداولية لغة من التداول ، والتداول تفاعل، وكل تفاعل يلزمه طرفان على أقلّ تقدير: "مرسل ومستقبل"، "متكلم وسامع"، أو" مستمع، كاتب وقارئ"، على معنى أنّ مدار اشتغال التداولية هو مقاصد وغايات المتكلم، وكيف تبلغ مستمعًا أو متلقيا، وكل تداول تحكمه ظروف وآليات وعوامل تحيط به، لذا فالترجمة لها ما يبرّرها، ويبدو أنّها قد استقرت بالفعل على حساب "البراجماتيّة "، وهما، بالإضافة إلى "أعجميتهما"، ربما

---

[1] ينظر، طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، د س، ص244.

[2] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص28.

تؤديان إلى خلط بين المقصود في هذا التبسيط والمدرسة الفلسفية المعروفة بالنفعية أو الذرائعية pragmatism (البراجماتية أو البراغماتية »[1].

ب- اصطلاحا:

وأمّا مصطلح **التداولية**" في أصله الأجنبي (**pragmatique**)، فإنّه يعود إلى الكلمة اللاتينية(**pragmaticus**) المبنية على الجذر (**pragma**)، ويعني العمل أو الفعل " **Action**"[2]، وتقلب المصطلح على مدلولات عدة، لينتقل استعماله إلى الميدان العلمي بداية من القرن 17م، وصارت تدل على كل ما له علاقة بالفعل أو كل ما له تطبيقات ذو ثمار عملية ناجحة.

إذن، «**التداولية** ترجمة لمصطلحين اثنين هما:

1- "**pragmatique**": باللغة الفرنسية، الذي يدل على المعنى المحسوس والملائم للواقع.

2-"**pragmatics**": باللغة الإنجليزية، وهي اللغة التي كتبت بها معظم الدراسات المؤسسة التداولية ولها معنى لا يختلف عن معنى قبله، وهو ما ارتبط بالأعمال والوقائع الحقيقية»[3] ، ولهذا المصطلح جذور تاريخيّة؛ إذ يرتبط في التقليد المنطقي الغربي بتقسيم دراسة أي نظام علامي إلى مستويات ثلاثة، تمثل زوايا النظر لمقاربة هذا النظام ، وهذه المستويات هي:

1- «**التركيب**"**syntax**": ويدرس العلاقات الرابطة بين الوحدات داخل الجملة خاصّةً، فموضوعه هو شكل وصورة الجملة، من حيث استقامتها.

---

(1) بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، الناشر شمس، القاهرة، ط1، 2010م، ص18.

(2) ينظر، نوار سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م، ص18.

(3) فيليب بلانشيه ، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط1، 2007م، ص17.

2- **الدلالة "Semantic"**: تعنى اللسانيات في تناولها للظاهرة اللغوية بأمرين: بما تنتجه من علامات لغوية بوصفها "رموز لغوية مشفرة"، وبما تنتجه وفق السياق والمقام، فتدرس الدلالة تحديدًا العلاقة بين العلامات، وما تحيل عليه، وموضوعها القضية بالمعنى المنطقي Proposition" بصرف النّظر عن ملابسات المقام والسياق.

3- **التداوليةPragmatic**: و تدرس العلاقة بين العلامات ومستعمليها، وموضوعها دراسة الجملة أو القضية في المقام.»[1]

بهذا المعنى، تمثل التداولية في انشغالها بعلاقة العلامات بمنتجها، ومستقبلها، وسياق إنتاجها، وتلقيها، الضلع الثالث من أضلاع مثلث علم العلامات وفق توصيف موريس(1983)**Morris**،أما الضلعان الأول والثاني فهما النحو**Grammar** وعلم الدلالة**semantics**. ينشغل النحو بعلاقة العلامات بعضها ببعض، أي علاقة المفردات، و الأدوات، والروابط في العبارة، و الجملة، والنص، أي ببناء الجملة والعبارة، والعلاقات التي تربط بين مكوناتهما. أمّا علم المعنى أو الدلالة فيتناول علاقة العلامات بما تشير إليه، سواء كانت أشياء، أو كائنات، أو تصورات.

على سبيل التبسيط، نتوقف عند مثال واحد، وهو كلمة "عسل". من جهة نظر نحوية يلفتنا إفراد هذه الكلمة ودخولها في علاقات بنائية، كالصفة في علاقتها بالموصوف، والتعريف والإضافة، في عبارات وجمل من قبيل" عسل طيب"، و"عسل النحل"، و" العسل فيه شفاء للناس". من ناحية المعنى، تحيل المفردة إلى مادة

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2014م، ص9.

نعرفها، وإلى ما يرتبط بها الصفاء والشفا، أما من الناحية التداولية، فتكتسب المفردة دلالات متباينة، وربما متناقضة، في سياقات مختلفة، ولأغراض شتى، كالمدح، والوصف، والغزل، وربما التهكم.[1]

يصدق هذا . على ما فيه من تبسيط –على سائر المفردات والعلامات، وقد كان من آثار تطور علم العلامات– وهو يستحق تبسيطا منفردا ومعالجة وافية– أن تجاوزت أضلاع المثلث الثلاثة– النحو وعلم الدلالة و التداولية– حدود اللغة التقليدية الضيقة، إلى رحاب العلامات، على معنى أنّ للصورة أبعادها التركيبية والدلالية والتداولية، وللون، وللحركة، و للرائحة، و للإيماءة، ولغير ذلك من صنوف العلامات، ولها ما للمفردات من معان قريبة، و أخرى بعيدة، و فيها ما فيها من تشبيهات واستعارات.

وهذا المعنى أشار إليه "جون ديوي" في قاموس القرن 1909م، حيث توصل إلى كون "التداولية هي النظريّة التي ترى أنّ عمليات المعرفة و موادها إنّما تتخذ في حدود الاعتبارات العملية أو الفرضية، إذ ليس هناك محل للقول بأنّ المعرفة تتحدد في حدود الاعتبارات النظرية التأمليّة الدقيقة، أو الفكريّة المجردة [2].

المقصود من ذلك أنّ التداولية تطلق على مجموعة من المعارف والفلسفات والتي ترى أن صحة الفكرة تعمد عليها يؤدي إليه من نتائج عملية أو فعلية ناجحة دقيقة، تعني كل بحث أو اكتشاف من شأنه أن يؤدي إلى تطبيقات ذات ثمار عملية أو يضفي إليها.

ويرجع أول استعمال لمصطلح التداولية إلى الفيلسوف "شارل موريس"سنة 1938م حيث يعتبر«أنّ التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعمليها وهو لا شك تعريف عام يجري على

(1) بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي،ص 19.

(2) ينظر، محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 1984م، ص41.

الأنساق اللسانية كما يجري على غيرها، ويشمل المجال اللساني إلى السيميائي، والمجال الإنساني إلى الحيواني والآلي». [1]

ففي اتجاه "**شارل موريس**" تظهر التداولية أحد مكونات السيميائية مكتسبة مظهرا تجريبيا وطبيعيا أساسًا إذن، التداولية تعنى بدراسة كل أنواع العلامات التواصلية لغوية كانت أم غير لغوية المهم أنّها تؤدي الغرض التواصلي.

ولعل محاولة الوقوف على تعريف موحّد للتداولية يعدّ من الصعوبة، نظرا لتنوع خلفياتها الفكرية والثقافية إذ؛ تعددت التعريفات بحسب تخصصات أصحابها ومجالات اهتمامهم، ومن أبرزها ما قدمه "**آن ماري دبير**" و"فرانسيس **ريكاناتي**" بقولهما: «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية؛ فهي إذن تهتم بالمعنى كالدلالية وبعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها» [2].

يرى "**دبير" و"ريكاناتي**" بأنّ التداولية تخصص يدرس استخدام اللغة داخل الخطاب والسمات المميّز لها، والتي تؤسس وجهته في صلب اللغة، أي أنّها (التداولية) تنقل الاهتمام من اللغة المجردة إلى اللغة المستعملة من قبل المتكلم ارتباطه بالسياق الخارجي، مؤثرا في تحديد المعنى الذي يقصده المتكلم.

وعرفها "**فرانسيس جاك**" بقوله: «تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في آن معًا، فاللغة من هنا استعمال بين شخصين للعلامات استنادًا إلى قواعد موزّعة تخضع لشروط إمكانية الخطاب». [3]

---

[1] إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجية والتداولية، ص 262 (الهامش).

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، الجزائر، د ط، 2003م، ص166.

[3] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986م، ص8.

التداولية هي الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللغوية التي تختّص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصّة ، ووظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام.

ومنه فإنّ "**فرانسيس جاك**" يعتبر التداولية تخصصا يتناول اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتبليغيّة واجتماعية في الوقت نفسه، فبوصفها خطابًا أيْ أقوالًا مستعملة.

- وتبليغا أنْ يكون للغة الخطاب أثر بين المتحدث والسامع من خلال تراكيب الجمل.

- واجتماعيا (معرفة المحيط الخارجي الذي تم فيه الخطاب الناتج عن المتكلم).

« وهكذا تدرك اللّغة من خلال هذه التداولية كمجموع شخصي للعلامات التي يتحدّد استعمالها من خلال قواعد موزّعة لأنّها تهم مكانية الخطاب »[1].

تتأسس التداولية على مفاهيم مركزية هي: "القصد، السياق، الإضمار التداولي، مبدأ التعاون"، وذلك ما يظهر في تعريف "جورج يول" لها بقوله: «هي دراسة المعنى كما يوصله المتكلم (أو الكاتب) ويفسّره المستمع (أو القارئ)؛ لذا فإنّها مرتبطة بتحليل ما يعنيه النّاس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ المنفصلة. التداولية دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم أو هي دراسة المعنى السياقي»[2].

وتفسير ما يعنيه النّاس في سياق معيّن، وكيفيّة تأثير السيّاق في ما يقال كما يتطلّب أيضا التمعّن في الآليّة التي يُنظّم من خلالها المتكلمون ما يريدون قوله ووفقا لهوية الذي يتكلمون إليه، و أين، و متى، و تحت أيّ ظروف. وكيفيّة إدراك قدر كبير مما لم يتمّ قوله على جزء مما يتمّ إيصاله.

---

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص8.

[2] جورج يول، التداولية، تر: قصي العتابي،دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م، ص 9.

ويؤكد هذا الاتجاه أيضا "**الجيلالي دلاش**" حيث يساوي بين اللسانيات التداولية ولسانيات الحوار معرّفا إيّاها بقوله: إنّه « تخصّص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلّة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث »[1].

إذ، أنّ تأويل الخطاب يعنى به الخروج من المعنى الحرفي إلى المعنى المقصود أو معنى المتكلم، و بناءًا على ما تقدم يمكننا القول بأنّ:

«اللسانيات التداولية إنّما هي: لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية، أي ما يعرف بـ :

Communication de compétence التي تقابل الملكة اللغوية الصرفة **compétence** كما حدّدها تشومسكي»[2].

ومنه، فالتداولية في إطار عنايتها بدراسة اللغة أثناء الاستعمال تهتم بعناصر (التخاطب والتحاور)،إذ تراعي بذلك قصد المتكلم وحال السامع وظروفه وكذا البحث في شروط نجاعة الرسالة وسلامة الحوار فهي تعنى بكل ما يتصل بالعمل التّخاطبي بحثا عن المعنى وضمان تحقيق التواصل.

ثم يحدّد المفكر المغربي "**طه عبد الرحمان**"، بعدّه أوّل من أدخلها إلى الثقافة العربية «تختصّ بوصف كل ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث سواء أكان من عامة الناس أو خاصتهم »[3].

إذن، فالمقصود "بمجال التداول" في التجربة الثقافية (أو الممارسة الثقافية) عنده إنّما هو التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس أو خاصتهم.

---

[1] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1992م، ص1.

[2] المرجع نفسه، ن، ص.

[3] طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص244.

و خلاصة ما تقدم، فإنّ التداولية في أبسط تعريفاتها:

– دراسة اللغة أثناء الاستعمال واستخدامها في سياقات مختلفة، بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية، أو تراكيبها النحوية، هي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصد بها، في ظروف ومواقف معينة، لا كما نجدها في القواميس والمعاجم، ولا كما تقترح كتب النحو التقليدية، مراعية بذلك جل ما يحيط بالعملية التخاطبية، من أجل الوصول إلى المعنى المراد، والأثر المناسب بحسب قصد صاحبه، كل هذا وذاك لضمان نجاعة الخطاب والعملية التواصلية والموقف التواصلي المحدد(بين الطرفين) والذي يحده كل من المتلفظ بالخطاب والسامع له.

ولعلّ ما يؤكد هذا الشرح « ما جاء به "**محمود نحلة**"، مستخلصا تعريفا جامعًا مانعًا متجنبا فيه ما أخذ على التعريفات الأخرى، فيقول: « من هنا أُوجز تعريف للتداولية وأقربه إلى القبول هو: دراسة اللغة في الاستعمال، أو في التواصل، لأنّه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئا متأصلًا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما، وأعطى بذلك مثالا لتوضيح الفكرة أكثر وذلك بقوله: إذا قال شخص ما: "أنا عطشان" فقد يكون المراد (أحضر لي كوبا من الماء)، وليس المراد إخبار المتكلم أو السامع بأنّه عطشان»[1] .

فالمتكلم كثيرا ما يعني أكثر ممّا تقوله كلماته ومن ثم كانت التداولية تبحث في كيفية اكتشاف السامع لمقاصد المتكلم، وكذا في كيفية تفسير الأقوال المستعملة مستندة على ذلك بالعالم الواقعي المحيط بالنّص وكيفية فهم المتحدثين للأحداث الكلامية و كذا كيفية تأثّر تركيب الجمل بالعلاقة بين المتحدث والسامع.

[1] نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، كلية الآداب، جامعة حلوان، ط2، 1424هـ، 2013م، ص10.

2- نشأة التداولية وتطورها:

تعدّ التداولية أحد أشكال الدرس اللغوي الحديث، وجاءت ردّةَ فعل على اللغة الصورية أو الفلسفية المثالية التي كانت تزحف على إنجلترا، تلك الطريقة التي تدرس اللغة من زاوية خطيّة عمادها الدال والمدلول، على إثر ذلك ظهرت فلسفة جديدة في دراسة اللغة الطبيعية أو اللغة العادية أي اللغة اليومية المستعملة، عرفت هذه المدرسة بمدرسة أكسفورد ويعلّل هؤلاء اهتمامهم باللغة العادية بأنّها لغة بسيطة شفافة ، مفهومة ومباشرة[1].

«والتداولية، كما أنّها علم جديد، تباين علم النحو، وتباين علم الدلالة، فعلم النحو يهتم بدراسة التراكيب، أي دراسة العلاقات بين الصيغ اللغوية، وكيفية تنظيمها وفق نسق معين، أمّا علم الدلالة فيهتم بدراسة العلاقات بين الصيغ اللغوية والعالم الخارجي، أي كيفية ترتبط الكلمات بالأشياء. أمّا التداولية فدراسة العلاقة بين الصيغ أو العلامات اللغوية في صلتها بمستعمليها، وهي بذلك تساعدنا في فهم مقاصد الناس من أحاديثهم، وعن افتراضاتهم وأهدافهم»[2].

ومن المعروف أنّ التداولية لم تظهر هكذا مرة أو دفعة واحدة؛ وإنّما مرّت بمراحل، فبدايتها تعود إلى 1938م حين تحدث "**شارل موريس**" عند "**السيميوزيس**" بأبعادها الثلاثة، "**التركيبي والسيميائي والبعد التداولي**"، غير أنّ التداولية في هذا الوقت المبكر ظلّت حبيسة الإشاريات فتهتم بالضمائر مثلا وظروف الزمان والمكان (الآن، وهنا)، وكانت فترة الخمسينيات هي البداية الحقيقية لهذا العلم الجديد[3].

وهو ما سنشير إليه في الآتي:

---

[1] ينظر، جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2016م، ص ص 38- 39.

[2] جورج يول، التداولية، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص20.

كانت فترة الخمسينيات حاسمة في بداية التأسيس لهذا العلم الجديد، ولاسيما مع سلسلة المحاضرات التي كان يلقيها "**جون أوستن**" في جامعة هارفارد في عام 1955م، كانت تلك المحاضرات حول فلسفة **وليام جيمس**، وبلور فكرة واضحة بعض الشيء عمّا بات يُعرف بالأفعال الكلامية « كانت الفكرة التي كشفها أوستن أنّ كثيرا مما نستعمله من الجمل الخبرية ليس غرضها وصف العالم، وإنّما تغييره، فعندما يقال في المحكمة "رُفعت الجلسة" فإنّ هذا القول يعني فتح الجلسة فعليًا أيْ إنّ ثمة فعلًا ترتب على هذه الجملة، ومثل ذلك، "وَهَبْتُكَ مَالِي" أو "زَوّجْتُكَ ابْنَتِي"، فهذه الجمل تترتب عليها أفعال أو تنشأ عنها أفعال ولا تصف العالم أو الواقع »[1].

وكان الانطباع السائد عند فلاسفة الوضعية المنطقية أنّ وظيفة اللغة وصف العالم بعبارات إخبارية، وبناء على مطابقة الجمل اللغوية أو مخالفتها للعالم يكون الحكم على مدى صدقها أو كذبها، فإن طابقت الواقع كانت صادقة وإنْ خالفته كانت كاذبة؛ ولذا فهم يخرجون من دراسة اللغة معظم الخطاب الأدبي والديني والأخلاقي لأنّها لا معنى لها، ومن هنا أنكر **أوستن** اقتصار اللغة على وصف العالم على هذا النحو، وأطلق عليه "**المغالطة الوصفية**"[2].

فحسب رأيه توجد عبارات لا تصف شيئا في الواقع الخارجي، ولا يمكن الحكم عليها بالصدق والكذب، إذ لا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره، فجملة من قبيل: "آمرك بالصمت" لا تصف واقعا ولا تحتمل الصدق والكذب، فإنّك إذا نطقت بها لا تلقي قولا، بل تنجز فعلا، فالقول هنا هو الفعل أو جزءا منه، لأنّك تنجز فعل أمر بقولك" آمرك"، وتسعى لتغيير حالة الضجيج إلى الصمت.

---

[1] جواد ختام، التداولية، أصولها واتجاهاتها، ص ص 20-21.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2014م، ص ص 42- 43.

ولعلّ أهم إسهام "**جون أوستن**" هو أنّه ميّز بين الأفعال الإخباريّة، وهي تلك التي تصف العالم، وتخضع لمعيار الصدق والكذب، وبين الأفعال الأدائيّة، وهي تلك التي لا تخضع لهذا المعيار، بل تكون موفقة أو غير موفقة، كالتسميّة والوصيّة والاعتذار والرهان... إلخ، ووضع لكل ذلك شروطا[1]، وهي مفصلة في كتب التداولية.

إلى ذلك تنبه "**جون أوستن**" إلى بعض الجمل الوصفية التقريرية تحمل طابع الجمل الإنجازية، فمثل هذه الجمل: "السماء تمطر"، ظاهرها وصفي وباطنها إنجازي؛ لأنّ معناها التحذير أي: "أحذرك من أن السماء تمطر"[2].

وما يذكره "**جون أوستن**" هنا يشبه إلى حد كبير حديث علمائنا العرب في إطار نظريتنا البلاغية العربية بخُروج الخبر إلى الإنشاء، أي إنّ الجملة: "السماء تمطر"، قد تخرج في سياق معين إلى التحذير والنهي عن الخروج، أي لا تخرج (لأنّ السماء تمطر الآن).

«وتمييز "جون أوستن" بين الجمل الخبرية والأدائية أو الإنجازية يشبه أيضا حديث البلاغيين العرب وتقسيمهم للجمل إلى جمل خبريّة، أي تحتمل الصدق والكذب، وأخرى إنشائية، أي لا تحتمل الصدق والكذب، ولعلّ الجديد عند "جون أوستن" هو قوله: إنّ الجمل الإنجازيّة لا تخضع لمعيار الصدق والكذب، ولا تصف العالم؛ ولكنها تطمح إلى تغييره »[3].

---

[1] ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 43- 44.

[2] ينظر، جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص ص 88- 89.

[3] المرجع نفسه، ص ص 86- 87.

ووفق أوستن فإنّ الحكم على الملفوظات ليس رهنا لمعيار الصدق والكذب كما كان الحال عند البلاغيين والفلاسفة والمناطقة، وإنّما «المعيار هو ما يحدثه فعل القول في المخاطب، فيكون فعل الإنجاز ناجحًا أو فاشلًا بناء على أثره، فإن استجاب المخاطب لفعل القول واقتنع بمقاصد المتكلم فهو فعل ناجح، وإلا فهو فعل فاشل »[1].

والإسهام الثاني هو سعيه إلى تقسيم الفعل الكلامي إلى ثلاثة أقسام، هي[2]:

1- **الفعل اللفظي**: وهو عبارة عن أصوات لغوية مرتبة نحويًّا وينتج عنها المعنى الأصلي أو الحرفي للجملة، وله مرجع يحيل عليه.

2- **الفعل التأثيري**: وهو الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي لدى السامع، ولأنّ الفعل اللفظي لا ينجز أي فعل إلا به، والفعل التأثيري غير ملازم لكل الأفعال.

3- **الفعل الإنجازي**: وجّه جون أوستن اهتمامه إلى الفعل الإنجازي وقسمه إلى خمسة أصناف، هي:

أ- أفعال الأحكام.

ب- أفعال القرارات.

ت- أفعال التعهد.

ث- أفعال السلوك.

ج- أفعال الإيضاح.

---

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص91.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص46.

هذه هي أهم الأفكار التي وضعها أوستن فيما يخص أفعال الكلام، غير أنّ الدرس في هذه الناحية شهد تطوراً وإضافات جديدة على يد "**جون سورل**" الذي طوّر أفكار استاذه جون أوستن وهو ما سنشير إليه في الآتي:

- **نظرية أفعال الكلام لدى سورل:** «وجّه "جون سورل" – كأستاذه "أوستين"– اهتمامه إلى الأفعال الإنجازية، لأنّ البحث في فعل القول ليس من صميم فلسفة اللغة، وإنّما من اختصاص اللسانيات، وأمّا فعل التأثير فهم محل شك، لأنّه يتجاوز مجال التداولية إلى العلوم الأخرى »[1].

ومهما يكن فإنّ سورل قدّم إنجازًا مهمًا أكمل به جهود أوستن، وأهم ما قدمه سورل ما تأتي:

1- عد سورل **الفعل الإنجازي** هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وهذا الفعل له قوة انجازية تسهم في توضيح قصد المتكلم، كالنبر والتنغيم، وعلامات الترقيم... إلخ.

2- وسع مفهوم **الفعل الكلامي**، فالفعل الكلامي عنده لا يقتصر على مقصد المتكلم، فالمعنى عنده أكثر من مجرد نية المتكلم، إنّه اتفاق أو عرف لغوي.

3- طوّر سورل **شروط الملاءمة** عند أوستن فجعلها أربعة، وطبقها على كثير من الأفعال الإنجازية، وهذه الشروط هي:

أ- **شروط المحتوى القصوى:** فالقضية تقوم على متحدث عنه أو مرجع ومتحدث به أو خبر.

ب- **الشرط التمهيدي**، ويتحقق إذا كان المتكلم قادرا على إنجاز الفعل.

ت- **شرط الإخلاص:** ويتحقق حين يكون المتكلم مخلصا في أداء الفعل.

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص91.

ث- **الشرط الأساسي**، ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل.

إلى ذلك، قدم سورل تصنيفا جديدا للأفعال الكلامية كالآتي:

أ- **الغرض الإنجازي**.

ب- **اتجاه المطابقة**.

ت- **شرط الإخلاص**[1].

تصنيف الأفعال الكلامية لدى سورل:

استفاد "**سورل**" من الانتقادات التي وجهها الباحثون "**جون لأوستن**"، وغير المنهجية المعتمدة، من خلال التمييز بين الأفعال والأعمال من جهة والتركيز على مقاصد المتكلمين من جهة أخرى، وقسم "سورل" الأعمال اللغوية إلى خمسة أقسام، وهي:

1- «**الملفوظات التعهدية**، في هذا القسم يلتزم المتكلم للمخاطب بإنجاز عمل في المستقبل، مع الصدق والقصد، نحو: "أعدك بالحضور غدًا".

2- **الملفوظات الإنجازية**: أي حمل المخاطب على إنجاز عمل ما، نحو: "اخرج"

3- **الملفوظات الإخبارية**: كإخبار المتكلم بمحتوى معين يعلم بصحته، وهذا النوع يقبل الصدق والكذب، نحو: "سأسافر غدًا".

[1] ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 47- 49.

4- **الملفوظات التصريحية**: كالكشف عن مضمون واقعة ما من خلال الإحالة على معطيات غير لسانية، نحو: "أعلن الحرب عليكم".

5- **الملفوظات التعبيرية**: وتتحدد في تعبير المتكلم عن حالته النفسيّة، ويشترط فيها صدق النيّة، نحو: "أهنّئك على شجاعتك".

ويقابل هذا النوع، الأفعال السلوكية عند أوستن »[1].

- **الاستلزام الحواري:**

يعدّ الاستلزام الحواري واحدا من أهم الجوانب في الدرس التداولي؛ رائد هذا البحث هو "**بول جرايس**" إذ عرض أبحاثا في محاضرات ألقاها في جامعة هارفارد 1967م، ومدارها أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقصدون أكثر مما يقولون، والفرق بين ما يقصده هو و ما يريد المتكلم أن يبلغه للسامع على نحو غير مباشر بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال[2].

«وقد نظر "بول جرايس" فرأى أنّ الاستلزام نوعان: استلزام عرفي، واستلزام حواري، فأمّا الاستلزام العرفي فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة في بعض الألفاظ والدلالات من ذلك مثلا في الإنجليزية (but) ونظريتها في اللغة العربية "لكن" فهي هنا وهناك تستلزم دائما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع.»[3] أمّا الاستلزام الحواري، فهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها.

ترتكز نظرية الاستلزام الحواري عند **بول جرايس** على فكرة أساسية عبر عنها في مقاله الشهير "**المنطق**

---

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها ص ص 93- 94.

[2] ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 32.

[3] المرجع نفسه، ص33.

والمحادثة" والتي تتلخّص في الفرضية التالية: «للمحادثة منطقها؛ إذ تتحكم فيها قوانين وقواعد تنظّمها وتوجّه إلى ما تستلزمه من دلالات بحسب احترام إجرائها أو خرقها أو انتهاكها »[1].

وهذا ما نفهم منه وجود افتراضات بين المتكلمين تضبط المحاورة بينهما وتضمن نجاح العمليّة الكلامية، وقد استنبط "**بول جرايس**" تحت قانون الاستلزام الحواري مبدأ التعاون وهو قانون مفاده: "لتكن مساهمتك في المحادثة موافقة لما يتطلب منك في المرحلة التي تجري فيها ما تم ارتضاؤه من هدف أو جهة للمحاورة التي اشتركت فيها.

عندما جاء "بول جرايس" وجد أنّ المتحدثين باللغة قد يقصدون ما يقولونه، وقد يقولون غير ما يقصدون، أي يريدون توصيل أفكار غير ما تعبر عنه الكلمات؛ إذ قد يتضمن القول معاني لا تخصص عنها كلمات القول، وإنّما تعرف بالاستنتاج.

«وجعل بول جرايس تحته أربعة مبادئ لفهم الكلام وهي:

1- **مبدأ الكم**: ما يتعلق بمقدار الكلام.

2- **مبدأ الكيف**: ما يتعلق بأسلوب التعبير.

3- **مبدأ الملائمة(المناسبة)**: ما يتعلق بالربط بين الكلام ومقتضى الحال.

4- **مبدأ الجهة**: ما يتعلق بجهة الكلام»[2].

وافتقار العبارة إلى أحد هذه المرتكزات يؤثر في إفادتها للمعنى الظاهر من لفظها.

---

[1] رحايمي يوسف، مبدأ التعاون عند جرايس وتجليات حضوره عند السكاكي، (خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر نموذجا)، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العام الرابع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، العدد 32 يوليو 2017م، ص73.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص33.

بالنظر إلى قاعدة الكيف أو الطريقة: فإنّها تتلخص في الكيفية أو الطريقة التي يجب أن يقال بها القول، ومحاولة أدائه أداءً صحيحا دون إطناب أو إيجاز أو التباس يفسد الاتصال، وتذكرنا هذه القاعدة بمبادئ في النظرية البلاغية العربية مثل: (المساواة/ الإطناب/ الإيجاز) في علم المعاني خاصة.

وفق ما نظمه "**بول جرايس**" في "**مبدأ التعاون**" ووفق الشروط المذكورة آنفا يُعدّ مبدأ التعاون العصب الذي يوجّه منطق المحادثة، فـ "جرايس" يعتبر بهذه القواعد الرائد في مجال الخطاب وشروطه، يقول "بنعيسى ازبيط" «يلاحظ أنّ نظرية جرايس بمبدئها العام وقوانينها الفرعية، تسعى إلى أن تكون نظريّة عامّة في الخطاب اللغوي الطبيعي، وفي الخطاب اللغوي الحواري بصفة خاصة، وفي الخطاب الاستلزامي بصفة أخصّ»[1].

إذ، ينصّ هذا المبدأ على التعاون بين المتكلم والمخاطب ممّا يُساهم في توجيه المحادثة ونجاحها، وهو مبدأ يجعل من الخطاب ملتصقا بظروف إلقائه الحقيقية التي تجعل من المتكلم يراعي حال مخاطبه، وبالتالي تحقيق التواصل النّاجح.

وهذا يكون "بول جرايس" قد قرّب المسافة بين التداولية والعلوم المعرفية وذلك من خلال تركيزه على الاستدلال، وهو ما أدى بعد ذلك إلى توجيه الدراسات اللغوية التداولية وجهة معرفية، مستعينة بما أنجز بمجال الذكاء الاصطناعي والبرمجة العصبيّة، وعندما جاء وجد أنّ المتحدثين باللغة قد يقصدون ما يقولونه، وقد يقولون غير ما يقصدون، إذ قد يتضمن القول معاني لا تفصح عنها كلمات القول، وإنّما تعرف بالاستنتاج.

وجعل "بول جرايس" مبدأ عاما تحته أربعة مبادئ لفهم الكلام (سبق شرحها) (مبدأ التعاون) ويمكن أن يقابل ما جاء عند "بول جرايس" في مبدأ التعاون بما جاء عند "السكاكي"، ولاسيما في حديثه عن "مطابقة

[1] رحايمي يوسف، مبدأ التعاون عند جرايس وتجليات حضوره عند السكاكي، (خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر نموذجا)،ص73.

الكلام لمقتضى الحال"، أي أن يعبر الكلام عن المقام تعبيراً صادقًا، ويكون الكلام معبّرًا عندما يفي بحاجة الغرض الذي سيق من أجله الكلام، بعبارة أخرى تقاس تعبيرية الكلام بمدى ملاءمته للموقف المعين ودرجة مطابقته.[1]

وعندما يقول "بول جرايس" بالاستلزام فإنّما يعني أنّ ثمّة خرق لمبدأ التعاون، وهنا يخرج الكلام عن القول والمخاطب يستنتج ما يريده المتكلم استنتاجه وهذا ما سبق شرحه.

وعليه، فالتداولية بدأت كردة فعل عن الوضعية المنطقية تلك التي تنظر إلى اللغة على أنّها تصف الواقع، فظهر هنا" جون أوستن" ولاحظ أنّ اللغة أحيانا تتوخى تغيير الواقع وليس وصفه، وقدّم لنا إسهامه فيما بات يُعرف "نظرية أفعال الكلام"، ثمّ جاء "جون سورل" وانتقد أوستن وعدّل بعض الأشياء في النظرية وأضاف بعض الشروط في بعض نواحي النظريّة، ثم جاء "بول جرايس" وتحدث عن "الاستلزام الحواري" ذلك الذي يخترق مبادئ التعاون وقدّم إسهامه في النظرية، وفي مرحلة لاحقة ظهرت ما يعرف بالنظريّة الحجاجيّة، وسنشير إلى كل ذلك بمزيد من التوضيح فيما سيستقبلنا من مباحث وموضوعات في هذه المذكرة.

- **الحجاج:**

تعرف هذه النظرية في سياق الدرس التداولي بالتداولية المدمجة، وتنسب إلى "**ازوالد ديكرو**"، وتبحث هذه النظرية بالخصائص الحجاجيّة للملفوظات أكثر ممّا تبحث في شروط صدقها.

ومنذ البداية نفى"**ديكرو**" أن تكون غاية اللغة توصيل الأفكار والمعلومات من باث إلى متلقي كما كانت النظرية التواصلية تقول بذلك، ونصّ على أنّ اللغة عبارة عن صيغة للفعل،« ويقترح "**ديكرو**" إعادة النظر في الدراسة الخطية للغة التي تركز على الجانب التركيبي والدلالي، ثم التداولي المهتم بالاستعمال، واهتم بالروابط

[1] ينظر، كمال بشر، فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2003م، ص104.

الحجاجيّة، ورأى أنّها سمات تداولية متعددة لا سبيل إلى تجاوزها. وللتدليل على هذا الفهم للأداة، يمثل"**ديكرو**" بمثل: "أَنْهَت جَانْ إعداد حقيبتها، واقتربت من النافذة، لكن هطول المطر لم يتوقف".

ففي التحليل التقليدي لا وجه للربط بين ما قبل "لكن" وما بعدها، فلا وجه للربط بين المحتوى القضوي بين الجملة، " أنهت جان إعداد حقيبتها واقتربت من النافذة"، والجملة بعدها (هطول المطر لم يتوقف)، لأنّ القضيتين منفصلتان، لكن هذا التعارض الحجاجي يجعلنا نفهم هذه الجملة كاملة بالنظر إلى حركة جان بوصفها سبيلا عن عواطفها، لا مجرد الحركة في المكان، فـ"جان" هنا تأمل توقف المطر »[1].

والمعنى: تأمل "**جانْ**" تَوَقّفَ هطول المطر، لكن ذلك لم يحدث، فالأداة "لكن" هنا حجّة أفصحت عن اعتقاد أو التماس أو وعد لا مجرد رابط لغوي للإخبار عن محتوى قضوي.

كذلك اقترح "**ديكرو**" تشييد مشروع دلالي للخطاب المثالي، وفصل بين المكون اللساني والمكون الخطابي، فهذا الأخير يضطلع بوظيفة البحث في السياق الكلامي عن عناصر لملء الفراغ في دلالة الجملة،« واقترح نموذجا على شكل "**Y**" في كل ناحية أو طرف وضع الآتي: المكون اللساني والسّياق، والمكون الخطابي، وميّز "**ديكرو**" بين الجملة والملفوظ، والدلالة والمعنى، كما وضع قوانين الخطاب »[2].

اكتفيت هنا بلمحة موجزة فقط في هذه الزاوية، إذ إن ليس من غرض هذه المذكرة التعرض لكل شيء في النظريات التداولية، وللمزيد ينظر في تفصيل هذه القضايا، التداولية أصولها واتجاهاتها.

لكن ما مفهوم الحجاج عند"**ديكرو**"، وما أسس هذه النظرية عنده؟

---

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص ص 131-135.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

الحديث عن الحجاج كما قدمه علماء الحجاج يرتبط بالفعل التأثيري، ذلك حين يُريد المتكلم حمل المخاطب على الاقتناع بفكرة أو موقف ما، أو زيادة إذعانه واقتناعه بها.

فالحجاج عن "**شاييم بيرلمان**": « دراسة التقنيات التي من شأنها حمل الأذهان على الإذعان »، غير أنّ "ديكرو" رفض المفهوم الخطي للحجاج، فكل ملفوظ حجة تقود لنتيجة، فمثل: "الجوّ ماطر، سأُلَازِم المنزل"، لدينا حجة هي "الجوُّ ماطر"، وهذه الحجة قادتنا إلى قبول النتيجة "سألازم المنزل"، و"ديكرو"يميّز بين الاستدلال المنطقي والحجاج في الخطاب»[1]، فالعلاقة في الأول مؤسسة على المحتوى القضوي، من أجل إذا تقبل الصدق والكذب، والثاني مؤسسة على الملفوظات ذاتها. فمثل: "اقتنى محمد ثوبًا باهض الثّمن"، إذًا فهو رجل ثري.فهذا المثال ينتمي إلى الحجاج المنطقي أو الاستدلال حيث تقرأ القضيّة الأولى على أنّها مقدمة تترتب عنها القضية الثانيّة.

في مقابل الاستدلال المنطقي يتحدّث "**ديكرو**" عن الحجاج في ارتباطه بحقل الخطاب، حيث يكون اتساق الملفوظات داخليا، مبنيا على الملفوظات نفسها، أيْ حول المعنى، وليس ما تحيل إليه في العالم الخارجي. يقول أبو فراس الحمداني[2]:

سَيَذْكُرَنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ وَفِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ

فالشطر الأول حجة والدليل على صحتها هو: الشطر الثاني، والشاعر هنا أراد تذكير قومه بأهميته وقيمته ومكانته، فأبلغهم بأنّهم تجاهلوه واستخفّوا بمنزلته،فهو يسوق الحجة المثبتة لها مع دليلها المبين أو الدّاعم لها.

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 144.

[2] المرجع نفسه، ص ص 146-162.

كذلك تحدث "**ديكرو**" عن المراتب الحجاجيّة والسلالم الحجاجيّة، وسنضرب عنها الذكر صفحا لأنّها لا تخدم بحثنا من قريب.

كانت لهذه النظرية إشكالات متعددة، وهو ما أدّى لظهور نظرية حجاجيّة جديدة عرفت بنظرية المجموعات الدلالية، وهي نظرية تؤلف بين الدلالة والتداوليّة، وتولي عناية كبيرة لدلالة الكلمات و الملفوظات، وتتأسس هذه النظرية على مبدأ الاعتراف بأنّ الحجاج في جوهره يقوم على الجمع، بين ملفوظين أو جملتين من خلال رابط معياري أو غير معياري.

فهاته النظرية تسلم بأنّ كل كلمة تثير في الذهن مجموعة من الدلالات الملازمة لها، وتتضح أكثر من خلال السياق الذي ترد فيه، فهو الذي يحدّد معناها ودلالتها التي يجب أن تستقر في ذهن القارئ أو المتلقي.

الفصل الثاني: السياق في أعمال البلاغيين العرب و اللسانيين التداوليين

المبحث الأول: السياق في أعمال البلاغيين العرب

نبدأ الحديث بإعطاء لمحة أو إشارة وجيزة عن التراث اللغوي العربي؛ فقد تحدث العرب على اختلاف اهتمامهم بسياق الكلام، كالبلاغيين والنحويين والمفسرين والأصوليين، وسنلقي نظرة موجزة عن بعض هذه الاهتمامات.

1- السياق عند الجاحظ:

اهتم العلماء في التراث البلاغي العربي بالسياق اهتماما كبيرا، وجاء هذا الاهتمام وعيًا منهم بأنّ السياق هو الذي يساعد على الفهم وتوجيه الكلام توجيها سليمًا وتحديده تحديدًا مستقيمًا، ومن أوائل هؤلاء "بشر بن المعتمر" و"الجاحظ" الذي تحدث عن السياق في مناسبات كثيرة ضمن كتبه، كـ "البيان والتبيين" و"الحيوان"، ولئن كان الجاحظ لم يستخدم لفظ السياق فإنّه عبر عنه بعبارات أخرى، كالمقام، والحال وأقدار السامعين والمطابقة وغيرها.

و الجاحظ؛ إذ يهتم بهذه الناحية، فإنّه يُعنى كثيرا بصحيفة "بشر بن المعتمر"، وسنقتطع فقرة منها تبين مدى وعي العلماء في إطار نظريتنا العربية بالسياق، يقول "بشر" فيما ينقل عنه "الجاحظ": « ينبغي للمتكلم أنْ يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلامًا، ولكل حالة من ذلك مقامًا، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات و أقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات، فإن كان الخطيب متكلمًا، تجنب ألفاظ المتكلمين كما أنّه إنْ عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفًا أو مجيبًا أو سائلًا كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين...»[1].

[1] الجاحظ،(عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، ج1، ص 139.

الواضح أنّه يختار المعاني ويوازن بينها بحسب المقام وقرائن الأحوال، فالمقام يضمّ كل ما يحيط بالعملية التواصليّة من ظروف مكانيّة، والموقف الذي يصدر فيه الحدث الكلامي، إضافة إلى المتكلم والمخاطب معًا، وبما أنّ المتلقي من مكونات السياق فإنّنا نجد "الجاحظ" لا يغفل هذا المكوّن باعتبار مراعاته من فصاحة المعنى، فهو يُوجب على المتكلم أن يكون كلامه على قدر السّامع وموافقا للمقام حتى يتحقق التواصل، لكنّ البلاغيين العرب ركّزوا – غالبًا – على الموقف وعبّروا عنه بـ (المقام) كما ركّزوا على حال السّامعين، ومن هنا يبدو أنّهم اهتمّوا بحال المخاطب دون أن ينقصوا من قيمة المعنى مهما كان المخاطب، ومنه فالبلاغة عنده معرفة أقدار المعاني وأحوالهم، فالمعاني و أقدارها تجري على قدر أحوال هؤلاء، وينعكس ذلك على الكلام- بكل مستوياته اللغوية- فيخرج على قدر المعاني التي روعي فيها مقام المخاطبين.

و ينقل عن البعض قوله عن البلاغة: « أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ساكن الجوارح قليل اللّحظ متخير اللفظ لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة(...) ومدار الأمر على إفهام كل قوم بقدر طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم»[1]، أورد الجاحظ عددًا من صفات الخطيب، حتى يكون مقنعًا بليغًا، فكانت الغاية عنده هي الخطاب الإقناعي، وتقدّم فيه الغاية (الإقناع) عن الوسيلة (اللغة)، فالغاية هي التّي تحدّد طبيعة الوسيلة بحسب المقامات والمخاطبين.

وعند التأمّل فيما نقله الجاحظ يتضح لنا أنّ البلاغة تعني المطابقة، فلا يكلّم الأديب سيّد الأمّة بكلام الأمّة، ولا الملوك بكلام السوقة ...، فكل طبقة من النّاس كلامها المناسب، ولكي يكون الشخص بليغًا يجب أن تكون آلة بيانه تامّة غير ناقصة، وعليه يمكن أن نستنتج أنّ الجاحظ جعل الفصاحة جزءا من البلاغة، عندما قال: "أنّ أوّل البلاغة اجتماع آلة البيان".

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ص 93.

ويقول في موضع ثالث نقلا عن "ابن المقفع": «إذا أعطيت كل مقام حقه وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو فإنّه لا يرضيهما شيء »[1].

و يمتد اهتمام الجاحظ في موضوع السياق إلى الاهتمام بتخير الألفاظ وتلاؤمها مع بعضها، فهو ينقل عن البعض قوله مثلا: « إذا كان الشعر مستكرها، وكانت ألفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مماثلا لبعض كان بينها من التنافر ما بين أولاد العلات، وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مرضيا موافقا، كان اللسان عند إنشاء ذلك الشعر مؤونة، قال: وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فيعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا واحدًا، وسبك سبكا واحدا؛ فهو يجري على اللسان كما يجري على الدِّهان ... وكذلك حروف الكلام وأجزاء البيت من الشعر تراها متفقة ملسًا، وليّنة المعاطف سهلة، وتراها مختلفة متباينة مستكرهة، تشق على اللسان وتكده، والأخرى تراها سهلة لينة ورطبة متواتية سلسة النظام »[2].

الجاحظ هنا يبين معنى تنافر الكلمات، "كتنافر كلمات الشعر" فيرى أنّ تنافرها يجعل الكلام مستكرها مذموما لدى السامع و القارئ، فإذا كان متنافرا متباينا عسر حفظه، و ثقل على اللسان النطق به، كما أنّه استعمل مصطلح النظام بصورة مباشرة فقد ميّز بين مستويات التركيب أو التأليف المختلفة، أو بعبارة أخرى بين نظم اللغة (الصوتية، والفنولوجية والتركيبية أو النظم)، و أنّ هذه النظم المختلفة لا تعمل بصورة منفصلة، بمعنى أنّ كل نظام منها يعمل بصورة مستقلة، خاصة في استعمال اللغة.

جاء هذا التعليق بعد بيتين أنشد أحدهما خلف الأحمر وأنشد الثاني أبو البيداء الرياحي، وهما:

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ص 116.

[2] المرجع نفسه، ص 67.

وَبَعْضُ قَرِيضِ القَوْمِ أَوْلَادُ عَلّةٍ يُكِدُّ لِسَانَ النَّاطِقِ المُتَحَفِّظِ

وَشِعرٍ كَبَعرِ الكَبْشِ فَرَّقَ بَيْنَهُ لسانُ دَعِيٍّ فِي القَرِيضِ دَخِيلِ[1].

نستخلص من هذا أنّ "تلاحم الأجزاء" مترتب عن تلاؤم الأصوات المشكلة للألفاظ وتباعد المخارج المكونة للكلمات مما يجعل تجاورها ممكنا، و بالتالي يسهل على اللسان النطق بها، وعلى المنشد إنشادها. بينما تفكك الأجزاء(التباين و التنافر) ينتج عنه تقارب المخارج، بل عن تكرر نفس الأصوات في كلمات متجاورة في شطر واحد أو بيت، ومن ثم " تشق على اللسان و تكده"، إنّ التلاحم هنا منظور إليه لا من زاوية التركيب ولا من زاوية الدلالة، و إنّما من زاوية الصوت، إذ بقدر ما احترم هذا المبدأ الصوتي تكون الأجزاء متلاحمة، و بقدر استبعاده تبرأت الأجزاء من بعضها.[2]

وفي موضع آخر نجده تحدث عن السياق من خلال ظاهرة الحذف، وهي أحد المسائل البلاغية التي تلعب دورا كبيرا في صناعة الكلام، لأنّ بعض المواقف تستدعي الحذف فترك الذّكر قد يكون أفصح من الذّكر والصمت في بعض المواقف يكون أكثر فائدة وأبرز مكانة. فحين تحدث عنه الجاحظ إنّما بين أهميته و أثره في نفوس الفصحاء والسامعين، فقيل: « كان يزيد بن عمر بن هُبيرة يقول: احذفوا الحديث كما يحذفه سَلْمْ بن قتيبة، ويزعمون أنّهم لم يَرَوْا محدِّثا قطُّ صاحب آثار كان أجود حذفا وأحسن اختصاراً للحديث من سفيان بن عُيَيْنة».[3]

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ص66.

[2] ينظر، محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م، ص ص 142 -144.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، ص ص 174- 175.

هذا يعني أنّ العرب منذ القديم كانوا يميلون إلى ظاهرة الحذف لما تحتويه من أثر وأهمية في صناعة الكلام، فغالبا ما نجد مواقف تستدعي و تتطلب منا الحذف حتّى تكون مؤثّرة واضحة في نفوس السامعين والقارئين.

وقد خصص الجاحظ للحذف بابا في كتابه "البيان والتبيين" سمّاه باب "ما قالوا فيه من الحديث الحسن الموجز المحذوف، القليل الفضول"، ذكر فيه أبيات كثيرة بيّن فيها الحالات التي يتم فيها حذف المبتدأ، أنشد الأخطل[1]:

شُمُسٌ إِذَا خَطِلَ الحَدِيثُ أَوَانِسٌ يَرْقُبْنَ كُلَّ مُجَدِّرٍ تِنْبَالِ.

أَنُفٌ كَأَنَّ حَـــدِيثَهُنَّ تَنـــــَادُمٌ بِالْكَأْسِ كُلُّ عَقِيلَةٍ مِكْسَالِ.

من خلال الأبيات يتبين لنا أنّه تم حذف المبتدأ(الضمير هنّ)؛ أي: هُنَّ شُمُسٌ...، هُنّ أُنُفٌ...

من المسائل البلاغية أيضا التي تحدث عنها الجاحظ "القلب" إذ تطرق إلى معناها في أحد أقواله: « وقال سعيد بن عثمان بن عفان رحمه الله لُطُوَيْسِ المُغَنّي: أيُّنَا أسَنُّ أنا أم أنت يا طاوس؟ قال: بأبي أنتَ و أمّي؛ لقد شهدتُ زفاف أمِّك المبارَكة إلى أبيكَ الطيّب، فانظر إلى حذقه و إلى معرفته بمخارج الكلام، كيف لم يقل: زِفاف أمّك الطيّبة إلى أبيك المبارك، وهذا كان وجهُ الكلام فقُلب المعنى ».[2]

و هو هنا يبين لنا أنّ القلب هو خروج الكلام على مقتضى الظاهر، والقلب الذي قدّمه كان لإثبات الطيبة والبركة للأب والأم معًا، فأصبح هذا النوع من الصور تخريج المعنى على خلاف مقتضى الظاهر، لأنّه خالف المعتاد بأنْ جعل أجزاء الكلام مكان الآخر و العكس.

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ص 279.

[2] المرجع نفسه، ص264.

تطرق الجاحظ إلى "الإيجاز و الإطناب"، فهما أسلوبان من أساليب التعبير، يربطهما بالمقام، و يبين عيوب الإطناب فيقول: « ويقال إنّهم لم يروا خطيبا قطّ بلديّا إلّا وهو في أوّل تكلفه لتلك المقامات كان مستقلًا مستصلفًا أيام رياضته كلها، إلى أن يتوقَّح وتستجيب له المعاني، و يتمكن من الألفاظ، إلّا شبيب بن شيبة، فإنّه كان قد ابتدأ بحلاوة ورشاقة، وسهولة وعذوبة، فلم يزل يزدادُ منها حتى صار في كل موقف يبلغ بقليل الكلام مالا يبلغه الخطباء المصاقع بكثيرِه»[1].

المعنى الذي يرمي إليه هنا أنّ الخطيب إنّما يبلغ بقليل كلامه مالا يبلغه الطرف الآخر بكثره، فالزيادة في الكلام تعد حشوا ليس فيها فائدة ولا يفسر بها المعنى.

في سياق آخر نجده تحدث عن الإيجاز إذ يقول: «سأل معاوية الصُحارِ، قال له: ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز، قال له معاوية: و ما الإيجاز؟ قال صُحار: أنّ تُجيب فلا تُبطئ، وتقول فلا تخطئ ».[2]

ومن هنا يتبين لنا أنّ البلاغيين العرب كانوا يميلون إلى الإيجاز في كلامهم، فهو يشكل لديهم أحد الخصائص اللغوية التي ينبني عليها الكلام البليغ.

و مجمل ما قيل عن الإيجاز عند الجاحظ يتلخص في تحديده كمية الألفاظ المختارة من قبل المتكلم البليغ للتعبير عن المعاني المراد إيصالها إلى السامع، فإذا كانت عدد الحروف أو الكلمات كثيرة شكلت بذلك عنده الإطالة، وإذا قلّت الكلمات كان الإيجاز، و الظاهر أنّه يفرق بين اللفظ والمعنى، فالمعاني وإن كانت هي الغاية أو الفائدة التي يجري عليها الكلام بين (المتكلم و السامع) فقد تكون مقياس تلك الفائدة وميزانها الوحيد هو اللفظ لا المعنى.

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ص ص 112-113.

[2] المرجع نفسه، ص96.

لقد تعمدنا نقل هذا الكلام – على طوله– نظرا لنفاسته وغزارة مضامينه، وقوته البيانية على إبراز طبيعة السياق عند الجاحظ، إذ يحفل السياق عنده بعناصره المختلفة من المتكلم والسامعين وأقدارهم واهتماماتهم، والمقام والظروف بعبارات مختلفة، كما يُعنى أشد العناية بتلاؤم الألفاظ وتناسبها، والجاحظ بهذا مدرسة ينهل منها اللغويون والمهتمون بالسياق حاجتهم في هذه الناحية.

2– السياق عند عبد القاهر الجرجاني:

اهتم أيضا البلاغيون العرب بالسياق بنوعيه :السياق المقالي والسياق المقامي، السياق المقالي: من خلال حديث عبد القاهر الجرجاني عن التعليق مثلا أي: تعليق الألفاظ بعضها ببعض وفق ما يقتضيه علم النحو، بناء على تركب المعاني في النفس.

والسياق المقامي، من خلال حديثهم عن مراعاة مقتضى الحال، أي: أنْ يوافق الملفوظ السياق المقامي أو الاجتماعي الذي يقال فيه الكلام وفي هذا الفصل سوف نتحدث عن السياق بنوعيه.

ونبدأ الحديث بالسياق المقالي (السياق اللغوي أو السياق الداخلي).

و غنيٌّ عن البيان أنّ عبد القاهر الجرجاني قد تحدث كثيرا حول السياق اللغوي وذلك من خلال حديثه عما سماه بـ"التعليق"، والتعليق عنده: "ضم الكلم بعضها إلى بعض، وفق قوانين وضوابط معينة".

و هذا التعليق يندرج تحت موضوع أعم عند عبد القاهر الجرجاني هو النظم، إذ يقول: « واعلم إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك»[1].

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م، ص 55.

و قد شرح هذه الفكرة أكثر في موضع آخر وهو يعرّف النّظم، والنّظم كما يقول: «توخي معاني النحو وبيان ذلك أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه "علم النحو" وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ فلا تُزيغَ عنها، وتَحْفَظ الرسوم التي رُسِمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يَبْتَغِيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التي يراها في قولك "زيدٌ منطلق" زيد ينطلق" و "ينطلق زيد" و "المنطلق زيدُ" " زيدُ المنطلق" " زيد هو المنطلق" "زيدُ هو منطلق"... وغيرها»[1].

الجرجاني هنا يحلّل بعض المعاني والمقاصد المرشّحة عن ظاهرة التعيين في بعض التراكيب الإسناديّة، فيقرّر أنّ من أغراض التعيين و أحواله المختلفة أنّك تقول: " زيدٌ المنطلق" و " ينطلق زيدٌ" و"المنطلق زيدٌ"، ففي كلّ واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي، فحين تقول: " زيدٌ المنطلق" كان المعنى إثبات الانطلاق لزيد، ويعد الخبر الابتدائي، وإذا قلنا: "زيدٌ المنطلق" هنا تدلّ على حصر الانطلاق في "زيدٌ" و"المنطلق زيدٌ" دليل على أنّ المخاطب قد رأى فعلا شخصا منطلقًا، لكن لا يعرف من هو فتخبره بأنّه "زيدٌ"، وعليه فالمنطلق معلوم، والشخص مجهول في هاته الحالة.

و في "الشرط والجزاء" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج" وإن خرجتَ خرجتُ" و "أنا خارج إن خرجتَ"، و"أنا إن خرجت خارج".

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص 81.

و في "الحال" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيدٌ مسرعاً" و "جاءني يسرع" و "جاءني وهو مسرعٌ أو هو يسرع" و "جاءني قد أسرع" و " جاءني وقد أسرع"... فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له[1].

الجرجاني هنا يربط التعليق بدور المتكلم ومراعاته للجوانب السياقية، لأنّه يقول واعلم، أي: واعلم أنت أيّها المتكلم أنك تفعل كل هذا بنفسك وفق ما يقتضيه السياق.

ثم يواصل حديثه عن الحرف و أنه يوضع في سياقه بحسب المعنى، ويتحدث عن قضايا أخرى: تقديم وتأخير، حذف وذكر، تعريف وتنكير...الخ، وأن كل ذلك يوضع في موضعه بحسب السياق.

فهو ينظر في " الحروف" التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ" ما" في نفي الحال بـ " لا" إذا أراد نفي الاستقبال، و بـ "إن" فيما يترجح بين أن يكون وأن يكون، و بـ "إذا" فيما علم أنّه كائن.

و ينظر في "الجمل" التي تُسْرَدْ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يُعرفَ فيمَا حقّهُ الوصل موضع " الواو" من موضع "الفاء" ومن موضع "ثم"، وموضع " أو"، من موضع "أم"، وموضع" لكن"، من موضع "بل"، ويتصرف في التعريف والتنكير و التقديم و التأخير في الكلام كله وفي الحذف و التكرار و الإضمار(...) ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له»[2].

نلاحظ أن "ما" مثلا بحسب ما تدخل عليه فقد تنفي الحال أو الاستقبال أو تتردد بينهما.

---

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص ص 81-82.

[2] المرجع نفسه، ص 82.

و كذلك الفصل والوصل، لا بد من معرفة الجمل التي تحتاج إلى وصل أي العطف بالواو مثلا، وتلك التي لا بد أن تفصل أي ترد من دون العطف بالواو، ويعرف المتحدث بذلك متى يحذف ومتى يذكر(...) إذن، كل هذا حديث عن السياق مع الاهتمام بالمتكلم.

الجرجاني هنا يتخطى مرحلة الدراسة السياقية، إذ أنّ معرفة المعاني الدلالية لهذه الأدوات تأتي عن طريق السياق، فقد فرض على النّاظم معرفة المعاني الدلالية لهذه الأدوات، ومن ثم فإنّ الناظم عنده قد بدأ حديثه عن هذه الأدوات من حيث انتهت تلك الدراسة.

أمّا كون النظم محددا للمعنى عنده، فهو ظاهر بيّن في قوله: « وممّا ينبغي أنْ يَعْلَمَه الإنسان ويجعله على ذُكرٍ، أنّه لا يُتصوَّر أَنْ يتعلّق الفِكرُ بمعاني الكلم أفرادًا ومُجرَّدة من معاني النّحو، فلا يقومُ في وهمٍ، ولا يصحُّ في عقلٍ، أن يتفكّر مفكّرٌ في معنى "فِعْلٍ" من غير أن يريد إعمالَه في " اسم"، ولا أنْ يتفكّر في معنى "اسم" من غير أن يُريد إعمالَ "فعلٍ" فيه، وجعلَهُ فاعلًا له أو مفعولًا، أو يريد فيه حكمًا سِوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جَعْلَه مبتدأً أو خبرًا، أو صفةً، أو حالًا، أو ما شاكل ذلك»[1]، وإن أردت أن ترى ذلك عِياناً فاعْمِد إلى أيّ كلامٍ شئت، وأزِلْ أجزاءه عن مواضعها، وضَعْها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

"من نبكِ قفا حبيبٍ ذكرى منزل"، ثم أنظر هل تعلّق منك فكرٌ بمعنى كلمة منها؟ واعلم أنّي لستَ أَقول إنّ الفِكْرَ لا يتعلّق بمعاني الكلِمِ المفردةِ أصلًا، ولكني أقول إنّه لا يتعلّق بها مجردةً من معاني النحو، ومنطوقًا بها على وجهٍ لا يَتَأَتَّى معه تقدير مَعاني النحو وتوخّيها فيها، فإذا فكّرت في الفعلين أو الاسمين، تريد أن تخبر بأحدهما

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص410.

عن الشيء أيّهما أولى أن تخبر به عنه... كنت قد فكّرت في معاني أنفُسِ الكَلِم »[1] كل هذا حديث عن السياق.

وقد شرح الدكتور "**تمام حسان**" فكرة السياق عند "**الجرجاني**" من خلال حديثه حول قرائن التعليق ومنها الرتبة (تدخل تحت بند التقديم والتأخير) على سبيل المثال، إذ يقول: «الرتبة أميل إلى الاعتقاد أنّ عبد القاهر الجرجاني حين صاغ اصطلاحه" الترتيب" قصد به شيئين؛ أولهما: ما يدرسه النحاة تحت عنوان: "الرتبة" وإن كانوا لم يعنوا بها تمامًا، وإنّما فرقوا القول فيها بين أبواب "النحو"، وثانيهما: ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان "التقديم والتأخير" في البلاغة دراسةً لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه؛ أي: إنّها دراسة تتم في نطاقين أحدهما: مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر: مجال الرتبة غير المحفوظة، وإذًا فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمّى في النحو باسم الرتبة المحفوظة؛ لأنّ هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختلَّ التركيب باختلافها، ومن هنا تكون الرتبة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها، ومن هاته الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، والفعل على الفاعل أو نائب فاعل (...)وغيرها».[2]

أوضح **تمام حسان** أن الجار والمجرور، يأتي بعد عملية الإسناد والمفعول بعد الفعل ولكن يتقدم الجار والمجرور عليهما وقد يتقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل، كل ذلك بحسب السياق الذي يقصد إليه المتكلم.

و يفرد **الجرجاني**، ضمن كتابه "**دلائل الإعجاز**" فصلا سماه: فصل " القول في التقديم والتأخير"، سأنقل منه هذه القطعة لأهميتِها:

---

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص 410.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ط4، 1994م، ص207.

« هو بابُ كثيرُ الفوائدِ، جَمُّ المَحَاسِن، واسع التصرُّف، بعيدُ الغايةِ، لا يَزال يَفْتَرُّ لَكَ عَنْ بَدِيعَةٍ، ويُفْضِي بِكَ إِلَى لَطِيفَة، ولا تَزَالُ تَرَى شِعْرًا يَرُوقُكَ مَسْمَعَهُ، وَيَلْطُف لُدَيكَ مَوْقِعَهُ، ثُمَّ تَنْظُرَ فتجد سَبَبَ أَنْ رَاقَكَ وَلَطُفَ عِنْدَكَ، أَنْ قُدِّمَ فِيهِ شَيء، وَحُوِّلَ اللَّفْظُ عَنْ مَكانٍ إلى مكان»[1].

معنى ذلك أنّ، فصل "التقديم والتأخير" فيه فوائد كثيرة، لأنّ من كانوا قبل الجرجاني لم يعطوا أهمية للتقديم والتأخير من ناحية ماذا يؤدّي من أغراض مقاميّة، بينما هو اعتبر كل تقديم فيه نيّة ما، وسرد أدلّة كثيرة.

واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

– « تقديم يقال إنه على نيّة التأخير، وذلك في كل شيء أَقْرَرْتَهُ مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: "منطلقٌ زيدٌ" و "ضَرَبَ عمرًا زيدٌ"، معلوم أن "منطلقٌ" و "عمراً" لم يخرجا بالتقديم عمّا كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا تأخّرت».[2]

فإذا قلنا: "ضَرَبَ عمْرًا زيدٌ"، لا بدّ من حضور أصل التركيب، وهو هنا: "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا"، أي توسط المفعول بين الفعل وفاعله؛ ولا شك أنّ تحريك أي عنصر من مكانه إلى مكان ليس له في الأصل يُبنى عن مقصد وغاية.

– وتقديم "لا" على نية التأخير، ولكن على أن تنقُل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، و ذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلَّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرًا له، فتقدّم تارة

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بـ " زيد" و"منطلق"».[1] بحيث أنّ كلمة (المنطلق) لم تحتفظ بوظيفتها النحوية التي كانت عليها مع التأخير بل نقلت من كونها خبرا إلى كونها مبتدأ.

حيث تقول مرة: « "زيدٌ المنطلقُ" وأخرى، "المنطلق زيد"، فأنت في هذا لم تقدم "المنطلق" على أن يكون متروكًا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونهِ خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر "زيدًا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً.

و أظهر من هذا قوله: "ضربتُ زيداً" و "زيدٌ ضربتُه"، لم تقدم "زيداً" على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له»[2]. يتضح إذن، من قول الجرجاني أنّ الخبر إذا وقع نكرة، فإنّك تثبت فيه فعلا لم يعلم السامع بوقوعه، وإذا وقع معرفة فإنّك تثبت فعلا قد علم السامع وقوعه، لكن في الوقت نفسه لم يعلم الطرف الآخر(صاحبك) فتفيده ذلك.

فالتقديم والتأخير في هذا الكلام الذي قدمه الجرجاني لنا ليس اعتباطا من المتكلم أو حسب مزاجه؛ وإنّما لاعتبارات تراعى فيها أحوال المخاطب وأغراض المتكلم التي يريدها من كلامه، ويعيب الجرجاني على من يعلل كل تقديم بالقول إنّه قدم للأهمية أو العناية بل لابد من ملاحظة السبب الدقيق من كل عملية تقديم، يقول: «وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنّه قدم للعناية، ولأن ذِكْرَهُ أهم، من غير أنْ يُذْكَر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ؟ ولتخيُّلهم ذلك، قد صغَرَ أمرَ "التقديم والتأخير" في نفوسهم، وهوَّنُوا الخَطْبَ فيه، حتى إنّك لَتَرَى أكثَرهم يَرَى تَتبُّعَهُ والنَّظَرَ فِيهِ ضَرْبًا مِنَ التَّكَلُّفِ، وَلَمْ تَرَ ظَنا أَزْرَى عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ هَذاَ وَشبهِهِ »[3].

---

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص107.

[2] المرجع نفسه، ن ص.

[3] المرجع نفسه، ص 108.

ومن الملاحظ أنّ طرفي الاتصال: المتكلم، والمخاطب(المتلقي) أكثر عناصر المقام تحكما وحضورا؛ كما نلحظ أنّ علاقتهما بالتراكيب متفاوتة: فقد يتساويان حضورا، وقد يكون حضور أحدهما أكثر من الآخر، وقد يغيب السياق الخارجي في بعض التراكيب، ليفرض السياق الداخلي سيطرته منفردا كما سبق وأشرنا.

أدخل" عبد القاهر الجرجاني" فكرة الاستدلال المنطقي إلى البلاغة من خلال تناوله لمسألة (اللفظ والمعنى) وهي مشكلة شغلت البلاغيين العرب طويلا، وكما أنّ اللغويين في الغرب هم أيضا توصلوا إلى فكرة "الأفعال الكلامية غير المباشرة"، تفسر ملاحظتهم الاختلاف بين اللفظ والمعنى.

و في ذلك يقول: "الجرجاني" في تحليله للمعنى المقصود في الكناية: «و المراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجئ إلى معنى هو تاليه و رِدفُه، ألا ترى أنك لما نظرت لقولهم: "هو طويل النّجاد"، يريدون طويل القامة، و كثير رمادِ القدْر"، أرادوا به كثير القرى و الضّيافة، لم تعرف ذلك من اللّفظ ولكنّك عرفته بأنْ رجعت إلى نفسك... وفي قولهم: "نؤُوم الضُّحَى" والمراد أنّها مُتْرفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها؛ فقد أرادوا في هذا كله، كما ترى، معنًى، لم يذكروه بلفظه الخاص به، لكنهم توصّلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أنْ يرْدفه في الوجود»[1]. والأمثلة كثيرة في دلائل الإعجاز لكن ما يهمنا من الأمثلة التي أوردناها هو كيفية إيصال المخاطب المغزى الفعلي أو القصد المتوخى من الكلام.

فالمعنى الأول في قولك: "زيد كثير الرّماد ": معنى نحوي ذو مستويين:

- «مستوى إعرابي يتمثل في الإثبات، ومستوى لفظي معجمي يتمثل في "إثبات الصّفة (الكرم) بإثبات دليلها (كثرة الرّماد) وإيجابها بما هو شاهد في وجودها.

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص66.

– أمّا المعنى الثاني، فإنّما هو قصد المتكلم من إثبات الصفة بما هو شاهد في وجودها، وقصده ليس الزّيادة في معنى الكرم، وإنّما هو زيادة في التّأكيد ومبالغة في الدّعوى، فكأنّ النقل اللفظي الذي أفضى إلى إثبات دليل الكرم (كثرة الرماد) عوضا عن إثبات صفة الكرم قد حلّ محلّ الفعل " الإنشائي" الذي يكون في صدر الجملة مسندًا إلى المتكلم إسنادًا صريحًا أو غير صريح ».[1]

نستنتج أن الجملة "زيد كثير الرّماد" تحمل معنيين هما: معنى يدل على الإثبات (مستوى إعرابي)+(مستوى معجمي): مدلول الألفاظ وما يفضي إليه من استدلال، والمعنى الثاني: التأكيد والمبالغة في الدّعوى.

« و لعل السرّ في حصول التوكيد والمبالغة في محل الإنشاء الإثباتي الذي اعتبرناه ذا قوة يكمن في كون الاستدلال الذي يُتوصّل به إلى الرّبط بين دليل الصفة والصفة ذاتها إنّما هو استدلال أنشأه المتكلم إنشاء وقصد به التأثير في المخاطب المقصود بالقول. فإذا ما استدل المخاطب على إثبات الصفة بإثبات دليلها كان ذلك إسهامًا في إنشاء الإثبات و تورّطا من حيث لا يدري في تحقيقه، فيكون بذلك أشدّ اقتناعًا به وهذا معنى كون الكناية أبلغ من التّصريح».[2] تفسير هذا، أنّ ليْس المعنى إذا قلنا: "إنّ الكناية أبلغُ من التصريح"، أنّك لما كنّيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنّك زدت في إثباته، فجعلتَه أبلغَ و أشدَّ.

وجملة القول إنّ الكناية والاستعارة و التمثيل ليس لها أثر في محلّ المعاني الإحالة، و إنّما أثرها وزيادتها وفضائلها واقعة في محل الإنشاء وهو محلّ فعل المتكلم الذي يثبت أو ينفي أو يستفهم أو يأمر، «فليست المزيّة التي تثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره، والمبالغة التي تَدَّعى لها في أنْفُس المعاني التي يقصِدُ المتكلم إليها بخبره، ولكنّها في طريق إثباته لها وتقريره إيّاها»[3]، فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته

---

[1] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، تونس، ط1، 1421هـ،2001م، ص384.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص .384 -385.

[3] المرجع نفسه، ص71.

بل في إيجابه والحكم به، ذلك هو مذهب الجرجاني في تحديد المعاني النحوية و إنجازها في المقامات المختلفة للأغراض المختلفة بدرجات من الزيادة والفضل والمزيّة .

والأمر نفسه في الاستعارة، فالسّامع للتركيب يفهم معنى كنائيًا متبادرا من الذهن لا من اللفظ، يقول عبد القاهر الجرجاني: « وإذ قد عرفت هذا في "الكناية" "فالاستعارة" في هذه القضيّة، وذاك أنّ موضوعها على أنّك تُثْبِت بها معنًى لا يعرفُ السّامعُ ذلك المعنى من اللّفظ، ولكنّه يعرِفه من معنى اللّفظ، بيانُ هذا، أنا نعلم أنك لا تقول: "رأيتُ أسدًا" إلا و غرضُك أن تثبت للرجل أنّه مساوٍ للأسدِ في شجاعته وجُرأَته، وشِدَّة بَطْشِه وإِقْدَامِه... ثم تعلم أنّ السامع إذا عقل هذا المعنى، لم يعقله من لفظ "أسد" ولكنّه يعقله من معناه، وهو أنّه يعلم أنّه لا معنى لجعله "أسد" مع العلم بأنّه "رجل"، إلا أنّك أردت أنّه بلغ من شِدّة مُشابهته للأسد ومُساواتِه إيّاه، مَبْلغًا يُتوَهَّم معه أنّه أسد بالحقيقة. فاعرِفْ هذه الجملة وأحْسِن تأمُّلها»[1]. فحين قال: فأعرف هذه الجملة، وأحسن تأمّلها، لندرك أنّ المعرفة والتأمّل سبيلهما إعمال الفكر.

أمّا في "التمثيل" فالجرجاني يؤكد أنّ أثر الفكر في فهم المعنى أظهر من الكناية والاستعارة ويضرب لنا مثلا بما كتبه يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد، فيقول: « وإذ قد عرفت أنّ طريق العلم بالمعنى في "الاستعارة"، و"الكناية"، معا، المعقولُ، فاعلم أنّ حُكْم "التمثيل" في ذلك حُكْمُهما، بل الأمر في "التمثيل" أظهر، وذلك أنّه ليس من عاقل يشُكُّ إذا نظر في كتاب يزِيدَ بنِ الوليد إلى مروان بن محمد، حين بلغه أنّه يتلكّأُ في بيْعَتِه: أمّا بعدُ، فإنّي أراك تُقدّم رِجلاً وتؤخّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هَذَا فاعتمد على أيّتِهما شئت، والسّلام. يعلم أنّ المعنى أنّه يقول لهُ: بَلغني أنّك في أمرِ البيعة بين رأيين مختلفين...»[2].فلم يعرف من اللفظ " التقديم والتأخير"، أو من لفظ "الرِّجْل"، ولكنّ بأنْ علِم أنّه لا معنى لتقديم الرِّجل و تأخيرها في رَجُلٍ يُدعى إلى البيْعة.

---

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص 432.

[2] المرجع نفسه، ص 440.

نفهم من حديث الجرجاني أن المعاني لا سبيل للوصول إليها إلا من مجموع الكلام، والتركيب اللغوي، فهو يقول في هذا الصدد: «وهكذا كلّ كلام كان ضَرْب مثلٍ، لا يخفى على من له أدْنى تمييز أن الأغراضَ التي تكون للناس في ذلك لا تُعرَف من الألفاظ، ولكن تكون المعاني الحاصلةُ من مجموع الكلامِ أدِلّة على الأغراض والمقاصد».[1]

كما يبيّن الجرجاني بالأدلة اللّغوية صحة نظريته فيضرب لنا مثلين على توزيع قسمين، جعلهما سبيل للكلام الفصيح، فالفصاحة في المثل الأول هو: "الكناية والاستعارة" و"التمثيل"، وهو قسم تعزى فيه المزيّة إلى اللفظ، فالملاحظ لأمثلته يدرك أنه يريد أن يقول بأنّ الكلام الفصيح لا يفهم من طريق اللفظ، بل من طريق العقل، وما المزيّة للفظ إلا أنّه دلَّكَ على المعنى الثاني، والمعنى الثاني من نتاج التركيب اللّغوي بإعمال الفكر، فيقول في الكناية: « اعلم أنّ الكلام الفصيحَ ينقسم قسمين: قسم / تُعزى المزيّة والحسنُ فيه إلى اللفظ، وقسم يُعزى ذلك فيه إلى النّظم، وأن تنظر أولا إلى "الكناية"، وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصولَ أمرها أنّها إثبات لمعنًى، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ».[2]

الملاحظ، أنّ البلاغيين تناولوا الفصاحة بين جانبين: أولهما الفصاحة على مستوى الكلمة، وثانيهما الفصاحة على مستوى التركيب أو النّظم، وحديثهم عن الفصاحة على مستوى التركيب أقرب إلى السياق اللغوي منه إلى التركيب أو التأليف، وسر هذا الوضوح تنبيه الجرجاني من ظن أنّ المعنى يفهم من اللّفظ، أي أنّ هناك تمايزا بين معاني الألفاظ ، ومعاني النحو،فـ"معاني النحو" ليست هي المعنى المعقول المراد فهمه من التركيب، وإنّما هي السبيل الموصل إلى المعنى المعقول المراد فهمه، ويضرب لنا مثلا بإعراب " سورة الفاتحة" فيقول: « وجملة الأمر، أنّ "النّظم" إنّما هو أن " الحمد" من قوله تعالى: ﴿ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ مبتدأ، و"

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص441.

[2] المرجع نفسه، ص ص 429-431.

الله" خبره، و"رَبِّ" صفة لاسم الله تعالى ومضاف إلى " العالمين" و " العالمين" مضاف إليه، " والرحمن الرّحيم" صفتان كالرب(...) فانُظر الآن هلَ يُتَصوّر في شيء من هذه المعاني أن يكون معنى اللّفظ ؟ وهل يكون كون " الحمد" مبتدأ معنى لفظ" الحمد" ؟ أم يكون كون " رب" صفة وكونه مضافًا إلى " العالمين" معنى لفظ " الرب"».[1] يفهم من هذا أنّ اللغة مجموعة من العلاقات، وليست مجموعة من الألفاظ، لأنّ الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتّبة إلّا من بعد أن يفكّر في المعاني ويرتّبها أولا في نفسه، ثم يرتّب الألفاظ في نطقه ، فكان معنى العبارة ضمّ الكلام مع حسن تأليفه ونظمه بطريقة خاصّة ومميّزة.

3- السياق عند السكاكي:

تحدث السكاكي عن السياق المقامي كثيرا، تحت ما سماه" مراعاة مقتضى الحال"، فتارة يجري الكلام على معانيه الوضعية أي المعنى الحرفي أو كما يقول: هو أصل المعنى، وتارة يخرج عن هذا الأصل لدواع يقتضيها الحال، فهو يقول مثلا:

« مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت، فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته على أزيد من دلالات وضعية، وألفاظ كيف كانت ونظم لها بحرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق، وهو الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى ونزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات، وأخرى تقتضي ما تفتقر في تأديته إلى أزيد»[2].

ويبسط هذه الفكرة، فيتحدث عن المقام وما يناسبه من الكلام في أوضح عبارة وأجلى بيان، يقول: « لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على

[1] الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص ص 452-453.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص 163.

الإنكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[1].

ولما فرغ من حديثه عن المقام على هذا النحو المشار إليه، تطرق السكاكي إلى ما يسميه العلماء الآن بـ"السياق اللغوي"، أو "السياق الداخلي"، أي الحديث عن الكلام من زاوية تعالق كلماته وتلاؤم كل كلمة بالأخرى ولكنه يربط هذا السياق أيضا بالمقام، أي إنّ المتكلم عليه أن يختار كل كلمة بحيث تتلاءم مع أختها، كما عليه في الوقت نفسه مراعاة مقتضى المخاطبين، يقول:

« ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه "مقتضى الحال"»[2]، ثمّ يؤكد لنا بعد ذلك أنّ هناك اقتضاءات تركيبية نحوية مخصوصة للمعنى المقامي المراد، وفي عبارته هذه تصريح واضح بأنّ مقتضى الحال هو التركيب النحوي المناسب لذلك المعنى المقامي، ثم راح يفصل اعتبارات ركني الجملة وهما المسند والمسند إليه،و أحوال كل منهما من جهة التنكير، ومن جهة التعريف بالأداة...وغيرها، فيقول:« فإن كان مقتضى الحال وإطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وردوده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترْك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره. وإن كان المقتضى إثباته مخصصًا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 168.

[2] المرجع نفسه، ص169.

الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب أعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك»[1].

فالذي يلاحظ على حديث "السكاكي"السابق هو تعدد مقتضيات نظم الكلام وتنوعها فالمتكلم ليس حرا تماما في إنتاجه لجمله وخطاباته، حيث يخضع إلى مقام السامع وما يكتنفه من أحوال حتى يحقّق الفائدة المرجوّة من نطقه بالخطاب مستعينا بما تقدمه له البلاغة من تراكيب بليغة وتصورات فنية تساعده على نقل مقاصده في مختلف الظروف والأحوال، وعلى أساس ذلك يكون حسن الكلام، فتحذف عناصر من الجملة إن اقتضى المقام الاختصار ،وتثبت عناصر أخرى في مقام آخر. فالمتلقي يستند إلى معطيات السياق والمقام في بحثه عن قصد القائل (المتكلم) بخاصة إذا كانت القوة اللزومية متّسعة ،بحيث تتجاوز معاني المفردات التي يتركب منها القول معجميا ودلاليا.

فإذا أنهى هذا الحديث الجمل عاد مرة أخرى يفصل كل ذلك جاعلا حديثه المفصل في أربعة فنون: « الفن الأول في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري، الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند إليه، الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند، الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب»[2].

نأخذ على سبيل المثال، ما طرحه في مبحث "تفصيل اعتبارات الفصل والوصل"، وبالضبط في المواضع التّي تقتضي القطع(للوصل) بين أجزاء الكلام، إذ عمد إلى تصوّر مفاده: أنّ من بين الحالات التي تقتضي الفصل، تلك الحالات التي تستند إلى وجوه احتياطيّة، «وتتم عندما يكون الكلام السّابق بفحواه كالمورد للسّؤال، فتنزل ذلك منزلة الواقع، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام السابق لذلك، وقد وضّح القطع للاحتياط في قوله:

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص169.

[2] المرجع نفسه، ص169.

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلا، أَرَاهَا فِي الظَّلَامِ تَهِيمُ.

لم يعطف أراها كي لا يحسب السامع العطف على "أبغي" دون"تظن"»[1]، فسلمى في هذا البيت تظنّ أنّ صاحبها يحب امرأة أخرى غيرها، وهذا منافٍ للحقيقة حسب الشاعر، فحبّه كان لسلمى فقط، ودليله(أراها في الظّلام تهيم)، أراد بهذا نفي ظنّها وَرد اتّهامها إيّاه،و لذلك فصل (قطع) "أراها" عن الجزء الأوّل من الكلام ليقع جوابا لهذا السؤال (فما قولك في ظنّها "سلمى" ذلك؟) ففي هذه الحالة يكون قوله :" أراها" بمثابة جواب عن هذا السؤال في البيت الأوّل.

إذ، جعل فكرة "مقتضى الحال" بما نضّمه من سياقات ومقامات،الأساس الذي تدور عليه مباحث علم المعاني السابقة كلها.

فالذي يلاحظ على حديثه هو تعدّد مقتضيات نظم الكلام وتنوّعها، فالمتكلم ليس حرا تماما في إنتاج جمله وخطاباته حيث يخضع إلى مقام السّامع وما يكتنفه من أحوال حتى يحقّق الفائدة المرجوّة من تلفظه بالخطاب.

تصبّ هذه النصوص القيّمة في صميم اللسانيات التداولية وتكشف عن أوضاع لسانية مرتبطة بالصياغة اللغويّة، وأخرى غير لسانية منها ما يرتبط بالمتكلم ومقاصده، ومنها ما يرتبط بالسّامع وأحواله والفائدة التي سيجنيها من الخطاب، وبهذا نجد"السكاكي" يميّز بين:

– «**مقامات الكلام**: وتدل في الأغلب على الأغراض والمقاصد التي يساق لها الكلام نحو :التشكر والتعزية والتهنئة والترهيب والترغيب التي من أجلها ينتج المتلفظ بالخطاب نصه.

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص 252-261.

– **ومقتضى الحال:** ويشمل الخصوصيات والاعتبارات القائمة بالكلام فيرتبط بخواص تراكيب الكلام حيث يختار المتكلم من التراكيب البليغة ما يناسب قصده من الكلام في ظل المقامات والأحوال الخاصّة التي يصدر فيها خطابه »[1].

و عليه، فمقتضى الحال مرتبط بخواص تراكيب الكلام التي يبحثها علم المعاني، لأنّ الوظيفة التداولية لعلم المعاني تختص ببناء الحدث اللغوي (المقالي) من خلال اختيار التراكيب المناسبة والمقام.

هذا، وأشار "السكاكي" إلى كل ما يحيط بالعملية التواصلية من سياق ومقام وخطاب وطرفيه (مخاطَب ومخاطِب)، ووصل إلى أنّ مقامات الكلام مختلفة، وكذا أنماط الاستخدام اللغوي وأشكاله، تتنوع بحسب العلاقات الاتصالية ومقتضيات هذا الاتصال،من مقام المتكلّم إلى مقام السّامع ومقام الكلام وسياقات وروده، فخطاب الذكي . مثلا . يغاير خطاب الغبي ،وخطاب المثقف يغاير خطاب العامي وهكذا.

إذن، فللمقام دورٌ كبيرٌ في ممارسة الخطاب وانجازه انطلاقا من قصد المتكلّم وانتهاء بإفادة السّامع، لذلك يبدأ حديثه عن المقام بتأكيده فكرة "مقتضى الحال" كما أشرنا في النص السابق.

أمّا عند حديثه عن مقامات الكلام بحسب الإفادة حين قال: « ... ومقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار (...)، ومقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[2].

---

[1] باديس لهويمل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد9، 2013م، ص 171.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 163.

معنى كلامه أنّه: لا تتحقق الإفادة من الخطاب ما لم يراع المخاطب مقام مخاطبه ،فحصول الفائدة لدى المخاطب يعد غرضًا متواصلا مُهمّا على المتكلم مراعاته أثناء إنجازه لخطابه، وتلفظه بكلامه، ولا يكون ذلك إلا من خلال مراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطَب من حيث كونه ذكي أو غبي، خالي الذهن أو منكرًا أو سائلًا.فإذا ألقى خبره مثلا لمن هو خالي الذهن مما يلقي إليه لم يحتج إلى تأكيد كلامه لكونه أعلم من مخاطبه بموضوع الخطاب، وبالتالي يكون خاليًا من ضروب الكلام خاليًا من المؤكدات، لأنّ متلقيه يستقبله وتتحقق الفائدة بذلك.أمّا إذا توجه المخاطب بخبره لمتردد شاك فيه وجب لكي تتحقق الإفادة لدى المخاطب أن يراعي هذا المقام.[1]

فيؤكد المخاطب خطابه بمؤكّد واحد يقطع شك المخاطب باليقين، ويقنعه بالخبر ويسمى طلبيا وهذا ما أشرنا له في المثال السابق، في حين كان المخاطب منكرا لحكم الخبر وحاكما فيه بخلافه استلزم ذلك تأكيد الكلام بأكثر من مؤكد كي يقتنع فيغير حكمه عن الخبر ويتقبله، ويسمّى هذا الضرب إنكاريا.ففي الفن الأول أشار إلى أحوال المسند والمسند إليه بالنظر إلى حال المخاطب، فالمتكلم بالخبر في هذه الحالة لا بد أن يراعي حال المخاطب، فغير الشاك ليس كالمصدق وخالي الذهن وهما غير المنكر، « فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه ليحضر طرفاها عنده و ينتقش (يستقر) في ذهنه استناد أحدهما على الآخر ثبوتا أو انتفاء، كفى ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادفته إيّاه خاليًا:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكّنَا[2]

فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم، وسمي هذا النوع من الخبر ابتدائيًا وإذا ألقاها على طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين لينقده عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة

[1] ينظر، باديس لهويمل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، ص 172.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم ، ص 170.

أو "إن" كنحو "لزيد عارف" أو " إن عارف" وسمي هذا النوع من الخبر طلبيا، وإذا ألقاها على حاكم فيها بخلافه ليرده على حكم نفسه استوجب حكمه ليرجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده، كنحو: إني صادق لمن ينكر صدقك إنكارًا وإنّي لصادق لمن يبالغ في إنكار صدقك»[1]. و والله إنّي لصادق على هذا، وإن شئت فتأمل كلام رب العزة علّت كلمته: ﴿ **إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**﴾. [سورة يس، الآيات 14-16].

حيث قال أولا:﴿ **إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ** ﴾، وقال ثانيا: ﴿ **إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ** ﴾كيف يقرر ما ألقى إليك؟ ويسمى هذا النوع من الخبر إنكاريًا»[2]، وإخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى إخراج مقتضى الظاهر، أي مدى مطابقة الكلام للواقع.

فالرسل الذين أرسلهم الله إلى أهل هذه القرية ألقوا إليهم الكلام بمؤكد واحد، ولكن لما حصل الإنكار وتعاظم لدى المخاطبين لجأ الرسل إلى تأكيد كلامهم بمؤكدات أكثر،﴿ **إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**﴾ "إنَّ"و"اللام المزحلقة" في الخبر، وكل ذلك بناء على درجة إنكار المخاطبين.

وفي الفن الثاني، تحدث عن أحوال المسند إليه، رابطا ذلك بالسياق فبيّن متى يحسن حذفه مثلا ومتى يحسن ذكره وهكذا،« فتعرف أيّما حال يقتضى طي ذكره و أيّما حال يقتضي خلاف ذلك، و أيّما حال يقتضي تعرفه مضمرا أو علما أو موصولا أو اسم إشارة أو معرفا باللام، أو بالإضافة و أيّما حال يقتضي تعقيبه بشيء من

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 170.

[2] المرجع نفسه ، ص 171.

التوابع الخمسة والفصل، و أيّما حال يقتضي تنكره، و أيّما حال يقتضي تقديمه على المسند، و أيّما حال يقتضي تأخيره عنه، و أيّما حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التنكير، و أيما حال يقتضي قصره على الخبر»[1].

أمّا الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه فهي:« إذا كان السامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند، والترك راجع، إمّا لضيق المقام، وإمّا لاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإمّا لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين، وإمّا لإيهام أن تركه تطهيرا للّسان عنه أو تطهيرا له عن لسانك، وإمّا للقصد على عدم التصريح ليكون لك سبيل على الإنكار إن مست إليه حاجة، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة، كقولك: خالق لما يشاء فاعل لما يريد أدعاء، وأما لأن الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره، كقولهم:"نعم الرجل زيد" على قول من يرى أصل الكلام"نعم الرجل هو زيد"، وأما الأغراض سوى ما ذكر مناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات ليهتدي على أمثالها إلا العقل السليم والطبع المستقيم وقلَّمَا ملك الحكم هناك شيء غيرهما»[2].

و"السكاكي" لا يلقي لنا كلامًا من غير أي شواهد تزيد ما قصد إليه وضوحًا، بل يردف ذلك بأمثلة وشواهد مختلفة، فعلى سبيل المثال يأتي في الفن الثاني بأمثلة منها:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلتُ عَلِيلُ سهَر دَائمٌ وحَزْنٌ طَوِيلُ.

كيف تجد الحكم إذا لم يقل "أنا عليل"، وفي مثل قوله حين شكا ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنَ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَدَى بِسَرِيعِ.

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم ، ص 175.

[2] المرجع نفسه ، ص 176.

حَرِيـــصٌ عَلَـــى الدُّنيَـــا مُضِيـــعٌ لِدِينِـــهِ وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيعِ.

حيث لم يقل: هو سريع، وفي مثل قوله:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَت مَنِيّتِي أَيَادِيَ لَمْ تَمْنُن وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ

فَتًى غَيْرُ مَحْجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ولا مَظهرَ الشَّكْوَى إِذَا النَعْلُ زَلَّتِ [1]

إذ لم يقل هو فتى، وفي مثل قوله:

أضَاءَتْ لَهُـــمْ أحْسَابُهُـــمْ وَوُجُوهُهُـــمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظّمَ الجَزَعَ ثَاقِبُهْ.

نُجُومُ سَمَـــاءٍ كُلَّمَـــا انْقَـــضَ كَوْكَـــبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهْ.

حين لم يقل هم "نجوم سماء"[2].

في الأبيات التي ذكرها يبيّن لنا أنّ السياق قد يتطلب حذف المسند إليه، أي إن الحذف والذكر وغيرها يكون بحسب السياق وبحسب مقتضيات الحال، فإن كان السياق يقتضي الحذف بأن كان المحذوف لا داعي لذكره فالحذف أفضل.

وفي الفن الثالث، تحدث عما يعرض إلى المسند من أحوال ومقتضيات، كالذكر والحذف وغيرهما، أو كما يقول هو: « من كونه متروكا تارة وغير متروك تارة أخرى، ومن كونه مفردا أو جملة، وفي إفراده من كونه، فعلا، نحو: قام زيدٌ، ويقومُ وسيقومُ، أو اسمًا منكرًا أو معرفًا من جملة المعرفات، مقيدا كل من ذلك بنوع قيد، نحو:

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص 176 -177.

[2] المرجع نفسه ، ن ص.

ضربت يوم الجمعة، وزيد رجل عالم، وعمرو أخوك الطويل، أو غير مقيد، أو في كونه: جملة، من كونها اسمية أو فعلية، أو شرطية أو ظرفية، ومن كونه: مؤخرا أو مقدّما، حتى يتهيّأ لك أن يتّسم لكل مقام بسمته، وأن يجري إلى حد مقتضاه على أقوم سمته»[1].

الملاحظ أنّ: المسند مثل الخبر أو الفعل قد يحذف وقد يذكر بحسب السياق أو مقتضيات الحال بتعبير "السكاكي".

ويسرد لنا عددًا من الحالات مع أمثلتها، ويكفي أن أشير إلى حالة واحدة هي:

الحذف أي حذف المسند، فالحذف في هذه الحالة ليس اعتباطًا ولا بحسب الهوى المحض، بل له أسباب ودواع، أو أغراض، كما يقول "السكاكي"، فمن ذلك: " إتباع الاستعمال،أو حالا سدّ مسدّه، كقولهم:"ضربني زيدًا قائما" و"أكثر شربي السّويق ملتويًا" و"أخطب ما يكون الأمير قائمًا" (...) وإمّا قصد الاختصار والاحتراز عن العبث كما إذا قلت: "خرجتُ فإذا زيدٌ"، أو قلت: "زيد منطلقٌ وعمرو"، وقوله، عز من قائل: ﴿ **قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ** ﴾سورة الحج آية 72.

إذا حملته: على تقدير النار شر من ذلكم، وأما ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث، كنحو قوله:

قالـــت؛ وقـــد رأت اصـــفراري: مـــن بـــه؟ وتنهـــدتْ، فأجبتهـــا: المتنهـــدُ

إذا حمل على تقدير المتنهد هو: المطالب، دون: هو المتنهدُ[2]

[1] السكاكي، مفتاح العلوم ، ص ص 205-206.

[2] المرجع نفسه، ص 206.

إلى آخر هذه الأغراض، وما أشرنا إليه من أغراض حذف المسند وأمثلته كاف لتبيين منهج "السكاكي" وكيفية اشتغاله في هذا المنحى البلاغي، على أنه يذكر في هذه النقطة أغراضًا أخرى كاستواء الحذف والذكر، أو كخروج ذكره على ما ليس بالمراد، لاختبار السامع هل يتنبه عند قرائن الأحوال، أو تكثير الفائدة. وهو يمثل لكل ذلك بأمثلة أيضا، أمّا الفصل الرابع فخصصه لاعتبارات الوصل والفصل والإيجاز والإطناب، ففي الوصل والفصل يقول: « اعلم أن تمييز موضع العطف من غير موضعه في الجمل كنحو: أن تذكر معطوفا بعضها على بعض تارة، ومتروكا العطف بينها تارة أخرى، هو الأصل في هذا الفن. ويقسم الجمل من منظور الوصل إلى قسمين: القسم الأول قريب ويكون بعطف جملة على جملة بالواو وغيرها، ويشترط أن يكون المعطوف عليها لها محل من الإعراب والقسم الثاني بعيد ويعطف على جملة لا محل لها من الإعراب»[1].

ويتضح من تناول "السكاكي" لهذا المبحث أنه ينطلق منطلقا نحويا صرفا عماده الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب. غير أنّه علل هذا الصنيع بأسباب ثلاثة، فيقول:

« و السبب في أن قرب القريب وبعد البعيد هو أن العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة:أحدها الموضع الصالح له من حيث الوضع، وثانيها فائدته، ثالثها وجه كونه مقبولا لا مردودًا».[2]

ثم يفصل هذا التعليل فيطيل، وأجد نفسي مجبرة على سرد كلامه لأهميته في هذه النقطة، على النحو الآتي: وأنت إذا أتقنت معاني الفاء، وثم، وحتى، ولا، وبل، ولكن، و أو، وأم، و أما، وأي" على قولي حصلت لك الثلاثة لدلالة كل منها على معنى محصل مستدع من الجمل بينا مخصوصا مشتملا على فائدته وكونه مقبولا هناك وكذلك إذا أتقنت أن الإعراب صنفان لا غير صنف ليس يتبع وصنف تبِع، وأيقنت أن الصنف الثاني منحصر في تلك الأنواع الخمسة البدل والوصف والبيان والتأكيد، وإتباع الثاني الأول في الإعراب بتوسط حرف

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 249.

[2] المرجع نفسه، ص 250.

وعلمت كون المتبوع من نوع البدل في حكم المنحى والمضرب عنه بما تسمع أئمة النحو، رضي الله عنهم، يقولون:« البدل في حكم تنحية المبدل منه ويصون بتصريح بل في قسمة الغلطي، وعلمت في الوصف والبيان والتأكيد أن التابع فيها هو المتبوع، فالعالم في: زيد العالم، عندك ليس غير زيد، وعمرو في: أخوك عمرو، عندي ليس غير أخوك ،ونفسه في: جاء خالد نفسه، ليس غير خالد، ثم رجعت فتحققت أن الواو يستدعي معناه أنْ لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه، لامتناع أن يقال: جاء زيد وزيد، وأن يكون زيد الثاني هو زيد الأول، حصل لك أن الصنف الأول ليس موضعًا للعطف بأي حرف كان من حروف العطف لفوات شرط العطف فيه، وهو تقدم المتبوع. ولم يذهب عليك أن نحو: جاء وزيد عرفت فعمرًا، و: "أتاني خالد وراكبًا"، وما جرى هذا المجرى غير صحيح، وأن نحو قوله:"عليك ورحمة الله السلام"، يلزم أن يكون عديم النظير، وأن لا يسوغه إلا نية التقديم والتأخير...»[1].

فـ"السكاكي" هنا يلتمس سببًا في جعل الإعراب محورًا مهما يعتمد عليه في الوصل والفصل؛ فكما أنّ البدل، على سبيل المثال مرتبط بالمبدل منه وأن هذه العلاقة الإعرابية بينهما هي التي وحدّت بينهما، فكذلك العطف بالواو أو بغيرها: فالإعراب بسبب للوصل بين الجمل. هذه هي القضايا التي يتحدث عنها "السكاكي" في جريان الكلام على مقتضى الظاهر، وهو حديث يدمج فيه الكلام عن السياق المقالي، حيث أشار إلى التلاؤم بين الكلمات، وحين ذكر مبحث الفصل والوصل، والسياق المقامي حين أشار إلى حالات المتكلم وأوضاعه وحالاته.

هذا الحديث عن السياق عند "السكاكي" من خلال إجراء الكلام على مقتضى الظاهر، وسيظهر في القرن العشرين ميلادي(20م) لدى بعض فلاسفة اللغة الغربيين ومن أبرزهم "بول جرايس"، الذي تحدث عن

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ن ص.

مبادئ التعاون وهذا يذكرنا بخروج الكلام على مقتضى الظاهر،وحديث "بول جرايس" عن الاستلزام الحواري يشبه تماما حديث "السكاكي" حول خروج الكلام عن مقتضى الظاهر لأن الاستلزام الحواري خرقا لمبدأ التعاون.

غير أنا "السكاكي" بعد أن يورد كل هذا، يشير في مبحث موالٍ إلى خروج الكلام على خلاف مقتضى الحال أو مقتضى الظاهر؛ كما يقول أحيانا وهو ما سيكون مدار الحديث في المبحث الثاني.

خروج الكلام عن خلاف مقتضى الظاهر:

هكذا تحدث السكاكي عن إجراء الكلام وفق مقتضى الظاهر، وهو حديث انطلق فيه من فكرة السياق ومراعاة المقام كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبعد أن يناقش كل ذلك، يعرض إلى مسألة أخرى هي أن المتكلم البليغ قد يخالف تلك القواعد أي إجراء الكلام على مقتضى الظاهر، ويخرج عن ذلك فيجري الكلام على خلاف ما يقتضيه الظاهر، فيقول:

« ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية ويلازم فائدتها علمًا محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيلة بوجوه مختلفة»[1].

"المفلقون" أي: الفصحاء والبلغاء الذين يسحرون الناس بأساليبهم ويغووهم بطرق التعبير، كثيرا ما يعبرون بطرق غير مباشرة فيُخْرِجُونَ الأساليب عن مقاصدها الحرفية إلى أغراض جديدة أو يضمنون الأساليب معاني أساليب أخرى حسب المخاطب والغايات التي يتغياها، المتكلمون فيعبرون بالخبر مكان الإنشاء، والإنشاء مكان الخبر، ويضمنون الاستفهام مثلا معنى التحقير أو الاستهزاء أو الطلب...، والأمر معاني التمني أو الدعاء، أو الالتماس أو النهي، وقد يضعون المضمر مكان الظاهر أو الظاهر مكان المضمر، ويعبرون عن المستقبل بلفظ

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 171.

الماضي، أو الماضي بلفظ المستقبل، وهكذا يتصرفون في كلامهم حسب ما تقتضيه البلاغة والمقامات المتعددة التي تكتنف الخطابات المختلفة.

و "السكاكي" بعد ذلك، لا يلقي كلامه على عواهنه خلوًا من أي دليل، بل يمثّل على كل ذلك بأمثلة من القرآن الكريم، والشعر العربي، فمن ذلك قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [سورة البقرة الآية :102]

ويعلق السكاكي على ذلك بالقول: "كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم، ونظيره في النفي والإثبات﴿ **وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ** ﴾ [سورة الأنفال، الآية 17].

ومن ذلك أن العرب تنزل غير السائل منزلة السائل لاعتبارات، يقول"السكاكي":« وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا، مقام من يسأل، فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما، وإنّما يصبون لهما في قالب واحد، إذا كانوا قدموا إليه ما يلوح مثله للنفس اليَقظى بحكم ذلك الخبر، فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير، يتميل بين أقدام للتلويح، ،وأحجام لعدم التصريح، فيخرجون الجملة إليه مصدرة بـ"أن"، ويرون سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات، من كمال البلاغة وإصابة المحز، أو ما ترى بشارًا كيف سلكهُ في رائيته:

بَكّرَا صَاحِبيَّ قَبْلَ الهَجِيرِ إنّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبكيرِ [1]

وفي التنزيل ﴿ **وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ** ﴾سورة المؤمنون الآية 27.

وكذا: ﴿ **وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ** ﴾ [سورة يوسف، الآية:53] نلحظ هاهنا أنّ هناك جملتين، الجملة الأولى (وما أبرىء نفسي)، وهي جملة خبريّة، والجملة الثانية(إنّ النفس لأمارة بالسّوء)، وهي أيضا

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص 172-173.

جملة خبريّة، نلحظ أنّ الجملة الثانية كأنّها أجابت عن سؤال أثارته الجملة الأولى(وما أبرىء نفسي)، إذ يمكن أن يُستغنى عن العاطف إذا كانت الجملة الثانية واقعة من الجملة الأولى موقع الجواب عن السؤال المقدّر.

وكذا: ﴿ **وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ**﴾، [سورة التوبة، الآية 103].

وقد ينزل المنكر منزلة غير المنكر، وقد سبق أن المنكر بحاجة إلى تأكيد الكلام له على حسب درجة إنكاره، ولكن قد ينزل هذا المنكر منزلة غير المنكر لدواعٍ يقتضيها السياق، فمن ذلك ما أشار إليه "السكاكي "، «ويقلبون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا تأمله ارتدع عن الإنكار، فيقولون لمنكر الإسلام: الإسلام حق»[1]، وقوله جل وعلا في حق القرآن:﴿ **لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾سورة البقرة الآية 2.

والذي يقصد إليه السكاكي هنا أنّ المخاطبين منكرون أن الإسلام حق ويشكون في القرآن أو يرتابون فيه، وكان مقتضى الظاهر أن يلقى إليهم الكلام مؤكدا حسب درجة إنكارهم، غير أن السياق يقتضي تنزيل المخاطبين المنكرين منزلة غير المنكرين لأنّ شواهد الحال لو تأملوا في تلك الخطابات لارتدعوا عن الإنكار ولصدقوا الأدلة على أن الإسلام دين الحق، وأنّ الكتاب لا ريب فيه واضحة ولا تحتاج إلى إنكار أو ارتياب، ولذا نزلهم منزلة من لا ينكرون.

من خلال ما ذكرناه نستنتج أن كلا من الجرجاني و السكاكي اهتما بالباث أي المتكلم وكل منهما راعى المخاطب، بمعنى أن الكلام يكون على أقدار السامعين وأحوالهم واعتباراتهم، كما أشارا إلى القناة أي اللغة المستعملة، فاللغة لابدّ أن تكون ملائمة لأطراف العملية التواصلية من جميع الزوايا، وضوحا وذكرا وحذفا، ومساواة وإطنابا...وغيرها.

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 174.

المبحث الثاني: السياق في أعمال اللسانيين التداوليين

عُنِيَ التداوليّون بالسّياق عناية كبيرة، بل عدّوه حجر الزاوية في أي دراسة لسانية أو ذات صلة باللسانيات،يدل على ذلك التعريفات الكثيرة التي تنص على السياق أو تربطها بأجزاء من السياق؛ فالتداولية دراسة اللغة من خلال الاستعمال، والاستعمال سياق أو معرفة مقاصد المتكلمين.

ومنذ البداية ربط "تشارلز موريس" العلامات اللغوية بمفسريها فعرّف التداولية بأنّها:« جزء من السيمائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعمليها»[1].

وممّا هو معروف أنّ ثمة إرهاصات كثيرة شكلت منطلقات أساسية للدراسات التداولية، وهذه الإرهاصات كانت على يد عدد من فلاسفة اللغة وفقهائِها، ولاسيما في جامعتي "كامبردج وأكسفورد" ومن أهم هؤلاء العلماء "**لودفيغ فيتغنشتاين**" و"**جون سورل**" و"**جون أوستين**".

«ليست التداولية وليدة النصف الثاني من القرن الماضي، بل هي قديمة قدم العلم نفسه، وقد كتب "**بريجيت نرليش "و "دافيد د. كلارك"** مقالة عنوانها المترجم:" **التداوليات** قبل أوستين: واقع أم تهيّؤ؟ و انتهيا إلى خاتمة مفادها أنّ التداولية لم تكن محض وهم توهم بل كانت واقعة محتملة».[2]

فعلى سبيل المثال، كتب **ريد"Reid**" أن أرسطو كان على حق عندما قال: "إلى جانب ذلك النوع من الكلام المسمى (القضية)، التي هي دائمًا إمّا صادقة أو كاذبة، نجد أنواعا أخرى لا تكـون صادقا أو كاذبة مثـل

---

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد، علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986، ص 8.

[2] بريجيت نرليش، دافيد د.كلارك، التداوليات قبل أوستين، تر: حافظ إسماعيل، ضمن كتاب تساؤلات التداولية و تحليل الخطاب، كنوز المعرفة، ط1 ،2016م، ص 23.

الدعاء والتمني، والتي يمكن أن نضيف إليها الاستفهام و الطلب والوعد والعقد وقضايا أخرى كثيرة"[1].

1- السياق عند لودفيغ فيتغنشتاين:

من الأفكار البارزة التي وضعها" **فيتغنشتاين**" طبيعة اللغة، وأنّها لعبة، ونستطيع أن نستنشف نظرته للسياق من خلال فهم هذه الطبيعة للغة عنده.

إنَّ اللعب أنواع، هناك لعبة كرة القدم، ولعبة السلة والورق والتنس...الخ، وعلى الرغم من أن هذه يجمعها الاسم لعبة غير أننا لا نستطيع أن نجد قاسما مشتركا بينها، وفي ذلك يقول "**فيتغنشتاين**": "لا تفكر بل أنظر" هل تتفق أنواع اللعب جميعا في عنصر التسلية أو فكرة الكسب والخسارة أو فكرة التنافس؟ وهل تعتمد على المهارة أم على الحظ؟ وما الفرق بين المهارة في لعبة التنس والشطرنج؟ لا نجد صفة واحدة تشترك فيها كل أنواع اللعب،وإنّما نجد لوحة معقدة من التشابهات يتداخل بعضها في بعض وتندرج بعضها في بعض»[2].

اللغة ومفرداتها تؤلف لعبة بهذا المعنى الذي يتحدث عنه "**فيتغنشتاين**"، فلا توجد وظيفة واحدة محددة تؤديها كل الجمل، كما أن الكلمة المفردة لا معنى محدد لها في كل السياقات، بل يتغير معناها في كل سياق، وليس ثمة شيء مشترك بين معاني الكلمة. « ويشبه **فيتغنشتاين** هذه الحالة بصندوق النجار الذي يحوي أدوات كثيرة (شاكوش، مسمار، مسطرة، مسامير، مفك...)، غير أن الأداة الواحدة لا تستخدم لوظيفة واحدة فقط، بل يمكن أن تقوم بعدة وظائف وهكذا كلمات اللغة».[3]

طالما هو يقول ليس للجملة معنى محدد وليس للكلمة معنى محدد واللغة لعبة، وهذا يعني أن طريقة الاستعمال هي من تحدد المعنى، فليست اللغة منطقا صارما يتحدد مسبقا وإنما السياق هو من يحدد ذلك.

---

[1] بريجيت نرليش، دافيد د.كلارك، التداوليات قبل أوستين، ص 24.

[2] محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1405هـ، 1985م، ص 55.

[3] المرجع نفسه، ص55.

و يتجلى الأمر أكثر فيما يخص لعبة اللغة مؤلفا كتابا في فلسفة اللغة، ويضيف ثلاث نقط، الأولى: أن تقرير الواقع ليس هو الوظيفة الوحيدة للغة، بل للغة وظائف أخرى، مثل: إعطاء الأوامر، التعبير عن الرغبات، إلقاء الأسئلة، تقديم الشكر...الخ، والثانية أن في قول **فيتغنشتاين** إن اللغة لعبة تنطوي على صورة حياة "**form of life**" ويوضح ذلك بتشبيه حين قال: أفرض أن قبيلة منعزلة في منطقة نائية تعودت استخدام اللغة لوصف حوادث حدثت بالفعل أو للتعبير الصادق عن رغبات أفرادها ومطالبها، وأن أفرادها قوم لا يكذبون ولا يفترضون مواقف لم تحدث فعلا، فهؤلاء لن يفهموا كل وظائف اللغة، لو قلت لهم قصة خيالية أو قمت بقص قصة غريبة لم تحدث، ثم استغرقت في الضحك، فإن أفراد القبيلة سيصابون بذهول ولن يعرفوا ماذا يفعلون وكيف يستجيبون لك، لم تنقصهم الكلمات إنّما ينقصهم الاستجابة الناشئة عن لعبة اللغة.[1]

و النقطة الثالثة في معنى اللغة لعبة أي إن اللغة ليست حساب منطقيا دقيقا، وكل كلمة لها معنى محدد لا يتغير في كل السياقات، بل الكلمة وحتى الجملة يتغير معناها بحسب كل سياق تردان فيه، وبين تعدد الاستخدامات للكلمة والجملة تشابه أسري، فالكلمة مطاطة قد يتسع استخدامها أو يضيق بحسب الحاجة وظروف الاستعمال[2].

كما أنّه يرى أنّ الكلمات التي تبدو لنا معانيها متقاربة لا تملك معنى محددا يمكن بموجبه أن يقال إنّ أحد هذه المعاني هو جوهر الكلمة أو معناها الأصلي، بل تتشابه المعاني كما تتشابه أفراد الأسرة الواحدة، وجود جوهر في تعريف الماهيّة، كما انّه يتضمن تهميشا واضحا للتقاليد المنطقيّة والفلسفيّة التي تفرق بين الجوهر والعرض، وتقسم اللوازم إلى ذاتية وعرضيّة.[3]

---

[1] محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص ص 56-57.

[3] محمد محمد يونس علي، نظرية الاستعمال اللغوي عند ابن تيمية وفيتغنشتاين: دراسة لسانية، مجلة جامعة القرى لعلوم اللغات و آدابهم، العدد عشر، رجب 1473 مايو ، 2016، ص328.

فمفهوم اللعبة عند "**لودفيغ فيتغنشتاين**"، مفهوم مرن يكتنفه شيء من الغموض، يشمل لعب الورق، لعب التنس، لعبة كرة القدم...الخ، وهي ألعاب مختلفة لها جوهر واحد يسوّغ توحيد ماهيّتها في مفهوم واحد، «وذكر أنّ دراسة ألعاب اللغة هي دراسة الأشكال البدائية للغة أو اللغات. و استخدم المصطلح أحيانا للدلالة على بعض ما يعرف عند غيره بأفعال الكلام وما أشبهها، وقد مثّل لذلك بإصدار الأوامر وامتثالها، و وصف مظهر شيء ما، و الإبلاغ عن حادثة، و التحقيق في حادثة، و تأليف قصة، و الاستفهام، و اللعن، و الشكر، و التحيّة، و الصلاة و غيرها ».[1]

يبدو أنّ اللغة لعبة كبيرة تشتمل على لعب صغيرة و هي القولات اللغوية التي تصدر عن متكلم اللغة في أي مقام تخاطبي، و قد عدّت تلك القولات ألعابا لغوية؛ لأنّها تشبه النقلات التي يقوم بها لاعبو الشطرنج مثلا ضمن اللعبة الكاملة، هنا أراد أن يبيّن أنّه مثلما تكتسب كل قطعة شطرنج مثلا أهميتها وموقعها و وظيفتها في إطار اللعبة نفسها، و ليس بوصفها علامة مشيرة إلى شيء ما، فكذلك كلمات اللغة، « فقد كان **فيتغنشتاين** كان حريصا على التقليل من أهمية الإشارة والتسمية في بيان المعاني، أو في تعلّم اللغة؛ لأنّ اللغة في رأيه ليست مجرد ألفاظ تستدعي صورا ذهنية، إنّها ضرب من النشاط الإنساني الذي يخلو من نمط اجتماعي، ولذلك نراه في ردّه على "**أوقيستين**"**Augustine**الذي يرى أنّ الطفل يتعلم اللغة بالتسمية و الإشارة يحتج بأنّه عندما يخبر المرء شخصا آخر مشيرا إلى أحد قطع الشطرنج: هذا هو الملك، فإن هذا الإخبار لا يقول شيئا عن استعمال هذه القطعة ما لم يكن المخَبر يعرف قواعد اللعبة حتى النهاية، وعلاوة على ذلك فإنّ الإشارة يكتنفها لبس متأصّل، إذ كيف نميّز عندما يشير المتكلم إلى شيء إن كان يقصد شكله أو لونه أو عدده».[2]

[1] محمد محمد يونس علي، نظرية الاستعمال اللغوي عند ابن تيمية وفيتغنشتاين، ص328.

[2] المرجع نفسه، ص ص329.

إذن، فتعلّم اللغة يحدث سياقيّا في المقامات التخاطبيّة الطبيعيّة وليس بمعزل عنها، فالكلمات تستمد معانيها من سياقاتها اللغوية وليس مما تشير إليه في الخارج. «إذ لا يمكن الفصل بين اللفظ بوصفه اسما أو مشيرا وبين المعنى بوصفه مسمى أو مشارا إليه، بل ينبغي أن ينظر إليه على أنّه علامة في علاقة ائتلافيّة مع غيرها من العلامات المؤتلفة معها في المقامات التخاطبيّة».[1]

أمّا إذا حاولنا أن نجرّد الكلمة من سياقاتها، ونعزو لها معنى خارج السياق، فإنّنا سنخفق في فهم معناها، وهذا ما يفعله الفلاسفة حين يحاولون البحث عن كلمة "المعرفة" مثلا، فينزعون الكلمة من استعمالاتها اللغوية وينظرون إليها نظرة تجريدية ميتافيزيقية، ولكن الفهم الصحيح لمعنى هذه الكلمة يقتضي أن نسأل أنفسنا " هل سبق أن استعملت هذه الكلمة بهذه الطريقة في لعبة اللغة التي هي موطنها الأصلي؟" والحل الذي يقترحه هو أن نعيد الكلمة من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها اليومي، أي من الاستعمال الفلسفي إلى الاستعمال اللغوي؛ لأنّ اللغة هي النموذج، وهي المرجع الشرعي المهيمن على معان الكلمات.[2]

فعندما يقتصر تفكيرنا في معرفة المعنى من خلال تصور جوهره فقط، فلن نحصل على مفهوم مجمل له، «وذلك لأنّ ذلك التصوّر يقوم على ضرب من التجريد، وهو عملية جارحة عن اللعب اللغويّة، والحل الذي قدّمه "**فيتغنشتاين**" هو أنّك إذا أردت أن تعرف معنى كلمة"**good**" فما عليك إلا أن تسأل نفسك: إلى أي الأمثلة تنتمي هذه الكلمة؟ وفي أي لعبة لغوية هي؟ فإن فعلت فسيتيسّر لك أن تدرك ضرورة أن يكون للكلمة أسرة من المعاني».[3]

---

[1] محمد محمد يونس علي، نظرية الاستعمال اللغوي عند ابن تيمية وفيتغنشتاين، ص333.

[2] المرجع نفسه، ن ص.

[3] المرجع نفسه، ص 331-332.

نستنتج من خلال ما ذكرناه، أنّ هناك وجه الشبه بين اللغة واللعبة يبدو في كونهما نظامين محكومين بالقواعد تقل فيهما السّمة الإشاريّة للعناصر المكوّنة للنظام، وتبرز فيهما الصبغة البنيوية والوظيفية لتلك العناصر، كما أنّه يعتقد أنّ الوجود الخارجي للأشياء مقيّد بالصفات والعلاقات التي تربط بين تلك الأشياء إذ؛ يربط بين التقييد الخارجي للموجودات في العالم الخارجي ، والتقييد اللغوي في الاستعمال، فكلاهما يمكن النظر إليه على أنّه سياق للأشياء، فترتّب على ذلك اعتقاده أنّ الكلمة المفردة ليس لها معنى خارج التركيب اللغوي، و أنّ السياق بنوعيه الداخلي والخارجي هو المنبع الوحيد للإفادة،و أنّ شرعيّة الإفادة مستمدة من الاستعمال الفعلي للكلمات.[1]

2- السياق عند "جون أوستين" "وجون سورل"

من الطبيعي أن يجعل "**جون أوستين**" و"**جون سورل**" السياق محور اهتمامها، ذلك أنهما نذرا أنفسهما لدراسة اللغة في الاستعمال، أي اللغة في السياق، حتى إنّ البعض أطلق عليها " علم الاستعمال اللغوي"[2].

و السبب أنّها لا تدرس اللغة المجردة، بل اللغة في سياقات استعمالها، وما يكتنف هذه السياقات من أطراف العملية التخاطبية وظروف إنتاج القول وظروف تقبّله.

« و أفعال الكلام، بما أنّها تتأطر تحت علم أوسع هو: التداولية، فإنها تهتم بدراسة الفعل الكلامي، وكيفية إنتاجه من لدن المتكلم وفهمه من لدن المتلقي في إطار موقف كلامي ملموس ومحدد»[3].

---

[1]، محمد محمد يونس علي، نظرية الاستعمال اللغوي عند ابن تيمية وفيتغنشتاين، ص 336.

[2] ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص 17.

[3] سامية بن يامنة، سياق الحال في الفعل الكلامي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الأدب واللغات والفنون، جامعة وهران، سنة 1432-1433هـ، م ل2011م-2012، ع ص 353،ص 98.

و هذا التطور والتخصص في الدراسة اللغوية التداولية كان بفضل علماء بارزين أفاضوا في مباحث هذا الحقل؛ منهم "**جون أوستينAustin**"و"**جون سورلSearle**" و"**بول جرايسGrice**"، وغيرهم الذين استطاعوا بلورة الدراسة التداولية ضمن مفاهيم متنوعة ظل فيها "**السياق**" بمعطياته الخارجية مركز استلهام لمختلف الموضوعات،« وقد صنف "**هانسونHanson**" مختلف الاتجاهات التداولية انطلاقا من السياق إلى ثلاثة درجات:

- **تداولية الدرجة الأولى**: وتتمثل في دراسة الرموز الإشارية، يتجلى السياق هاهنا في الاهتمام بالمتخاطبين ومحدّدات الزمان والمكان .
- **تداولية الدرجة الثانية**: وتهتم بدراسة طريقة تعبير القضايا، في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها، ويمتد السياق هنا إلى ما يحدس به المخاطبون؛ أنه سياق الأخبار والاعتقادات المتقاسمة، لا السياق الذهني .
- **تداولية الدرجة الثالثة**: وتتمثل في نظرية أفعال الكلام، ويتعلق الأمر فيها بمعرفة ما تم من خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية، ومفهوم السياق هاهنا غني جدا ضمن هذه الدراسة ».[1]

باعتباره يسهم في ضبط الكثير من القضايا التي تقوم عليه، وقد تبلورت ضمن نظريات خاصة كنظرية الأفعال الكلامية، نظرية الملائمة، والاقتضاء...وغيرها.

و تؤكد نظرية "أفعال الكلام" أن العبارات اللغوية لا تنقل مضامين مجردة، وإنّما تختلف مضامينها حسب عدة عوامل، منها السّياق، بالإضافة إلى ظروف وعوامل أخرى تتدخل في تحديد دلالة اللفظ وقوته. ومن المعروف أن "**جون أوستين**" بدأ تناوله لأفعال الكلام بالملفوظات الإنجازية، ثم ما لبث أن أدخل الملفوظات التقريرية؛ بعدما تبين له أن بعض الجمل التي ظاهرها الوصف قد تتضمن ألفاظ إنجازية.

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص ص38-39.

« و يجب أن نشير إلى أنّ التحليل اللغوي الذي اعتمده "**جون أوستين**" في اكتشاف الأفعال الكلامية وتصنيفها يقوم على دعامتين أساسيتين:

أ–القصدية: وشكلت الأساس الذي انبنت عليه نظرية الأفعال الكلامية، وتتجلى انطلاقا من الربط بين العبارات اللغوية وغرض المتكلم أو مقصده من الفعل الكلامي، فكل فعل كلامي يقوم على قصد معين وله تأثير ودور في ضبط القوة الإنجازية المرادة.

إذ، ترتبط هذه القصدية بالحال الذي يتشكل فيه الفعل الكلامي؛ فعن طريقه يتبين للمنطوق الواحد مثل:"لا تأت" هل يقصد المتكلم النهي فقط أم التهديد أم التحذير، أو غيرها من المقاصد التي لا تنكشف إلا باعتماد معطيات الحال ككل في تعيين القوة الإنجازية.

ب– السياق العام بأنواعه: أي السياق الذي يجري فيه القول؛ "سياق الحال"، بكل معطياته الثقافية والاجتماعية والنفسية، وقد قرّر أوستين أن الأقوال تنتج ضمن سياقات محددة فتضحى دلالاتها جزءا لا يتجزأ من هذه السياقات».[1]

فنظرية الأفعال الكلامية لا تعتبر أنّ الوحدة الأساسية للتواصل الإنساني هي "الجملة"، بل هي "إنجاز" بعض أنماط الأفعال، وذلك انطلاقا من موقف معين.

«ومنذ البداية رسخ "**جون أوستين**" في تفكيره ثنائية:"الوصف/ الإنجاز"، فحدد " الجمل الوصفية" بأنّها تلك التي تصف حدثا ما أو حالة معينة دون "فعل"، أي إن هذه الجمل تنجز قولا وفعلا في الوقت نفسه»[2].

---

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص ص105-106.

[2] نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997م، ص 183.

و قد ميّز بين نوعين من الجمل عن طريق وضع مجموعة من المعايير منها ما هو مقامي، ومنها ما هو مقالي: تنصبّ المعايير المقاليّة على الجانب الشكلي للخطاب، ويتحتّم الاستجابة لها، حتى تكون الجملة من قبيل الإنجاز.

- « يجب أن تكون الجملة مشتملة على فعل من النوع الإخباري: أمر، نهي...

- يجب أن يكون زمن الفعل زمن المتكلم (الزمن الحاضر).

- يشترط في الجملة أن تكون مبنية للفاعل.

- يجب أن يكون قائل الجملة المتكلم المفرد»[1].

أمّا المعايير المقاميّة، فيمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

أ- ثنائية "صدق/كذب"، في مقابل " نجح / فشل": حيث يؤكد "**جون أوستين**" على أنّ معيار (صدق/ كذب) يشمل الجمل الوصفية فقط، فهي صادقة إن كانت المطابقة حاصلة بينها وبين ما تصفه، وكاذبة إن كانت غير ذلك، مثل:

- الشمس طالعة.

- هذا كتاب "الحيوان" للجاحظ.

فالجملة الأولى تكون صادقة إذا كانت (الشمس) في الواقع والخارج طالعة، وما لم تكن كذلك سمي الكلام كذبا، ونفس الشيء بالنسبة للجملة الثانية.

[1] أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1432هـ، 2011م، ص 82.

ب– أما الجمل الإنجازية فإنّها تخضع لمعيار (نجاح/ فشل)، ومن هنا نميز نوعين من الجمل:

- الجمل الإنجازية ذات القيد القوي.

- الجمل الإنجازية ذات القيد الضعيف.

فـالأولى تخضع في إنجازها لعادات ثقافية، محددة، مثل: " أنتِ طالق"، فلكي تكون الجملة ناجحة، يجب أن يكون المتلفظ بها هو الزوج، وأن يكون ذلك أمام شاهدين وأن يكون مسلما[1].

أمّا النوع الثاني من الجمل الإنجازية « فإنّه لا يخضع لقيود ثقافية معينة، مثل:" أوصي بما أملك من مالي لابني الأكبر"، فهذه الجملة لكي تكون "ناجحة" يكفي أن يكون مفهوم الوصيّة متعارفا عليه داخل الجماعة اللغوية».[2]و عليه، فإنّ هذا الشرط لا صلة له بأي قيود ثقافية، فشرطها شكلي فقط.

و قد كان هاجس "**جون أوستين**" في البداية هو التمييز أو فصل الجمل الوصفية عن الجمل الإنجازية، فالجمل الوصفية لديه تكتفي بوصف الأشياء انطلاقا من مدى مطابقتها للواقع، و بذلك فهي تخضع لمعيار الصدق و الكذب، أما الجملة الإنجازية فهي على عكس ذلك.

غير أنّه سيعدل عن هذا التصنيف في مرحلة لاحقة، إذ اعتبر أن معيار (نجاح/فشل) يمكن أن يطبق على الجمل الوصفية أيضا، وأنّ معيار (صدق/كذب) يمكن أن نقوِّمَ به الجمل الإنجازية، وعليه فقد خَلُصَ في مرحلة ثالثة من نظريته إلى تصوّر شامل أو إلى "نظرية الأفعال اللغوية العامة"، حيث يرى أنّ المتلفظ بأية جملة تنتمي إلى لغة طبيعية، فإنّه يقوم بثلاثة أنواع من الأفعال وهي:

---

[1] ينظر أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص ص 83-84.

(فعل القول، وفعل الإنجاز، والفعل التأثيري)[1]، كما يمكن القول إن أهم خاصية ميزت نظرية "**أوستين**" "**أوستين**" هو "التجاوز" حيث كان في كل مرة ينقُد فكرة ويأتي ببديل لها، فالعمل الأول هو الفعل الذي يتحقق ما إن تتلفظ بشيء ما؛أمّا الثاني فهو العمل الذي يتحقق بقولنا شيء ما، وأما الثالث فهو العمل الذي يتحقق نتيجة قولنا شيء ما « فالأب مثلا، وهو يقول: لابنه "نظف أسنانك" ينجز فعلين بصفة متزامنة، فهو ينجز فعلا قوليا يتمثل في نطقه بجملة "نظف أسنانك"، وينجز فعلا متضمنا في القول يتمثل في أمره ابنه بتنظيف أسنانه و الابن وهو يجيب "لا أشعر بالنعاس" ينجز ثلاثة أفعال هي:

- ✓ **الفعل القولي**: عندما ينطق بجملة "لا أشعر بالنعاس".
- ✓ **والفعل المتضمن في القول**: المتمثل في إخباره أو إثباته عدم الرغبة في النوم، وأخيرا ينجز الابن.
- ✓ **فعل التأثير بالقول**: المتمثل في الإقناع، بما أنّه يسعى إلى إقناع أبيه بإمهاله لتنظيف أسنانه بما أن النعاس لم يداعب أجفانه بعد ».[2]

و على هذا الأساس يتضح أن الحكم على الملفوظات لم يعد مرهونا بمعيار الصدق والكذب، وإنّما مداره حول الأثر الذي يحدثه فعل القول في المخاطب، فيكون فعل الإنجاز ناجحًا إذا استجاب المخاطَب، واقتنع بمقاصد المتكلم، كما قد يكون فاشلا حين يعجز المتكلم عن التأثير في المخَاطَب، فإنّه بهذا لا يقدِرُ على دفعه نحو التصديق والفعل والإنجاز.

جدول توضيحي يمثل: محددات السياق بين البلاغيين العرب و اللسانيين التداوليين:

---

[1] ينظر، صلاح الدين أشرقي، نظرية الأفعال اللغوية عند أوستن، صحيفة المثقف، العدد 5078، تاريخ الدخول، 2020/08/09، 14:05:am ،www.almothqaf.com.

[2] أن رويول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2003، ص ص 31-32.

السياق عند البلاغيين العرب	السياق عند اللسانيين التداوليين
1-الجرجاني يرى أن الكلمة خارج السياق لا معنى لها ولا تتصف بالقبح ولا بجودة، ولا يهتم بالمعنى وحده ،ولكنّه يرجع إلى ائتلاف اللفظ بالمعنى ودخولهما في تعبير واحد مرتبط بمقامه، فالسياق عنده هو نقطة البدء، وحديثه عن النّظم هو حديثه عن السياق لأنّه أراد من النّظم جلاء المعنى في كل مستوياته اللغوية و المقامية.	1- لودفيغ فيتغنشتاين يرى أنّ الكلمة خارج الاستعمال لا معنى لها ولا حياة للرمز خارج النظام، ويضيع المعنى حين تحتفل الكلمات، أي أنّ ليس للكلمة معنى واحد وإنّما عدد لا حصر له من المعاني بتعدد استخدام الكلمة في حياتنا اليومية (اللغة الطبيعيّة).
2- الجرجاني شيخ البلاغة، والبلاغة تحوم في فلك العلاقة بين اللفظ والمعنى، كما أنّه ينظر للقضية من زاوية فنيّة جمالية تذوقية.	2- فيتنغنشتاين أسس للتداولية فلسفيا والبلاغة تداولية بشكل ما- حسب ليش جوفري- كما أنّه ينظر للقضية من ناحية استعمالية أو منطقيّة استعمالية من خلال خوضه في العلاقة بين الأسماء والعالم.
3-الفكر العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/ الإنشاء)، وحديث البلاغيين العرب عن خروج الخبر إلى الإنشاء، وخروج الإنشاء إلى الخبر، وكذا خروج الإنشاء نفسه إلى أغراض بلاغيّة (الأمر يخرج إلى التحقير، التحذير).وهذا ما نجده عند السكاكي حين حصر قانون الطلب في خمسة أبواب: (التمني، الاستفهام، الأمر، النهي، النداء)، وأغراض أخرى تستشف من قصود المتكلم وأحوال السياق، حيث اعتبروا أنّ معرفة المعاني الأصليّة لكل أسلوب وما تخرج إليه من أغراض بلاغية تدرك من السياق.	3-يشبه إلى حدّ بعيد " الأفعال الكلامية عند المعاصرين، وهو تأكيد وإثبات على وجود هذه الظاهرة بمفهومها الحديث في الدراسات القديمة، وهي تتقاطع مع "جون أوستين" في تمييزه بين الأقوال الوصفية(الخبرية)، والأقوال الإنشائية (الإنجازية) من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم. ففي هذا المنحى دليل على وجود تقاطع معرفي بين هذه التنظيرات المتعلقة بالخبر والإنشاء وخروجهما إلى دلالات

من بين الشواهد التي يمكن الاعتداد بها في هذا الصدد مثلا، قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [سورة البقرة الآية 233].

في الآية الكريمة انتقال واضح من أسلوب الخبر إلى أسلوب الإنشاء وهو الأمر.

ومن الشواهد أيضا التي فيها خروج الخبر إلى الوعيد قوله تعالى:﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[سورة فصلت- الآية53].

الملاحظ على هذه الآية الكريمة أنّها لا تفيد الخبر وإنّما تخرج إلى الوعيد، وقد يخرج الخبر إلى التعظيم في قوله تعالى:﴿ سبحان الله﴾.[1]وأغراض أخرى تستشف من قصود المتكلم وأحوال السياق حيث اعتبروا أن معرفة المعاني الأصلية لكل أسلوب وما تخرج إليه من أغراض بلاغية تدرك من السياق.

ميزّ البلاغيون وخاصة النحويين بين الخبر والإنشاء، فهم كانوا على وعي بالجانب التداولي للغة، فجل دراستهم التداوليّة سلطت الضوء على أقطاب العملية التواصلية، واهتمامهم كان منصبا على المقامات التخاطبيّة، ومقاصد المتخاطبين، وهذا وأغراض أخرى، مع التصورات المتعلقة بتقسيم الفعل الكلامي إلى مباشر، حيث يعتبر هذا الأخير حامل لمفردات الغرض السياقي الفرعي، بحيث يتسنّى لنا الإتيان بجمل إنجازية غير مباشرة عندما تخرق شروط إجراءها على أصلها، وهذا ما نجده عند "جون سورل" في الأفعال الكلامية غير مباشرة حيث اعتبرها "أفعالا"تخالف فيها قوتها الإنجازية مراد المتكلم، وقد ذكر مثالا عن ذلك: « إذا قال رجل لرفيق له على المائدة:"هل تناولني الملح؟ فهذا فعل إنجازي غير مباشر، وقوته الإنجازية تدل على الاستفهام الذي يحتاج إلى جواب ومصدر، بدليل الاستفهام" هل"، لكنّ الاستفهام غيّر مراد المتكلم، بل هو طلب مهذب يؤدّي معنى فعل إنجازي مباشر هو:" ناولني الملح"».

يقصد بها الأقوال التي لا تتوفر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول، وهذا المقصود بخروج الأغراض البلاغية إلى دلالات فرعية تستشف من القرائن و الأحوال. و هذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ

[1] ينظر، واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، اللغات والفنون، جامعة وهران، 2011م، 2012م، ع ص355، ص 260 وما بعدها.

شبيه لما نلمسه في الدرس التداولي الحديث، ذاك أنّ علماء النحو الأقدمين قد أدركوا اللغة ليست «منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنّما فهموا منها أيضا أنّها لفظ معين يؤديه متكلم في مقام معين لأداء غرض تواصلي وإبلاغي معيّن».	على بعد النظر ودقة التصوير عندهم، والمبادئ التي تعتبر عند المعاصرين أسسا تداولية، مثل: مراعاة قصد المتكلم، أو غرضه من الخطاب، ومراعاة حال السامع، ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح الإفادة وهي الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب، والسياقات التي ينتج ضمنها الكلام ومدى نجاح التواصل اللغوي.
4- أضرب الخبر الثلاثة(الضرب الابتدائي، الضرب الطلبي، الضرب الإنكاري) عند البلاغيين من بينهم السكاكي، حين قسّموا الجمل إلى جمل خبرية، أي تحتمل الصدق أو الكذب، وأخرى إنشائية، أي لا تحتمل الصدق و الكذب. وحين قسموا الكلام وضعوا قسم شروط مقامية تتحكم في إنجازه . فالخبر يمكن إذا ما أجرى الكلام على غير أصله أن يخرج عن قصده إلى أغراض (كالتلويح و التجهيل)، أمّا بالنسبة للطلب يخرج إلى أغراض فرعية (كالإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد).	4- هذا يشبه حديث جون سورل عن الإخباريات التي تشمل الأفعال، و التّي تصف الواقع والأحداث في العالم الخارجي، و تخضع لمعيار الصدق والكذب، وكذا الأفعال الأدائية وهي التّي لا تخضع لمعيار الصدق والكذب، بل تكون موفقة أو غير موفقة (كالوصية، والاعتذار، الرهان). أمّا بمعايير "جون سورل" فيكون "الخبر" مندرجا ضمن التقريريات و"الغرض المتضمن في القول" لهذه المجموعة الكلامية هو "التقرير" لعلّ الجديد عند أوستين هو قوله: «أنّ الجمل الإنجازية لا تخضع لمعيار الصدق والكذب ولا تصف العالم، و لكنّها تطمح إلى تغييره».
5- إنّ المعايير التي اعتمدها البلاغيون العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء ما يلي:	5- وكل هذه الاعتبارات والمعايير، تنحوا نحو المسار التداولي الإستعمالي القائم على مبادئ تداولية

معيار قبول الصدق والكذب: يقوم على أساس أن الخبر هو ما يقبل الصدق أو الكذب، والإنشاء ما لا يقبل هذا المعيار.

معيار مطابقة النسبة الخارجية: باعتبار الخبر هو الكلام التام المفيد الذي يحوي في طياته معطيات تمت بصلة وثيقة بالنسب الخارجية.

معيار قصد المتكلم: اعتبر عدّة بلاغيين عرب أنّ قصد المتكلم من القرائن المساعدة التي يتم التمييز بفصلها بين الخبر والإنشاء فإن كان قصد المتكلم الإخبار فيصبح الأسلوب حينذاك خبريا، وإذا كان قصد المتكلم إيجاد النسبة الخارجية فهو الإنشاء.

معيار عدد النسب: إذ اعتبر نفر غير قليل من البلاغيين العرب أنّ الخبر ثلاث نسب (نسب كلامية، نسب ذهنية، نسب خارجية)،أمّا الإنشاء فينطوي على نسبتان فقط وهي: الكلامية والذهنية»[1].

واضحة، النسب الخارجية ومبدأ القصدية الذي شكل محور نظرية أفعال الكلام عند كل من "جون أوستين" و"جون سورل"،على أساس أنّ الفعل الكلامي ذو بعد قصدي، كما أنّ نجاحه محكوم بمعطيات وشروط خارجية عن النسق التركيبي.

الملاحظ أنّ الخبر هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديّا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن يطابق نسبته الخارجية.

أمّا الإنشاء: هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية.

أمّا بمعايير "جون سورل" فيكون "الخبر" مندرجا ضمن التقريريات و"الغرض المتضمن في القول" لهذه المجموعة الكلامية هو "التقرير".

أمّا "الإنشاء " فمندرج ضمن الأصناف الكلامية الأخرى (كالأمر، النهي،الاستفهام،

[1] ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص58 وما بعدها.

	والإيقاعيات (ألفاظ العقود)، البوحيّات (المدح والذم والتمني).[1]
6- ما سماه "السكاكي" بإجراء المعنى على الأصل.	6- يلتقي مع "بول جرايس" في ظاهرة الاستلزام الحواري(مبدأ التعاون).
7- أشار الجرجاني في دلائل الإعجاز وهو يعلق على هذا البيت من الشعر: قال لي: كيف أنت؟ قلت عليلُ سهرٌ دائم وحزن طويلُ. يقول الجرجاني: " لما كان في العادة إذا قيل للرجل" كيف أنت؟ قال: "عليلُ" أن يسأل ثانيا " ما بك"؟ و "ما علتك؟" قدر كأن قيل له ذلك، فأتى بقوله: "سهر دائم" جوابا عن هذا السؤال المفهوم من فحوى الحال"	7- يقابل هذا ما جاء به "بول جرايس" في (مبدأ التعاون)، ففي هذا الجواب خرق لقاعدة الكم، لأنّ من التعاون في الكلام والحوار: أن كثيرا مما يقع في حديث أو حوار يفهم بالاستنتاج والرجوع إلى السياق و"فحوى الحال".
8- هناك فرق بين نظرية النظم عند "عبد القاهر الجرجاني، فالنظم ما هو إلّا إدراك لتلك القواعد النحوية التي تنظم العلاقة الأسلوبية.	8- و السياق اللغوي(المتمثل في الأصوات والجمل) عند المحدثين، و المتمثل في العلاقة بين الوحدات اللغوية في السياق اللغوي أساسها البحث في الدلالة، فالسياق عامل أساسي في توضيح الدلالة، إذا ما كان هناك لبس أو غموض في المعنى المعجمي لكلمة ما.
9- عبارة "مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو المقام".	9- تسمى عند المحدثين سياق الموقف.
10- الوجوه البلاغية (التورية، الاستعارة، الإيجاز و	10-فسّرها "جرايس" بأنّها تستغل قاعدة النوع أو

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 81 وما بعدها.

الإطناب...). 11- الكناية عند البلاغيين العرب (السكاكي)	الكيف. 11- هي "الاستلزام الحواري" عند (بول جرايس) الذي يختار آليات للتعبير عن القصد أي: العلاقة بين الملفوظ(القول) و قصد المتكلم.

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أنّ :

- البلاغيين العرب يعتبرون السياق(المقام) مكون مساعد على فهم المعنى (يدخل في علاقة مع بنية القول في الكشف عن المعنى)، واهتموا بالقرائن الخارجية المحيطة بالكلام، والمعيار البلاغي النقدي "لكل مقام مقال".
- التداوليين يعتبرون السياق الجزء الأكبر والأساس في تحديد المعنى.
- البلاغيين منطلقاتهم إعرابية يربطون السياق(المقام) بالبنية النحوية، أي أنّهم يعتبرون السياق جزءا من البنية له ما يبرره إعرابيا، كما أنّ السياق عندهم ليس إلا مستوي من المستويات.
- التداوليين منطلقاتهم فلسفية، يعتبرون السياق خارج البنية ويفسرانه فلسفيا واجتماعيا.

و نستطيع أن نلخّص بعض المصطلحات بين البلاغيين القدماء واللسانيين المحدثين:

- استعمل المحدثون مصطلح (السياق اللغوي، أو السياق الداخلي) و(السياق العام)، وهو ذاته عند القدماء متمثل في عبارة (لكل مقام مقال) .
- ذكروا مصطلح (مبدأ التعاون) وهو نفسه (مراعاة أحوال المخاطبين) .
- واستعملوا مصطلح (الاستلزام الحواري) ليقابل (خروج الكلام على مقتضى الظاهر).

- (الأفعال الكلامية) هي الكناية عند القدماء، إذ قولك لصاحبك : (الجو باردٌ)، فيه طلب لغلق الشباك لكن بصورة غير مباشرة ، كما أن الأفعال الكلامية تحتمل معنيين: قريب وبعيد ، وهو ما تعطيه الكناية ، فقولهم : "فلانٌ كثير الرماد" ، قد يراد به أنه في الحقيقة كثير الرماد أي يشعل النار كثيرا، وقد يراد به المعنى البعيد، وهو كناية عن الكرم .
- مصطلح (نظرية النظم)، أو عبارة (لكل مقام مقال) عند القدماء قوبلت بمصطلحات عدة عند المحدثين (كالقصدية ، المقامية ، علم الاستعمال اللغوي) .
- الخبر والإنشاء قوبل عند المحدثين بـ: (الأفعال الإنجازية، وهي التي تبنى على الإنشاء الطلبي من مثل : (الأمر والنهي، استفهام، التمني)، أمّا الخبرية فهي: ما تضمنت الإخبار فسميّت المقامية عند المحدثين لأنّها تخضع للصدق والكذب .

خاتمـــة

على مشارف نهاية البحث، دائما تتحدد معالمه، حيث يمكن تحديد بعض النتائج المتوصل إليها، بعد أن خُضنا غمار "السياق بين البلاغة العربية و اللسانيات التداولية الحديثة "، وهذه أهمها:

1- سبْقُ الدرس اللّساني العربي القديم الدرس اللساني الغربي الحديث، في إشارته إلى أنّ فهم دلالات المعاني لا يقتصر على التركيب اللغوي فحسب، بل الأمر يتعداه إلى مراعاة قرائن وأحوال خارجية يجب استحضارها لفهم ملابسات المقال.

2- ليس هناك فرق بين المصطلح اللساني الغربي الحديث(سياق الحال)، وبين مصطلحات الدرس العربي القديم (مقتضى الحال، أو المقام أو الحال)، كلاهما مسميّان لقرائن غير لغوية متعددة ينوّعها الواقع الذي يعيشه الناطق باللغة.

3- علم البلاغة أكثر العلوم توظيفا لآلية سياق الحال وعناصره، من خلال بيان أن القواعد المشكّلة لعلم البلاغة باختلاف علومها الثلاث: (المعاني، البيان، البديع)، تتشكل من خلال الظروف والملابسات الخارجية.

4- كل من البلاغة والتداولية يعتمدان على طرفي الخطاب: (المتكلم والسامع) والنص المرسل.

5- اهتم البلاغيون بعناصر الرسالة اللغوية بكل أبعادها؛ مرسل، مستقبل، بيئة الخطاب،(السياق) وتحديد نظام الرسالة، وهم بهذا الأمر سبقوا اللسانيين التداوليين فيما قدموه من مصطلحات جديدة كالسياق،الاستلزام الحواري، الحجاج، وتفطنوا لظاهرة الأفعال الكلامية من خلال دراستهم لظاهرة (الخبر والإنشاء)، كما وضعوا معايير للتمييز بينهما، واختلفت هاته المعايير بين معايير تداولية ومنطقية.

وفي الأخير لا أدّعي أنّ هذه النتائج التي أثبتها في نهاية هذا البحث هي كل ما يمكن أن يثمر بحث بهذا العنوان وهذه المنهجية، وهذا الذي يجعلنا مستيقنين بوجود نقص وتقصير، سيأتي آخرون من بعدنا فيكمّلون هذا النقص ويسدّون هذا التقصير بمجهود أكمل وأكثر علمية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المعاجم:

1. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1، 1979م، ج1، ج2
2. زمخشري، أساس البلاغة، تح: مزيد نعيم، وشوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، ، 1419هـ، 1998م.
3. معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 1426هـ، 2005م.
4. منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي المصري)، لسان العرب، ج5، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1426م، 2005م.

الكتب:

1. ابتسام مرهون الصفّار، ناصر الحلاوي، محاضرات في تاريخ النقد عند العرب، منشورات العطّار، بغداد، ط1، 1435هـ، 2004م.
2. البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط 1، 1419 هـ ، 1998م، م3.
3. أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، (أبو جعفر)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظِ من أيّ التنزيل، وضع حواشيه، عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، م1.
4. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة لسان العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.

5. أحمد ياسوف، جماليات المفردة القرآنية في كتب الإعجاز والتفسير، دار المكتبي- دمشق، ط1، 1415هـ،1994م.

6. أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1432هـ، 2011م.

7. إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجيّة والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث،الأردن، د ط ،2006م.

8. آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل،تر:سيف الدين دغفوس وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2003م.

9. بدوى طبانه، قدامة بن جعفر والنقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، (مزيدة ومنقحة)، 1389هـ، 1969م.

10. بريجيت نرليش، دافيد د/كلارك، التداوليات قبل أوستين، تر: حافظ إسماعيل، ضمن كتاب تساؤلات التداولية و تحليل الخطاب، كنوز المعرفة، ط1 ،2016م.

11. بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، الناشر شمس، القاهرة، ط1، 2010م.

12. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ط4، 1994م.

13. خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، تونس، ط1421،1هـ،2001م،

14. ج.ب بروان، ج يول، تحليل الخطاب، تح: محمد لطفي الزليطني، منير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1418هـ، 1997م.

15. الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، ج6، دار الجيل، بيروت، د ط، 1996م،

16. الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998،

17. الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.

18. جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج4، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1394هـ، 1974م.

19. جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2016م.

20. جورج يول، التداولية، تر: قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م.

21. الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1992م.

22. حسين عبد القادر، المختصر في تاريخ البلاغة، دار غريب، القاهرة، د ط، 2001م.

23. حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1995،2م.

24. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع)،مر: عماد بسيوني زعلول، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1426هـ، 2005م.

25. الخفاجي، (بن سنان)، سّر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982م.

26. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع- جامعة سطيف- الجزائر، ط1، 2009م.

27. الدسوقي، محمد بن عرفه، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، دس.

28. سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1971م.

29. السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ 1987م.

30. شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ، 1964م.

31. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1119م.

32. الشيرازي البيضاوي، تح: محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418م.

33. طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، د س.

34. طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000م.

35. العباس(المعتصم ابن الرشيد العباسي)، البديع في البديع، ج22،دارجيل،ط1، 1990،1410م،.

36. عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها، وفنونها، دار القلم، الدار الشامية، بيروت،ج1، 1416،1م ،1996م .

37. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، م1، ط4، دس.

38. عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 2009م.

39. عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث- دراسة تحليلية للوظائف الصوتية و البنيوية و التركيبية في ضوء نظرية السياق، جامعة الأزهر، د ط، دس.

40. عبد النعيم خليل، نظريّة السياق بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007م.

41. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2004م.

42. عواطف كنوش المصطفى، الدلالة السياقيّة عند اللغويين، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ط1، 2007م.

43. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر، سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986م.

44. فيليب بلانشيه ، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط1، 2007م.

45. كمال بشر، فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2003م.

46. محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م.

47. محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد ،الانتشار العربي، بيروت، ط1، 2006م.

48. مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 1984م.

49. محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م،

50. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2014م.

51. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د س.

52. محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د ط ، 1405هـ، 1985م،.

53. مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.

54. منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2001م.

55. موسى بن محمد (بن موسى بن يوسف)، التحفة القُلَيْبِيّة في حل الحموليّة في غريب القرآن الكريم، تح كامل محمد عُوَيْضة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط،.

56. نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، كلية الآداب، جامعة حلوان، ط2، 1424هـ،2013م .

57. نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، الجزائر، د ط، 2003م.

58. نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997م.

59. نوار سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م.

60. الهاشمي(أحمد بن إبراهيم بن مصطفى)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ج1، ضبط، د/ يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت ، د ط، د س.

61. هلال العسكري، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تح: علي محمد البجاوي، محمد الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة المصرية، بيروت، د ط، 1986م،.

الأطروحات والرسائل:

1. ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطّلحي، دلالة السياق، قسم الدراسات العليا فرع اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، م1، 1423هـ.
2. سامية بن يامنة، سياق الحال في الفعل الكلامي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الأدب واللغات والفنون، جامعة وهران، سنة 1432-1433هـ، م ل2011م-2012.
3. عبد القادر سلامي، سياق الحال وبعض شواهده من القرآن و السنّة والسّيرة والمعجم، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تلمسان- الجزائر، 2011/5م.
4. مراد عبد حسن أحمد، دلالة المقام في المتشابه اللفظي من القرآن الكريم، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2019م.
5. واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، اللغات والفنون، جامعة وهران، 2011م، 2012م.

المجلات:

1. باديس لهويمل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد9، 2013م.
2. محمد محمد يونس علي، نظرية الاستعمال اللغوي عند ابن تيمية و فيتغنشتاين: دراسة لسانية، مجلة جامعة القرى لعلوم اللغات و آدابهم، العدد عشر، رجب 1473 مايو ، 2016م.
3. مزايتي مريم، التداولية نشأة المفاهيم والتصورات، مجلة إشكالات، دورية نصف سنة محكمة تصدر عن معهد الآداب واللغات- الجزائر- العدد 8/ ديسمبر 2015م.

الموقع الالكتروني:

1. أسامة عبد العزيز جاب الله، السياق في الدراسات البلاغية والأصولية، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، 14 /2020/02.
2. سمير إبراهيم، علم المعاني، علم البيان وعلم البديع، منتديات أنوار الإسلام في الثلاثاء نوفمبر 17،2009 م.
3. صلاح الدين أشرقي، نظرية الأفعال اللغوية عند أوستن، صحيفة المثقف، العدد 5078، تاريخ الدخول، 08/09/متوفر على الرابط التالي: www.almothqaf.com2020
4. محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، كلية المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، الموقع الالكتروني، www.hamassa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
المقدمة	أ-د
الفصل الأول: ضبط المفاهيم والمصطلحات	
المبحث الأول: السياق	24-6
1- تعريفه	13-6
أ- لغة	8-6
ب-اصطلاحا	13-8
2-أنواعه	19-14
3-عناصره	24-20
المبحث الثاني: البلاغة العربية	49-24
1- تعريفها	35-24
أ- لغة	25-24
ب-اصطلاحا	35-25
2- مراحل نشأة البلاغة العربية وتطورها	45-35
3- العلوم المؤسسة للبلاغة العربية	49-45
المبحث الثالث: اللسانيات التداولية	72-49
1-تعريفها	60-49
أ- لغة	53-49
ب-اصطلاحا	60-53

2-نشأة التداولية وتطورها	72-60
الفصل الثاني: السياق في أعمال البلاغيين العرب واللسانيين التداوليين	
المبحث الأول: السياق في أعمال البلاغيين العرب	105-74
1- السياق عند الجاحظ	80-74
2- السياق عند الجرجاني	91-80
3-السياق عند السكاكي	105-91
المبحث الثاني: السياق في أعمال اللسانيين التداوليين	122-106
1- السياق عند لودفيغ فيتغنشتاين	111-107
2- السياق عند جون أوستين	117-111
3- السياق عند جون سورل	117-111
4- محددات السياق بين البلاغيين العرب و اللسانيين التداوليين	122-117
الخاتمة	127-125
قائمة المصادر والمراجع	136-129